جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

نموذج الدولة الواحدة واثر ذلك على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (الإمكانية والتحديات)

إعداد
أمينة رمضان طاهر زيد

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2013م

نموذج الدولة الواحدة واثر ذلك على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (الإمكانية والتحديات)

إعداد

أمينة رمضان طاهر زيد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2013/4/10م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. ايمن يوسف / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. نايف ابو خلف / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى الرواد الأوائل المفكرين والمثقفين الذين بحثوا في الصراع العربي
الإسرائيلي وساهموا في إظهار حقيقة هذا الصراع
إلى المناضلين والشهداء والأسرى الذين عرفوا الحقيقة وضحوا بأغلى ما
يملكون من أجل الحرية وحق تقرير المصير والاستقلال
إلى الذين ما زالوا يقبضون على الزناد رغم اختلال الموازين ووهن الإرادة
إلى كل اؤلئك أهدي هذا العمل آملاً أن يساهم في كشف حقيقة ما يجري

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لكل من ساهم في أن أصل إلى هذه الدرجة العلمية وخاصة معلماتي في المراحل التعليمية المختلفة

والشكر موصول أيضاً إلى جامعة النجاح الوطنية ولرئيسها الأستاذ الدكتور رامي الحمد الله وإلى أساتذة قسم التخطيط والتنمية السياسية في الجامعة وأخص بالشكر الجزيل الدكتور رائد نعيرات الذي منحني الوقت الكافي والثقة العالية التي ساهمت في نجاحي في هذه الدراسة.

ولا بد أخيراً من الشكر لأعضاء لجنة المناقشة.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

نموذج الدولة الواحدة وأثر ذلك على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (الإمكانية والتحديات)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالبة:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	ه
فهرس المحتويات	و
الملخص	ط
الفصل الأول: مقدمة الرسالة وخلفيتها	**1**
المقدمة	2
أهمية الدراسة	5
مشكلة الدراسة	6
أهداف الدراسة	7
السؤال الرئيس للدراسة	7
منهج البحث	8
الدراسات السابقة	8
التعقيب على الدراسات السابقة	10
الفصل الثاني: حل الدولتين بين النظرية وإشكالية الممارسة الواقعية	**11**
المبحث الأول: حل الدولتين في المواقف السياسية الدولية	15
المطلب الأول: حل الدولتين والمواقف السياسية الدولية منذ قرار التقسيم ولغاية اتفاق أوسلو	15
المواقف والسياسات الدولية بعد قرار التقسيم	18
المطلب الثاني: رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش لحل الدولتين	24
المبحث الثاني: المواقف والسياسات العربية اتجاه حلّ الدولتين	27
المطلب الأول: قرار التقسيم والمواقف العربية	27
المطلب الثاني: حل الدولتين من اتفاقية كامب ديفيد وحل الدولتين	30
قمة فاس وحلّ الدولتين	30
المطلب الثالث: المبادرة العربية للسلام بيروت 2002 وحل الدولتين	31
المبحث الثالث: حل الدولتين في الفكر السياسي الفلسطيني	34

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: الموقف الفلسطيني بين قرار التقسيم 1947–ولغاية 1974م	36
المطلب الثاني: منظمة التحرير الفلسطينية من رفض أي حل سياسي إلى برنامج النقاط العشر	39
المطلب الثالث: اتفاقيات أوسلو وسلطة الحكم الذاتي	44
المبحث الرابع: حل الدولتين التطبيقات والإشكاليات	51
المطلب الأول: الأحزاب الإسرائيلية وعملية السلام	55
المطلب الثاني: ما بعد اوسلو، الموقف الاسرائيلي من القضايا العالقة	56
الفصل الثالث: حل الدولة الواحدة	**59**
المبحث الأول: حلّ الدولة الواحدة، المفهوم والنموذج والشكل	60
المطلب الأول: حل الدولة الواحدة:المفهوم والنشأة	62
المطلب الثاني: نماذج الدولة الواحدة	64
نموذج جنوب أفريقيا	64
النموذج السويسري	66
المطلب الثالث: أشكال الدولة الواحدة	69
الدولة ثنائية القومية	69
إسراطين	72
دولة كل المواطنين	73
المبحث الأول: حل الدولة الواحدة والدوافع والمبررات	75
المطلب الأول: الدوافع والمبررات الثقافية والنفسية	75
المطلب الثاني: الدوافع والمبررات الواقعية	80
اللاجئين	80
الدولة الفلسطينية	81
القدس الشرقية	83
الاستيطان	85
المبحث الثاني: العقبات والتحديات التي تواجه نموذج الدولة الواحدة	89
المطلب الأول: العقبات الأيديولوجية والسياسية	89
الإشكاليات الأيديولوجية	89

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية	91
المطلب الثالث: اشكالية التحولات اليمينية والسياسية داخل إسرائيل	93
تزايد نفوذ الأحزاب الدينية	93
يهودية الدولة ومطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي	94
النتائج والتوصيات	**96**
قائمة المصادر والمراجع	**100**
Abstract	**b**

نموذج الدولة الواحدة واثر ذلك على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية
(الإمكانية والتحديات)

إعداد
أمينة رمضان طاهر زيد
إشراف
د. رائد نعيرات

الملخص

جاءت دراسة نموذج الدولة الواحدة واثر ذلك على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية (الإمكانية والتحديات) لتبحث في إمكانية إخراج عملية السلام من المأزق الذي تواجهه اليوم، والذي بات العديد يقول أنها لم تعد موجودة اليوم، حتى أن البعض اعتبره في إعداد الميت وذلك بسبب انهيار الإطار الذي كان يقوم عليه هذا الحل، حيث أن ما تطرحه إسرائيل وتعمل على تثبيته هو إدارة الصراع أو تغيير مكوناته، فالمطروح إسرائيليا يتمثل في إحدى فكرتين، فكره الكنتونات وتوسيع صلاحيات السلطة الفلسطينية، أو فكره الانسحاب من طرف واحد ووضع السلطة الفلسطينية أمام تحدي إدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

إن رؤية الواقع السياسي الذي ترتبت عليه جميع مشاريع التسوية السلمية أدخلت الفلسطينيين في أزمة شامله على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة ولم تعد هي السبيل إلى إرساء السلام والاستقرار والأمن.

ولذا جاءت الدراسة بهدف مناقشة نموذج حل الدولة الواحدة لدراسة إمكانية أن يكون بديلا لتحقيق السلام بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني، وذلك من خلال مناقشة الإمكانيات التي يوفرها نموذج حل الدولة الواحدة سواء في مدى مقبوليته، أو في ما قدرة هذا النموذج على تقديم حلول للإشكاليات التي لم يستطع حل الدولتين أن يقدم حلولا ممكنة بالنسبة لها.

لذا طرحت الدراسة سؤالا مركزيا ورئيسيا، هل يستطيع نموذج حل الدولة الواحدة بغض النظر عن طبيعته وشكله أن يوجد حلا للقضايا التي لم يستطع حل الدولتين أن يوجد حلا لها؟ وهي اللاجئين، الحدود، المستوطنات، القدس.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فتم وصف الحالة التي تشكلت فيها سواء السياسات أو النظرية فيما يخص حل الدولتين، وكذلك تم وصف المقصود بحل الدولة الواحدة أشكالها: وأنواعها، ثم ذهبت الدراسة إلى تحليل الدوافع والمبررات وكذلك العقبات التي تواجه نموذج حل الدولة الواحدة، ومن ثم الوقوف على أهم العقبات التي خلفها نموذج حل الدولتين وقدرة نموذج الدولة الواحدة على إيجاد حلول لها.

وخلصت الدراسة بعدة استنتاجات ومن أبرزها، على الرغم من إن نموذج الدولة الواحدة يبدوا أكثر واقعية من أي حل في عالمنا المعاصر، إلا أن المشكلة هو إن إسرائيل غير جاهزة لأي حل. فإسرائيل لا تريد حل دولة واحدة ولا حل دولتين بل تريد المفاوضات من اجل المفاوضات ومن اجل كسب الوقت لمواصلة استيطانها والتوسع والسيطرة على الأرض الفلسطينية وبالتالي إبقاء الوضع الراهن كما هو عليه والذهاب نحو تكريس الاحتلال,

وبناءً عليه يجب إعادة النظر بموضوعيه واضحة وعميقة ومن كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بإشعار حل الدولتين والتي لم تبقي مكانا لدولة فلسطينية ذات سيادة فإسرائيل لا تريد الانسحاب الكامل من الضفة الغربية والقدس الشرقية وترفض الحديث عن عودة اللاجئين الفلسطينيين لأنه يعني من وجه النظر الإسرائيلية تدمير مشروع الدولة اليهودية التي تنادي بها إسرائيل.

إن ديناميكية التطورات وخاصة الصعود المتنامي لقوى اليمين الديني والقومي في المجتمع الإسرائيلي تحول دون البحث عن حلول وإنما تذهب نحو تكريس الاحتلال أكثر منها في البحث عن حلول سياسية للصراع,

كما يعتبر البحث انه على الرغم من المعـــوق الإســـرائيلي إلا إن الانقســـام السياســـي الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس يحول دون إمكانية تطبيق أي حـــل للقضـــية الفلســـطينية بالمنظور القريب على الأقل ,

وخلصت الدراسة بعدة توصيات أهمها:

على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تبادر إلى إعلان صادق وصريح لفشل المفاوضـــات الفلسطينية الإسرائيلية في ظل تعنت إسرائيل وتنكرها لكل الاتفاقيات التي وقعت مـــع الجانـــب الفلسطيني وفي ظل الدعم الدولي والانحياز الأمريكي اللامحدود المؤيـــد لسياســـات إســـرائيل وتغاضيها عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وعلى كافة الأحزاب والحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بكل مكوناته العمل الحثيث على إنهاء الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس وبناء موقف سياسي موحد ووضع استراتيجيه وطنيه وبرنامج متكامل قادر على مواجه التحديات التي تفرضـــها إســـرائيل علـــى الأرض. والعمل على عزل كل القوى ذات المصالح المرتبطة باستمرار الانقسام فـــي الضـــفة الغربية وقطاع غزه والتوجه للتطوير استراتيجيه فلسطينية موحده وشامله من شـــأنها تعزيـــز الخطاب السياسي الفلسطيني ليكون الخطاب السائد وصياغة برنامج وطني متفق عليه مع أهداف واضحة وأدوات للتنفيذ تفرض إيجاد معادلات سياسية جديـــدة مبتكـــره لتقـــويض المشـــروع الصهيوني بتعبيراته الأيديولوجية العنصرية ومظاهره العدوانية لتمكين الشعب الفلسطيني مـــن أقامه دولته التي تتجاوب مع التطورات السياسية والاجتماعيـــة والاقتصـــادية والتأكيـــد علـــى استراتجيات البناء والتطوير السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والثقافي, ووضع الأمة العربية والإسلامية أمام مسؤولياتها التاريخية والأخلاقية والدينية في فلسطين والإمكان المقدسة بصفتها أمانه في أعناقهم ووقف جميع أشكال التطبيع مع العدو الصـــهيوني الـــذي لا يحتـــرم عهـــوده ومواثيقه واتفاقياته

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

المقدمة

استأثرت فلسطين وقضيتها بكم وافر من المبادرات ومشاريع الحلول لإنهاء أحداث الصراع ووقفها؛ فمنذ عام 1897 دخلت القضية الفلسطينية حيز التدويل، وتوّج هذا التدويل بصدور وعد بلفور عام 1917، ومنذ ذلك التاريخ توالت المبادرات الدولية لإيجاد حلٍّ للقضية الفلسطينية يوفق بين متناقضين أساسيّن؛ وهما: مطالب الجماعات اليهودية في فلسطين، ومطالب الشعب الفلسطيني (أهل البلاد الأصليين). لكن ومنذ عام 1947 ارتقى مستوى الحلّ إلى صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي بات يعرف باسم قرار التقسيم رقم (181)[1]، والذي قضى بإقامة دولتين في فلسطين – دولة عربية ودولة يهودية وتدويل القدس ومنذ هذا التاريخ أصبحت قضية تقسيم فلسطين أحد مسلّمات الحلّ الدولي، من الناحية النظرية؛ وذلك لكون القرار صادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ولقي دعماً من الدولتين العظميين في حينه.

رفض الفلسطينيون ومعهم العرب أيَّ مشروع يقوم على أساس التقسيم نظريا وعمليا، وقد عانى الشعب الفلسطيني كثيرا جراء حرمانه من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وتعرّض للتشريد في مناطق عدة،وأُجْبِرَ على العيش في ظلّ ظروفٍ وأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متباينة، أما الجانب الإسرائيلي؛ فتاريخياً لديه استراتيجية تقوم على الموافقة النظرية وتدمير إمكانية الحلّ عملياً، وذلك عبر خلق وقائع على الأرض تحول دون تطبيق هذه المشاريع ضمن ما عرف بآليات " إدارة الأزمة " وليس الحلّ، فالحكومة الإسرائيلية لم تتعامل مع اتفاق أوسلو، ولم تنظر لكل الأطروحات السياسية بصفتها حلا، وإنما نجدها– دائماً– تبدي موافقة على الحلول وتشترط وضع بعض التعديلات التي تفقد تلك الحلول

[1] لمزيد من المعلومات راجع قرار التقسيم لعام 1947 رقم (181).

قيمتها، أو نجدها تبدي موافقة نظرية، وتتخذ خطوات عملية تجعل الحلّ متعثراً –لا سبيل لتحقيقه– في المستقبل بدل الحل.[1]

بحلول نكبة عام 1948م لم تكتف دولة إسرائيل بالمساحة التي أقرّها قرار التقسيم؛ فقد منح قرار التقسيم الدولة اليهودية ما نسبته 56% من مساحة فلسطين الانتدابية، غير أنها بعد النكبة احتلت ما نسبته 77.% من مساحة فلسطين الانتدابية، وهي التي باتت تعرف باسم إسرائيل اليوم، وأصبح قطاع غزة خاضعا للإدارة المصرية، بينما أصبحت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وتحوّل القسم الأكبر من فلسطين إلى ما يعرف بإسرائيل. وفي صباح 5 حزيران 1967م بادرت إسرائيل إلى شن حرب شاملة ضد مصر والأردن وسوريا، وتمكنت في سبعة أيام من احتلال صحراء سيناء المصرية كلها، والضفة الغربية، وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان السورية، وبناء عليه صدر قرار مجلس الأمن الدولي الأمم المتحدة 242[2]، الذي أكد عدم جواز الاستيلاء على أرض الغير بالقوة، وإقامة سلام دائم، وعادل، في منطقة الشرق الأوسط، وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967م، وهو ما رفضته منظمة التحرير الفلسطينية، ورفع العرب والفلسطينيون شعار لا صلح، ولا اعتراف، ولا مفاوضات، مع إسرائيل[3]، وتمسكوا بشعار تحرير كل الأراضي التي احتلتها إسرائيل[4]،ومع بداية السبعينيات من القرن العشرين، حدثت تطورات مهمة على مختلف الصعد والاتجاهات.

منذ عام 1982 دخلت القضية الفلسطينية بشكل خاص، والأمة العربية بشكل عام، منعطفا حاسما، حيث أحيطت بمجموعة من المستجدات، والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية تركت آثارا مهمة في مسار القضية الفلسطينية، فبدت هناك موافقة عربية على موضوع التقسيم

---

[1] لمزيد من المعلومات: انظر الاعتراضات الأربع عشر التي قدمتها حكومة شارون على خارطة الطريق.

[2] قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1967. Documents on Palestine Vol 11 PASSIA 2007 RAmaalah.P307

[3] شعارات قمة الخرطوم، بعيد حرب عام 1967 والتي أتت اثر هزيمة العرب في حرب عام 1967، والتي أكدت ثماني دول عربية من خلالها على أنها ستواصل كفاحها ضد إسرائيل، رفعت شعارات لا صلح لا تفاوض، لا اعتراف، علاوة على تقديم دعم اقتصادي للأردن ومصر.League of Arab States Sumit conference Resolution ، 1967. Documents on Palestine.p.306، 1 september،Khartoum

[4] نوفل، ممدوح، **البحث عن الدولة**، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله ط1 2000 صفحة 20.

على أساس إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م، وانتهاج المفاوضات سبيلا للحل، وإسنادها إلى القرارات الدولية ذات الشأن، وتوّج الإجماع العربي بموافقة الجانب الفلسطيني على موضوع التقسيم عام 1988م،وهكذا أصبحت قضية تقسيم فلسطين منهجا دوليا وعربيا وفلسطينيا. وقد شهدت جميع الاتفاقات التي جرى توقيعها، خلوها من الموافقة الإسرائيلية على موضوع التقسيم، وكان الرفض الدائم لإقامة دولة فلسطينية مستقلة استراتيجية إسرائيلية شكّلت إجماعا إسرائيليا، بصرف النظر عن طبيعة الحكومات الإسرائيلية، التي تحكّمت في مراكز صنع القرار السياسي الإسرائيلي. منذ عام 1988 ولغاية يومنا هذا، وعلى مدار السنوات التي تلت اتفاق إعلان المبادئ والمعروف باتفاق أوسلو، استغلت الحكومات الإسرائيلية نهج التفاوض، من أجل خلق حقائق على الأرض، تجعل من قيام دولة فلسطينية مستقلة، أمرا غير واقعي، من الناحية العملية، كما تنكّرت لكل الاتفاقيات التي وقّعتها مع الجانب الفلسطيني، وتنكّرت لحقوق الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى تكثيف الاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري، والعمل الجاد على تهويد القدس، وتقطيع أوصالها، وتكثيف عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية، وشقّ الطرق الالتفافية، ووصلها بالمدن الإسرائيلية داخل الخط الأخضر، مع إحكام سيطرتها وحصارها للأراضي الفلسطينية، وفرض حظر كامل على حركة السلع والأشخاص، ونتيجة لذلك كله فإن الطرف الإسرائيلي لم يرتق إلى مستوى الشراكة في العملية السلمية، حيث اتسمت سياسته في تنفيذ الاتفاقيات المرحلية، بالمماطلة ومحاولة التهرب من الاستحقاقات التي أقرّتها الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين وبخاصة نقل الصلاحيات إلى السلطة الفلسطينية، ومحاولة الاستفادة من الغموض والثغرات التي تضمنتها تلك الاتفاقيات، والتنصل من عملية التنفيذ.[1]

أما اليوم، وبعد مضي أكثر من عشرين عاما على عملية التفاوض، فقد بات من المُسَلَّم به أنّ حلّ الدولتين، أصبح هشاً، إلى درجة عدّهُ أغلبُ المحللين السياسيين ودارسو العملية السلمية في عداد الميت،[2] (علاوة على التصريحات التي صدرت عن القادة السياسيين والتي

[1] **فلسطين والقضية الفلسطينية** منشورات جامعة القدس مفتوحة 2010 عمان

[2] معهد كارنجي للسلام. ناثان جي براون، **هل يبني الفلسطينيون دولة**.2010

Reframing Arab-Israeli Conflict.israel Palestinian Negotiations(1988-1998K ،Karin Aggestam

تصب في نفس الإطار، حيث أن الفلسطينيين استنفذوا كل ما لديهم من أطروحات، ولكن الحكومات الإسرائيلية هي التي لا تريد للحل السياسي أن يتقدم[1]) لذا يبقى السؤال يدور في طبيعة التوجهات، والحلول التي قد تساعد في إيجاد حل للقضية الفلسطينية، ومن المؤكد هنا أنّ التفكير لا يدور في واقع من يرفضون المفاوضات منهجا للحلّ، وإنما هذا التفكير يأتي في سياق الأطراف التي تتخذ من المفاوضات منهجا.

وتطرح الآن العديد من المبادرات، كالذهاب إلى مجلس الأمن، أو إعلان الدولة من طرف واحد، أو الحصول على اعترافات دولية، تقود في النهاية إلى ترسيخ واقع سياسي، يستطيع أن يكون ضاغطا على إسرائيل، ولكن، من الأهمية بمكان معرفة أن هذا الواقع السياسي يصطدم بالإجراءات التي تحدثها إسرائيل على أرض الواقع. ومن هنا، بات الحديث يدور في إمكانية انتهاج منهج جديد، يستطيع أن يوائم بين طبيعة هذه التطورات، ويستطيع أن يكون حلا للقضية من الناحية الواقعية، وهذا المنهج، يقوم على حلّ الدولة الواحدة، وهو موضوع البحث والدراسة التي تقوم على تفحص إمكانية هذا الحل من الناحية النظرية، والعملية، ومدى تحوله إلى برنامج سياسي، يمكنه حلّ القضايا العالقة، كحقّ العودة للاجئين، وقضية الاستيطان، وتهويد القدس، وذلك بما يحقق لكلّ طرفٍ ما يريده.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة، في أهمية القضية الفلسطينية، التي فشلت جميع مشاريع التسوية السلمية، وغير السلمية، في إيجاد حلّ لها، على مدى أكثر من 65 عاما، لأنها لم تضمنْ للفلسطينيين استعادة السيادة على أرضهم، بما فيها القدس، ولم تكفلْ حقَّ العودة للاجئين، بل كرَّستْ الاحتلال والاستيطان.

[1] انظر: تصريحات الرئيس الفلسطيني المختلفة والتي احتوتها اغلب خطاباته، (خطاب الرئيس في الأمم المتحدة سبتمبر 2011، خطاب الرئيس في الأمم المتحدة سبتمبر 2012)

إن رؤية الواقع السياسي، الذي ترتبت عليه جميع مشاريع التسوية السلمية، أدخلت الفلسطينيين في أزمة شاملة، على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، ولم تعدْ هي السبيل إلى إرساء السلام والاستقرار والأمن.

انطلاقا من ذلك، يجري البحث عن حلّ عملي وإنساني وأخلاقي، لإنهاء الصراع الوجودي، الذي كان سببا في صراعات لا حصر لها، فحلّ الدولة الواحدة، أصبح ينظر إليه على أنه قد يكون الحلّ البديل، وهذا ما ذهب إليه أحد أبرز أقطاب العملية السلمية أحمد قريع[1]. صحيح أنّ الحديث لغاية الآن يبدو تهديداً –فقط– للجانب الإسرائيلي؛ وفي ذلك إشارة مفادها أنه إذا لم تقبل حكومة إسرائيل بحلّ الدولتين، فستكون أمام معضلة،تطلق عليها إسرائيل نفسها "القنبلة الديمغرافية" وهذا التهديد مناورة أكثر منه استراتيجية تتبع. إلا أنّ القضية ما تزال برسم السؤال، الذي يمكن أن يضمن للاسرائيلين والفلسطينيين السلام والعدل والعيش المشترك، ويضمن حق العودة للاجئين، وتوحيد القدس، وإنهاء الصراع التاريخي بين الشعبين.

مشكلة الدراسة

إنّ محور مشكلة الدراسة،يبحث في مدى إمكانية حلّ القضية الفلسطينية، في ظل تعثر حلّ الدولتين، ثمّ البحث عن بديل لهذا الحلّ،وكذلك استقصاء مدى قابلية هذا الحلّ للتحقق، إضافة إلى بيان قدرة نموذج حلّ الدولة الواحدة على إيجاد حلول للقضايا العالقة، تلك التي لم يستطع حلّ الدولتين أنْ يوجد اتفاقاً بشأنها، ويقدّم حلولاً مقبولة للطرفين كمشكلة اللاجئين والسيادة على الأرض والقدس...الخ، أو أنّ تطبيق نموذج حلّ الدولتين واستمرار العملية السلمية قد خَلَقَ حقائق وقضايا تشكّل اليوم مشكلة للعملية السلمية كقضية الاستيطان وغيرها من القضايا. وعلاوة على ذلك، فإنّ المشكلة تكمن في مدى قبول أطراف الصراع، والدول الراعية للعملية السلمية لنموذج الدولة الواحدة.

[1] جريدة القدس.3/17 2012. قريع يدعو إلى حل الدولة الواحدة بدل حل الدولتين.

لذا يمكن القول، إنّ التسوية المستندة إلى الانفصال وحلّ الدولتين متعذرة، بينما نجد التسوية القائمة على الدمج مطروحة نظريا. وتكمن مهمة البحث في استقصاء مدى قابلية هذا الحلّ للتحقق.

وعليه، فإنّ مشكلة الدراسة تقوم على السؤال الرئيسي ومفاده: ما مدى قدرة نموذج حلّ الدولة الواحدة على إيجاد حلول للقضايا التي لم يستطع مقترحُ حلّ الدولتين إيجاد حلول لها؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

1- الوقوف على مدى قابلية تطبيق حلّ الدولتين في المرحلة المقبلة، في ظل ممارسات إسرائيل على أرض الواقع، وتغيير الديموغرافيا.

2- استكشاف مدى إمكانية تطبيق نموذج (حلّ الدولة الواحدة) نظريا وواقعيا.

3- معرفة طبيعة المواقف المختلفة من مقترح حلّ الدولة الواحدة.

4- معرفة أهم التحديات التي تواجه تطبيق نموذج مقترح حلّ الدولة الواحدة.

5- معرفة مدى قدرة نموذج حلّ الدولة الواحدة على إيجاد حلول مرضية لطرفي الصراع فيما يخص قضايا:اللاجئين، المستوطنات والسيادة والقدس ويهودية الدولة.

السؤال الرئيس للدراسة

هل يستطيع حلّ الدولة الواحدة بصرف النظر عن طبيعته وشكله أنْ يوجد حلاً للقضايا التي لم يستطع حلّ الدولتين إيجاد حلول لها؟

ويتفرع من هذا السؤال المركزي عدة أسئلة فرعية مثل:

1- ما هي أهم الإشكاليات السياسية التي لم يستطع حلّ الدولتين تقديم حلٍّ لها؟

2- هل حلّ الدولة الواحدة قادر على إيجاد حلول لقضايا اللاجئين والمستوطنات ويهودية الدولة....؟

3- هل يمكن لحلّ الدولة الواحدة أن يكون بديلا لحلّ الدولتين؟

4- ما هي التحديات التي تواجه حلّ الدولة الديمقراطية الواحدة؟

5- هل يمكن لحلّ الدولة الواحدة أن يلاقي قبولا من أطراف الصراع؟

6- هل يمكن لحل الدولة الواحدة أن يحقق سلاما استراتيجيا؟

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ ستستعين الباحثة بالمنهج الوصفي من أجل تقديم وصفاً شمولياً وتحليلياً، لما قُدّمَ من مشاريع تخصّ عملية السلام، والوقوف على أهمّ الإشكاليات والعقبات التي واجهت عملية السلام خلال الفترات السابقة.

الدراسات السابقة

ونجملها على النحو الآتي:

دراسة أحمد قطامش، مقاربة الدولة الواحدة الديمقراطية (مجتمعان منفصلان ومتشابكان)-مركز منيف البرغوثي الثقافي-الإصدار التاسع-2007 وتناقش هذه الدراسة فشل مشاريع تسوية القضية الفلسطينية،إذ لم تفض جميع التسويات إلى سلام أو استسلام، بل زرعت العديد من عوامل الحرب والكراهية، وضاعفت الخسائر البشرية، وتتمحور رؤية الكاتب حول حلّ ديمقراطي جذري،وهو إقامة دولة في عموم فلسطين دون تمييز ديني أو عرقي أو جنسي فيها، بل تؤمن بالمواطنة المتساوية.

دراسة عوض عبد الفتاح:مأزق التسوية وآفاق الدولة الواحدة، والدراسة مقدمة من الأمين العام للتجمع في 25-26-حزيران، وينطلق الكاتب من الوقائع المادية التي فرضتها

إسرائيل، حيث لم يبقَ مكانٌ لدولة فلسطينية ذات سيادة؛ لأن إسرائيل تريد أن تحتفظ بالسيطرة الفعلية على كامل فلسطين، ولا تريد الانسحاب الكامل من الضفة الغربية والقدس، وترفض عودة اللاجئين. من هذه الرؤية ينطلق الكاتب بدراسته إلى تحويل النضال من نضال وطني تحرري إلى نضال تحرري ديمقراطي تتحول فيه البلاد إلى وطن لملايين اليهود الإسرائيليين والعرب كمواطنين متساويين أو إلى وطن لمجموعتين من أصلين مختلفين متمايزين؛ الشعب الفلسطيني والمجتمع الإسرائيلي.

دراسة مجموعة الأزمات الدولية بعنوان: نقطة تحول؟ الفلسطينيون والبحث عن استراتيجية جديدة. وتعرضُ الدراسة لطبيعة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الحالية، وأهمّ العقبات التي تواجهها، ومدى قدرتها على إنتاج الدولة الفلسطينية المستقبلية، وبخاصة في ظلّ المعطيات على الأرض،كالاستيطان وتقطيع أوصال الضفة الغربية،والانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتناولت الدراسة العوامل المؤثرة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، كبروز اليمين الإسرائيلي وسيطرته على الحياة السياسية في إسرائيل، والدور المطلوب من الأطراف الخارجية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية. كما تناولت الدراسة الخيارات المتاحة أمام السلطة الفلسطينية، والإستراتيجية المتّبعة،كالمقاومة الشعبية،وبناء المؤسسات،والذهاب إلى مجلس الأمن من أجل إصدار قرار بخصوص الدولة الفلسطينية بالخطوط العريضة. وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها: أن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير استثمرت العملية السلمية بشكل مفرط حين رأت أن ليس من السهل عليها التخلي عن المفاوضات، أو حتى رسم استراتيجية جديدة،لذا وضعت جملة من الاستراتيجيات في المسار السياسي نفسه للخروج من الاعتماد المزدوج على إسرائيل والولايات المتحدة، ومن هذه الأفكار الذهاب للمجتمع الدولي.

دراسة جوني منصور.إعلان الولاء لإسرائيل يهودية:الدلالات والتداعيات. قُدّمتْ هذه الدراسة كحالة من التقدير الاستراتيجي لتبيان ما يمكن أن تنطوي عليه عملية الاعتراف بيهودية الدولة كما تطالب القيادة الإسرائيلية،حيث اعتبرت الدراسة أن الحظر من الإعلان موجه إلى

فلسطينيي الداخل1948؛ لأنّ الاعتراف بيهودية الدولة سينطوي عليه حرمانهم من العيش في وطنهم بصفتهم مواطنين وأهل البلاد الأصليين، ما سيمهد الطريق لاحقا لتهجيرهم. وقدّمَ التقدير عدة مقترحات من أبرزها: أن ترفض القيادة الفلسطينية أيّ صورة من صور الاعتراف بيهودية الدولة،وأن ترفض تبادل السكان،وأن تدعم حق فلسطيني 1948 في المواطنة.

دراسة أفرايم اينبار: The rise and demise of the two –state paradigm

والتي أصدرها مركز بيغن –السادات للدراسات الإستراتيجية عام2009 والتي تقدم نقدا مفصلا لحلّ الدولتين،وتعتبره وهماً أو مشروعا ميتا. لذا ناقشت الدراسة العديد من الاقتراحات، ومنها قيام دولة فلسطينية، أو وضع الشعب الفلسطيني تحت الوصاية الدولية،أو فكرة الدولة ذات القوميتين، وخرجت الدراسة بفشل كل الحلول السابقة وطالبت إسرائيل بالاتجاه في دور واحد وهو" إدارة الأزمة.

التعقيب على الدراسات السابقة

أتت أغلب الدراسات السابقة متناولة موضوع حلّ الدولتين، والعقبات التي تواجه تحويل مشروع حلّ الدولتين إلى واقع ملموس على أرض الواقع، بحيث نستطيع من خلاله الحديث عن إمكانية تحقيق قيام سلام شامل وعادل بخصوص القضية الفلسطينية، ونوّهتْ جلّ هذه الدراسات إلى ما يجري على الأرض من حقائق، فبدا حلمُ حلّ الدولتين أسطورةً أكثر منه رؤية قابلة للحلّ. وعلى الرغم من أن بعض هذه الدراسات قد طرحت بديل الدولة الواحدة كحلّ (دراسة افرايم اينبار)، إلا أنّ هذا الطرح في غالبيته لم يتجاوز كونه سيناريو، فلم تتم محاكمة هذا الطرح إذا كان قادراً على إيجاد حلول للقضايا التي خلقها حلّ الدولتين على أرض الواقع، لذا فإنّ ما تتميز به هذه الرسالة هو تناولها لموضوع حلّ الدولتين، ومحاكاته مع القضايا التي تشكل اليوم معضلة العملية السلمية، كقضية (اللاجئين، والمستوطنات، وعرب 1948م،والسيادة، والدولة اليهودية....الخ)، إذ إنّ الدراسة قامت بمحاولة البحث في قدرة مقترح حلّ الدولتين على تقديم حلول نهائية ومرضية للطرفين انطلاقا من قدرته على تقديم الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية والمتمثلة، بالسيادة والدولة، والقدس وعودة اللاجئين.

الفصل الثانـي

حل الدولتين بين النظرية وإشكالية الممارسة الواقعية

المبحث الأول: حلّ الدولتين في المواقف السياسية الدولية

المبحث الثاني: المواقف والسياسات العربية اتجاه حل الدولتين

المبحث الثالث: حلّ الدولتين في الفكر السياسي الفلسطيني

المبحث الرابع::حلّ الدولتين التطبيقات والإشكاليات

الفصل الثاني

حل الدولتين بين النظرية وإشكالية الممارسة الواقعية

بعيد الحرب العالمية الأولى ومع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين،كانت الحركة الصهيونية قد وضعت الأسس الأولى لاستيطانها في فلسطين، عن طريق استكمال مؤسساتها،التنظيمية، والسياسية، والمالية، ونقل مشروع الدولة الصهيونية، من نطاق الحلم، إلى حيز الواقع، وصار العمل الصهيوني من أجل تحقيق هذا الحلم بتوثيق صلاته مع بريطانيا، باعتبارها القوة الاستعمارية الكبرى، المؤهلة بحكم وزنها ومصالحها لتبني المشروع الصهيوني، ولما طرح اندلاع الحرب العالمية الأولى مصير أملاك الامبراطورية العثمانية، ومن ضمنها فلسطين، على بساط البحث، سارع الزعماء الصهاينة المقيمون في بريطانيا إلى تبيان أهمية قيام دولة صهيونيه في فلسطين، تخدم المصالح الإستراتيجية للامبراطورية البريطانية، حيث قدم الوزير البريطاني هربرت صموئيل سنة 1915 ليصبح فيما بعد أول مندوب سامي لبريطانيا في فلسطين، وبعث مذكرة إلى حكومته اقترح فيها تأسيس دولة يهودية في فلسطين تحت إشراف بريطانيا، وقد حظيت هذه المذكرة بموافقة عدد من السياسيين البريطانيين النافذين أمثال آرثر جيمس بلفور،ولويد جورج ومثلت نموذجا للتخطيط الاستعماري البريطاني الذي تمخض عنه تصريح بلفور في 2 تشرين الثاني (نوفمبر1917) وبموجبه أعطت بريطانيا التي لا تملك فلسطين إلى الصهاينة الذين لا حق لهم فيها، متجاهلا الوجود العربي في فلسطين الذين بلغت نسبتهم (المسلمون والمسيحيون) في حينه 95% ونحو 1% من الجاليات الأجنبية ونحو 4% فقط من اليهود يملكون 2% فقط من الأراضي،[1] ومع ذلك اعتبر التصريح اليهود أصلا والأصل فرعا. وفي أيلول (سبتمبر 1918) احتلت الجيوش البريطانية فلسطين وعُيِّنَ الوزير البريطاني الصهيوني السابق السير هربرت صموئيل أول مندوب سامي فيها، وذلك في تموز (يوليو 1920) حيث دخلت فلسطين مرحلة جديدة من الكفاح المسلح ضدّ الاستعمار وسياسة تهويد الأرض وذلك للمحافظة على عروبة البلاد.

[1] **فلسطين تاريخها وقضيتها, مؤسسة الدراسات الفلسطينية,ط,1983,ص38-38**

وإمعاناً في تكريس الوطن القومي لليهود في فلسطين فتحت بريطانيا أبواب البلاد على مصراعيها للمهاجرين اليهود، وهكذا ارتفع عدد السكان اليهود من 84 ألف عام 1922 إلى 415 ألف عام 1927 وزادت مساحة الأراضي المصادرة أو المشتراة من 79 هكتار إلى 200 ألف هكتار، وبصدور الكتاب الأبيض عام 1930 قررت بريطانيا تحديد الهجرة اليهودية، وتشجيع تشغيل الشعب الفلسطيني إلا أنّ اليهود مارسوا ضغطاً كبيراً من أجل وقف العمل بالكتاب الأبيض، وعملوا على إلغائه، وقابل الفلسطينيون سياسة المستعمر والحركة الصهيونية بإشعال ثورة شعبية معادية (للحركة الصهيونية) وحكومة الانتداب البريطاني بقيادة عز الدين القسّام عمّتْ المدن والقرى الفلسطينية كافة، وامتدت من 21 نيسان إلى 11 تشرين الأول عام 1936 مما دفع الإنجليز إلى وسيلة ترضي العرب واليهود، فدعوهم إلى مؤتمر في 8 شباط 1939 في لندن هدفه إقناع الفريقين بتقسيم فلسطين؛ لكنّ المؤتمر فشل بسبب تحيز الإنجليز لليهود. وفي 17 أيار 1939 أصدرت الحكومة البريطانية كتابا أبيض ثانيا ينصّ على إعلان دولة فلسطينية مستقلة بعد عشر سنوات، وتحديد الهجرة اليهودية إليها بمعدل 75 ألف شخص بالسنة، والحدّ من شراء اليهود للأراضي الفلسطينية إلا أنّ بريطانيا فشلت في تنفيذ الكتاب الأبيض الصادر عام 1939؛لأن التنظيمات الصهيونية حاربته وتصدت له وضاعفت الهجرات اليهودية السرية. وفي 21 أيار عام 1942 وافقت الوكالة اليهودية على مشروع بلتيمور الذي نصّ على إعطاء 100 ألف تأشيرة لدخول فلسطين، تحت إشراف الوكالة اليهودية للهجرة مع إلغاء القيود المتعلقة ببيع الأراضي، وإقامة دولة يهودية في فلسطين عندما تتوفر أكثرية يهودية داخل فلسطين.[1]

وبعد انعقاد مؤتمر بلتيمور بسنتين أصدر الكونغرس الأمريكي قرارا مشتركا يؤيد برنامج بلتيمور، وفي آب أغسطس 1945 طالب الرئيس ترومان رئيس وزراء بريطانيا السماح إلى مئة ألف يهودي أوروبي بالهجرة إلى فلسطين، وفي عام 1946 وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لجأت الحكومتان البريطانية والأمريكية إلى تشكيل لجنة تحقيق مشتركة عرفت باسم لجنة

[1] مصالحة،عمر، **السلام الموعود والفلسطينيون من النزاع إلى ألتسوية**. ط1، دار الساقي، 1994. ص155-158.

التحقيق الأنجلو–أمريكية، وقد أوصت هذه اللجنة بتحويل الانتداب على فلسطين إلى نظام للوصاية على إقليمين أحدهما يهودي والآخر عربي، ويتمتعان بالحكم الذاتي،على أن تظل القدس وصحراء النقب تحت السيطرة البريطانية إلا أن اليهود والفلسطينيين وكذلك البريطانيون والأمريكان رفضوا هذه الخطة، وقاوم البريطانيون الضغط الأمريكي والصهيوني لفتح أبواب فلسطين لمائة ألف من المهاجرين اليهود ولهذا السبب شنت قوات (الهاجانا وأراجون) حملة رعْبٍ في فلسطين وأشعلت ثورة فلسطينية جديدة ضد البريطانيين مما خلق حالة تشبه الحرب الأهلية الطاحنة وأخذت السيطرة البريطانية على فلسطين بالتراجع والتآكل ما دفع الحكومة البريطانية إلى إصدار قرار يقضي بسحب قواتها من فلسطين، وتسليم مسؤولية الانتداب إلى الأمم المتحدة.[1]

وبعد دراسة حقبة الانتداب وما رافقها من سياسات تخصّ القضية الفلسطينية خلصت الباحثة إلى الأمور الآتية:

أولاً: محاولة بريطانيا تحويل فلسطين كاملة إلى وطن قومي للشعب اليهودي، وإلغاء الوجود الفلسطيني، استجابة إلى ما نصّ عليه وعد بلفور من تشجيع للهجرة اليهودية ونقل الأراضي من العرب والفلسطينيين إلى اليهود. ويضاف لذلك بناء المؤسسات الصهيونية التي ستكون لاحقا مؤسسات الدولة.

ثانياً: تبني فكرة تقسيم فلسطين، وهذا المشروع المعروف باسم مشروع التقسيم لعام 1937 والذي جاء نتيجة الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936.

ثالثاً: تراجع بريطانيا عن مشروع التقسيم نتيجة لاشتداد المقاومة الفلسطينية وعودتها من جديد وإعلام بريطانيا أنّ أيّ حلٍّ يجب أن يكون من خلال المناقشات الثنائية الفلسطينية–الصهيونية.

رابعاً: كان التصور الأمريكي في بداية الأربعينيات قائماً على مشروع الدولتين، كما نصّتْ على ذلك توصيات اللجنة الأنجلو أمريكية.

---

[1] فرسون، سميح: **فلسطين والفلسطينيون**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2003، ص180–181.

المبحث الأول

حل الدولتين في المواقف السياسية الدولية

مرّتْ فكرة حلّ الدولتين في الفكر السياسي الغربي بعدة مراحل، ونتيجة لعدة محـــددات برزت مشاريع حلّ الدولتين، يرى بعضها أنّ إقامة دولة عربية وأخرى يهودية هو الحلّ الأمثل للقضية الفلسطينية كما حدث في قرار 181 المعروف بقرار التقسيم، وبعضها تجاوز مشـــروع حلّ الدولتين الذي ذكره قرار 181 نصا صريحا، ورأى بضرورة العودة إلى فكرة الحديث عن إيجاد حلول لقضايا الصراع دون الحديث عن دولة عربية أو فلسطينية، كما حدث فـــي قـــرار 242. والعودة للحديث عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني(أيْ تحويل القضية إلى قضية لاجئين).

ومع بداية الثمانينات عاد الحديث عن حلّ الدولتين بصورة مختلفة بدءاً بمشروع ريغان 1982 ومرورا باتفاق أوسلو 1993، وانتهاء برؤية الرئيس جورج بوش 2003.

وستقوم الباحثة في هذا الجزء بمناقشة هذه المراحل، وطبيعة المحددات التي أدت إلـــى تراجع فكرة حلّ الدولتين، والأسباب التي جعلت طريق حلِّ الدولتين مزدحماً بالصعوبات وعدم القدرة على إيجاد حلٍّ للقضايا السياسية المهمة. وسأقسم هذا الجزء إلى ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: وتبدأ منذ قرار التقسيم حتى اتفاق أوسلو (1947-1993)

المرحلة الثانية: منذ اتفاق أوسلو حتى انتفاضة الأقصى (1993-2000)

المرحلة الثالثة: وتمتدّ من إعلان رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش(2002) حتى فترة تقـــدّم الجانب الفلسطيني بطلب العضوية إلى الأمم المتحدة(2011).

المطلب الأول: حل الدولتين والمواقف السياسية الدولية منذ قرار التقسيم ولغاية اتفاق أوسلو

بعد الحرب العالمية الثانية عاد موضوع الصراع العربي- اليهودي في فلســـطين إلـــى تصدر الأحداث، وبناء على اقتراح من الحكومة البريطانية جرى تشكيل لجنة أنجلو أمريكية في 1946/12/10 كانت مهمتها النظر في القضية الفلسطينية، وكانت توصيات هذه اللجنة لصـــالح

الحركة الصهيونية[1]؛ فقد رفضت هذه اللجنة فكرة استقلال فلسطين، وشجّعتْ هجرة اليهود إليها، كما أوصت بإبقاء فلسطين تحت الانتداب البريطاني مع إلغاء القيود المفروضة على انتقال الأراضي لليهود. ومع انفجار الوضع الأمني في فلسطين نتيجة تكثيف أعمال الإرهاب والعنف اليهودية وبناءً على طلب الحكومات العربية، دعت الحكومة البريطانية إلى مؤتمر لندن عام 1946 للبتِّ في حلِّ القضية الفلسطينية، وبسبب إصرار بريطانيا على التمسك بموقفها من تقسيم فلسطين إلى مناطق ذات حكم ذاتي عربية ويهودية واستمرار الانتداب لخمس سنوات أخرى، قررت بريطانيا رفع القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بعد أن أعدّتْ العُدّةَ لقيام دولة يهودية على أرض فلسطين، والبحث عن مخرج دولي لهذه الدولة، وفي تاريخ 29-11-1947 عقدت الجمعية العامة لهيئة الأمم اجتماعا جرى فيه التصويت على قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة عربية ودولة يهودية، يربطها اتحاد اقتصادي، وكان ثلاثة وثلاثون صوتا إلى جانب التقسيم وثلاثة عشر صوتا ضده، وامتنع عشرة أعضاء عن التصويت، وبهذا أقرَّت الجمعية العامة مشروع الأكثرية للتقسيم.[2]

"في صباح يوم 29- تشرين ثاني- 1947 وقبل اجتماع الجمعية العامة بساعات معدودة، صرّح رئيس الجمعية العامة ومندوب البرازيل بأنه بات مقتنعا بأنّ قرار التقسيم سينال الأكثرية اللازمة عند طرحه على التصويت، وبالفعل أقرَّتْ الجمعية العامة مشروع الأكثرية لتقسيم فلسطين وقوبل بارتياح ظاهر من الحركة الصهيونية والبيت الأبيض. وذلك بثلاثة وثلاثين صوتاً إلى جانبه مقابل ثلاثة عشر ضده وامتناع عشرة أعضاء عن التصويت وتغيب مندوب دولة سيام"[3]

ويتلخص قرار الجمعية العامة رقم (181) في إقامة دولتين: عربية ويهودية مع بقاء القدس تحت وضع دولي خاص،تتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة. وتكون الفترة من 1947/11/29 وحتى 1948/10/1

---

[1] عثمان عثمان وآخرون، **دراسات فلسطينية**, قسم العلوم السياسية – جامعة النجاح الوطنية, نابلس، 2011 ص 96-97.

[2] **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، تحرير محمد شتيه، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية ص 425

[9] العارف، عارف: **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، دار الهدى للنشر، ط2 1992، ص 24.

انتقالية ما بين تبني الجمعية العمومية توصياتها بشأن حالة فلسطين، وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية على أن تقام الدولة العربية على مساحة 43 %،والدولة اليهودية على مساحة 56 % من مساحة فلسطين الانتدابية. "[1]

وهكذا، فإن قرار التقسيم أعطى اليهود ولأول مرة في تاريخهم دولة ذات سيادة على أرض لم تكن ملكهم، وقد تضمن هذا القرار إنهاء الانتداب البريطاني لفلسطين بتاريخ 1948/8/1 وإنشاء دولتين مستقلتين في فلسطين عربية ويهودية وتدويل القدس. لقد كان هذا القرار منحازا لصالح الصهيونية العالمية؛ لأنه منح الدولة اليهودية56% من مجمل مساحة فلسطين و43% للدولة العربية (أما القدس التي جرى تدويلها فتبلغ مساحتها 167 كم 1% من كل المساحة وتضم 105000 عربي و 100000 يهودي، ووفقاً لخطة التقسيم هذه تعطى الدولة العربية(11600) كم ويبلغ عدد سكانها 725000 عربي و 100000 يهودي، وتعطى الدولة اليهودية مساحة 15220 كم وتأوي 498000 يهودي و40700 عربي)[2]

وقد أقرت هيئة الأمم المتحدة هذا القرار، وجعلته ملزما لجميع الأطراف، إلا أن الحركة الصهيونية، وعلى الرغم من إعلانهم قبول القرار غير أنهم لم يلتزموا به لاحقا، إذ قاموا باحتلال جزء هام من إقليم الدولة العربية في فلسطين زيادة على قرار التقسيم، لتبلغ نسبة ما سيطروا عليه 76.4% من مجموع مساحة أرض فلسطين.

"انطلاقا من هذا المبدأ أقرت هيئة الأمم المتحدة عام 1947 قرارها رقم (181) المعروف، والذي نصّ على إقامة دولتين على الأرض الفلسطينية عربية ويهودية، ويصبح هذا القرار الأساس القانوني الدولي لإقامة الدولة العربية في فلسطين وهو يحمل من وجهة نظر الشرعية الدولية طابعا ملزما لتنفيذه بحذافيره، ويتوجب على جميع دول أعضاء المنظمة الدولية

[1] نص قرار التقسيم 181 – 11=http://plor-lb.net/_document.php?document_id\

[2] مصالحة، عمر: **السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية**، دار الساقي– بيروت، ط1 1994، ص164

وغير الأعضاء فيها أن لا تراعيه وتحترمه فحسب، بل تبذل كل ما في وسعها كي تساعد على تنفيذه"[1].

وعلى الرغم من ذلك من أنّ الحلّ الذي فرضته الجمعية العامة بإقامة دولتين في فلسطين لا يمكن تجاهله، غير أن ذلك يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لبلد مستقل، ولا يتفق واعتبارات العدالة الإنسانية والقانون الدولي، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة؛ لأن عرب فلسطين كانوا يشكلون غالبية السكان ولهم الحق في دولة حرة مستقلة ولهم الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم؛ لأن هذا القرار لا يملكه إلا صاحب السيادة في الإقليم وهو الشعب الفلسطيني. ومما ينقص في عدالة قرار التقسيم ويجعله جائراً فيما يخصّ الباحثة هو نسبة الأراضي التي مُنحتْ للدولة اليهودية والبالغة 56% مقابل 43% للدولة الفلسطينية.

المواقف والسياسات الدولية بعد قرار التقسيم

لقد أصدرت الأمم المتحدة قرار التقسيم وما كان لها أن تصدره لولا سياسة القوة والضغط التي لوّحتْ بها أمريكا للعديد من الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ استغل الرئيس هاري ترومان نفوذه للضغط على الدول من أجل الموافقة على قرار التقسيم حيث أيدت الحركة الصهيونية سياسيا ودعمتها عسكريا.

ومن الجدير ذكره أن الاتحاد السوفيتي كان مع قرار التقسيم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية "وهكذا التقى الموقف الأمريكي مع السوفيتي في هذا القرار "[2]

وهكذا، ومنذ عام 1947 دخل الفكر السياسي الدولي بشقيه الرسمي ممثلا بالأمم المتحدة، وغير الرسمي ممثلا بمواقف الدول كلٍّ على حدة، فبعد قرار التقسيم مباشرة وعشية

---

[1] المجلس الوطني الفلسطيني، **الدولة الفلسطينية واقع وأفاق ممارسة الاستقلال والسيادة**، دار الكرمل للنشر والتوزيع عمان، 2000، ص185.

[2] **تاريخ فلسطين**، مرجع سابق، ص 107

إعلان قيام دولة إسرائيل سارعت الدولتان، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي إلى الاعتراف بدولة إسرائيل.[1]

وبهذا أصبح شعب فلسطين مقسماً إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول وهم الفلسطينيون الذين ثبتوا في بيوتهم وديارهم وهو ما عرف فيما بعد بعرب 1948م أو (عرب إسرائيل)، والقسم الثاني الذين بقوا في الضفة الغربية وقطاع غزة، والقسم الثالث هم اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد بلغ عدد الفلسطينيين اللاجئين عام 1948 بين 890000 و 904000 شخص لجأوا إلى بلدان عربية حسب النسبة المئوية التالية:

في عام 1948 8.2% من الشعب الفلسطيني كانوا يعيشون في ظل الاحتلال الإسرائيلي، و 30.8% خاضعين للسلطات الأردنية والمصرية و61% يسكنون في 75 مخيم للاجئين موزعة في المدن العربية المختلفة 15 مخيما في لبنان(14% من اللاجئين) و10 مخيمات في سورية (9%) و24 مخيم في الأردن (55%) و8 مخيمات في قطاع غزة (22%)"[2].

ونتيجة لذلك أصبح شعب فلسطين مبعثراً في الداخل (تحت الاحتلال الإسرائيلي في أراضي عام 1948، وجزء آخر في الضفة الغربية وقطاع غزة) والخارج (الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني أصبحت تعيش في مخيمات اللجوء في الدول العربية المعروفة بدول الطوق، وقليل منهم توزعوا على دول الخليج وأوروبا وأمريكا). وقسّمتْ الأرض بين عدد من دول المنطقة إسرائيل والأردن التي أدارت الضفة الغربية ومصر التي أدارت قطاع غزة، وبهذا انتهت مكونات النظام السياسي الفلسطيني، أما قوى الحركة الوطنية الفلسطينية فقد تلاشت وانخرطت في حركات وأحزاب قومية عربية وإسرائيلية وأممية منها حركة الإخوان المسلمين، وحركة القوميين العرب،و الحزب الشيوعي، وحزب التحرير الإسلامي، وحزب البعث، والأحزاب الأردنية، وبذلك شهد المجتمع الفلسطيني تحولا جذريا على كافة المستويات

[1] US President harry s. Truman، statement recognizing the new Jewish State 14 May 1948. Documents on Palestine p 15

[2] مصالحة، عمر: **السلام الموعود،الفلسطينيون من النزوع إلى التسوية**، دار الساقي، بيروت، ط1. 1994، ص 176

الاجتماعية والثقافية والسياسية نتيجة لتشرده وإنكار حقوقه ونزوحه وتشتته وفرض وقائع حدودية على الأرض.

لقد نمت المواقف السياسية الدولية في هذه المرحلة بعدة اتجاهات؛أولها: الاعتراف بإسرائيل كدولة ومنحها حق العضوية كاملة في هيئة الأمم المتحدة، رغم مخالفتها قرار التقسيم، حين واصلت احتلالها لأراضي فلسطين التي لم يقرها قرار 181، وكذلك لم تمتلك دستورا مكتوبا كما نصّ على ذلك قرار التقسيم، هذا علاوة على موضوع تدويل القدس. وثانيها: دعم دولة إسرائيل والتعامل معها ليس كدولة طبيعية في الإقليم فقط، بل قبولها دولة فوق القانون(قبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة- القرار 273)، رغم ما تمارسه من سياسات تخالف الشرائع والقرارات الدولية، وهذا النهج ما زال سائدا لغاية يومنا هذا.

أما محطة أخرى جديدة للمواقف السياسية الدولية أتت في أعقاب حرب عام 1967، تلك الحرب التي احتلت فيها إسرائيل كامل الأراضي الفلسطينية؛ الأمر الذي أضاع فكرة حلّ الدولتين، بل إنّ قرار مجلس الأمن 242 الصادر بعد حرب حزيران 1967 يعدّ إيذاناً بموت مقترح حلّ الدولتين وذلك لأنه طالب بما يأتي:

1- انسحاب إسرائيل من أراضٍ احتلتها بالقوة.

2- ضمان عيش جميع دول المنطقة بأمان.

3- إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين.[1]

وعلى الرغم من أنّ القرار نصّ في ديباجته على عدم جواز احتلال أرض الغير بالقوة، إلا أنه تجاهل موضوع الدولة الفلسطينية، فلم يأتِ على ذكر الدولة الفلسطينية أو العربية على الإطلاق، وحوّلَ القضية إلى قضية لاجئين مطالباً بحلٍّ عادل لمشكلتهم. يضاف إلى ذلك ما ترك القرار من جدل حول التعامل مع الأراضي المحتلة على أنها "أراضٍ" أم كل "الأراضي ". وقد

[1] كوانت، وليم: **عملية السلام، الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي الاسرائيلي منذ عام 1967**، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1994، القاهرة، ص 209-210 .

أدّى هذا اللَّبسُ بين تنكير أراضٍ أو تعريفها (الأراضي) إلى الدخول فيما بعد في التوجهات السياسية الدولية، نحو مصير حل الدولتين القائم على إيجاد تسوية سياسية على بعض الأراضي المحتلة، وليس كل الأراضي المحتلة عام 1967 م، وهذا بات واضحا في السياسات الأمريكية بشكل خاص؛ ففي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن السابق، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كلٌّ بمشروعه الخاص كأساس لحلّ القضية الفلسطينية.

فالولايات المتحدة الأمريكية تقدمت بمشروع ريغان والذي تضمن الأسس الآتية:

1- مفاوضات مباشرة بين كافة الأطراف تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام حسب قرار 242.

2- المشاركة الواسعة في العملية السلمية بين الأردن والفلسطينيين.

3- الربط بين المصالح الأمنية الإسرائيلية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

4- ترتيبات انتقالية لحكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

5- السلام لا يتحقق من خلال دولة فلسطينية مستقلة في هذه المناطق ولا من خلال ضم أو سيطرة دائمة لإسرائيل على تلك المناطق.

6- حل مسألة الحدود بين الأردن وإسرائيل لا يعني انسحاب إسرائيلي من كامل الأراضي.

7- عدم تقسيم القدس.[1]

وهنا نلاحظ أنّ الموقف السياسي الأمريكي أخذ يظهر بشكل جلي متجهاً نحو ترتيبات إقامة حكم ذاتي بدل الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة، وكذلك تم تجاوز طلب انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بالقوة, وبدأت عملية التحول في إدارة الصراع، عن طريق البدء

[1] Regan peace Plan،Clifornia، 1، September، 1982.Documents On Palestine.Vol.111.p.278

بمفاوضات بين الجانب الأردني والإسرائيلي وليس بين الطرف الأساسي منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

وفي الوقت نفسه قدّم الرئيس السوفييتي بريجينيف مبادرته التي عرفت باسم " مبادرة بريجينيف" التي تكلم بصراحة عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعن تقرير المصير، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967[1]

وهكذا إذاً، بدأت تتبلور معالم مرحلة جديدة من الحلول في السياسات الدولية اتجاه القضية الفلسطينية وأهمها:

أولا: اعتبار منهجية المفاوضات هي الطريق الوحيد لأي حل سياسي.

ثانيا: الجدل حول المساحة التي ستنسحب منها إسرائيل وطبيعة الحل، فهل ستشمل كل الأراضي التي احتلتها عام 1967 أم جزءاً منها؟ وكذلك ماهية طبيعة الحل؛ فهل سيكون بقيام دولة فلسطينية أم بحكم ذاتي فلسطيني؟ وهل ستكون دولة كنفدرالية مع الأردن أم فدرالية؟ هذه الأسئلة جمعيا هي التي كانت سيدة الموقف طوال فترة الثمانينات من القرن الماضي.

وهكذا، شكّلتْ هذه المرحلة من السياسات الدولية، حاضنة لاتفاق أوسلو عام 1993م؛ حين تحول مفهوم حلّ الدولتين من إطاره النظري إلى الواقع العملي، إلا أن هذا الواقع الجديد بدا مثقلا بما اعترى المرحلة السابقة من عدم اتفاق على طبيعة الحل.

ففكرة اتفاق أوسلو بنيت على اعتماد منهجية المفاوضات كنهج مقدس أساسي لحل القضية الفلسطينية أو ما يطلق علية الخيار الاستراتيجي، وكذلك جرى تقسيم مراحل الحل إلى مرحلتين، القضايا المرحلية، وقضايا الحل الدائم.

وترى الباحثة أن اتفاق أوسلو لم يأتِ اعتباطا؛ وإنما كان نتيجة لمجمل التطورات والسياسات الدولية اتجاه القضية الفلسطينية، علاوة على الهيمنة الأمريكية في مطلع التسعينيات

[1] **الموسوعة الفلسطينية**، ج1، ط1، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1994، ص388.

من القرن الفائت والذي شكّل خطورة كبيرة على تطبيق مشروع حل الدولتين وذلك على عدة صعد:

أولا: لقد تحول مفهوم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 إلى أراض متنازع عليها، وعليه، فإنّ المفاوضات يجب أن تقتصر على هذه الأراضي، وهذا شجع الإسرائيليين إلى التركيز خلال حقبة أوسلو على المستوطنات من أجل ابتلاع أكبر نسبة من الأراضي، بل تحويل حلم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى واقع مستحيل.[1]

ثانيا: اعتماد سياسة التجزئة في الحل والتراتبية وليس التزامنية، فكل قضية من قضايا الشعب الفلسطيني تمت معالجتها بشكل منفصل وأخذت سنوات من المفاوضات، وهذا رسخ لدى الشعب الفلسطيني فكرة أساسية وهي أنّ الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي ليسا طرفا نزيها في المفاوضات، ودليل ذلك أن المجتمع الدولي شكّلَ موقفا ضاغطا على الطرف الفلسطيني لتقديم التنازلات تلو التنازلات، وهذا ما شجع الإسرائيليين على التمادي في خلق حقائق جديدة على الأرض فيما يخصّ الاستيطان أو الأمن أو الاقتصاد أو المياه....الخ. وهذا بدوره حالَ دون نمو فكرة حلّ الدولتين؛ بل حوّلها من خلال أوسلو إلى فكرة نظرية لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وعلى الرغم من ذلك بقيت الجهود الدولية منصبة باتجاه محاولة تحقيق مقترح حلّ الدولتين.

حين انتهت فترة المرحلة الانتقالية عام 1999 حسب اتفاق أوسلو[2] دخلت عملية السلام مرحلة حرجة عندما طالبت القيادة الفلسطينية أنْ يتم إعلان الدولة الفلسطينية إما عبر المفاوضات أو من الفلسطينيين أنفسهم، وذلك انسجاما مع مبدأ حلّ الدولتين. وقد رفض الجانب الإسرائيلي مبدأ إعلان الدولة الفلسطينية رفضا قاطعا، وأدى هذا إلى التدخل الأمريكي بالإعلان عن قمة كامب ديفيد عام 2000 والتي فشلت بالتوصل إلى إيجاد حلّ بين طرفي الصراع، إلا أن القمة رسخت بعض المفاهيم الجديدة كأساس لأي حلّ يتبناه الفلسطينيون، ومن أهم هذه

[1] أيوب، حسن: اتفاقيات أوسلو وإستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة (1993-2003). http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=istetan32

[2] الحمد، جواد وآخرون: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**. ط2، عمان، 1997، ص494

المستجدات فكرة تبادل الأراضي، التي تعني بقاء عدد كبير من المستوطنات داخل الدولة الفلسطينية المرتقبة، علماً أنّ المستوطنات تقطّع أوصال الضفة الغربية وتقسمها إلى كانتونات وذلك يمنع قيام دولة متواصلة الأجزاء.[1]

المطلب الثاني: رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش لحل الدولتين(2002)

إن حساسية الواقع والظروف السياسية التي تمر بها القضية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو، والانعطاف الكبير في النظام السياسي الفلسطيني وما أفرزه من نتائج طالت جوانب الكيان الفلسطيني وأعماقه، من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية وغياب أفق عملية السلام واستمرار الانتفاضة الفلسطينية الثانية وأعمال القتل والتدمير الإسرائيلي للمجتمع الفلسطيني وسلطته الوطنية على حد سواء، وفشل محاولات التوسط لإنهاء أعمال العنف، كلّ ذلك دفع الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها المنتخب جورج بوش الابن إلى تبني موقف داعم للسياسة الإسرائيلية وضاغط على الفلسطينيين نتيجة انشغالهم بالإعداد للحرب على العراق.

لقد ازدادت حملة الانتقادات العربية والدولية لسياسة القمع الإسرائيلية اتجاه الشعب الفلسطيني ولسياسة الانحياز الأمريكي المعلن لإسرائيل، وعزوف الحكومة الأمريكية عن فرض وضع قانوني وسياسي يؤدي إلى تسوية سلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حلّ يقوم على دولتين.

في هذه الأثناء جاءت رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش لحلّ الدولتين؛ وهو مشروع سلام طرحته الولايات المتحدة الأمريكية في2002\9\17 من خلال اللجنة الرباعية التي تضم كلاً من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

[1] من الملاحظ انه ومنذ العام 2000 بدأ الحديث يدور عن فكرة تبادل الأراضي، وبقيت القضية العالقة هي النسبة، فالفلسطينيون يطرحوا ما نسبته 2-3%، والإسرائيليون يطرحوا ما نسبته 5-6%.انظر نص ***رسالة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو*** بتاريخ 2012/4/15، **مجلة الدراسات الفلسطينية**. مجلد 32 عدد 91 صيف 2012.

وقد "ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم 24حزيران يوليو 2002 خطابا وعد فيه الفلسطينيين بالعمل على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة بحلول 2005 ومع أن الرئيس الأمريكي جورج بوش لم يحدد معالم وحدود ومقومات هذه الدولة إلا أنّ ذلك كان تطورا إيجابيا في السياسة الأمريكية حيال المنطقة ونزعاتها"[1] وذلك لكون الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة تتبنى موقفاً سياسياً يدعو صراحة لإقامة دولة فلسطينية، مع عدم تجاهل أن حدود هذه الدولة لم يجرِ الحديث عنها.

وقد تضمنت خريطة الطريق التي نشرت في صيغتها الأولى نهاية عام2002م ثلاث مراحل طُلِبَ تنفيذها حتى عام 2005 وهي:

المرحلة الأولى: من تشرين الأول (اكتوبر2002) إلى أيار (مايو2003)، وفي هذه المرحلة تطالب خريطة الطريق السلطة الفلسطينية بوقف فوري للانتفاضة في جميع الأراضي الفلسطينية وتعيين حكومة فلسطينية جديدة برئاسة رئيس وزراء، وتطالب إسرائيل بتحسين الظروف الإنسانية للفلسطينيين، والكف عن المساس بالمدنيين الفلسطينيين وأملاكهم، وتجميد الاستيطان (استنادا إلى مقترحات ميتشل) وسحب جيش الاحتلال من المواقع التي احتلها منذ 28 أيلول (سبتمبر2002)، كما تطالب الخطة الطرفين باستئناف التنسيق الأمني بينهما(وفق خطة جورج تينت) ووقف التحريض المتبادل.

المرحلة الثانية: وتبدأ من حزيران (يونيو2003) حتى كانون الأول (ديسمبر2003)، وتتضمن هذه المرحلة البدء بالمفاوضات حول إمكانية إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة خلال فترة أقصاها نهاية عام 2003 في إطار مؤتمر دولي يعقد لهذه الغاية،وتستأنف خلال هذه المرحلة العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية والتي جمدت نتيجة لأحداث الانتفاضة.

[1] **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية** مرجع سابق ص 306

المرحلة الثالثة: من 2004 حتى 2005 يعقد خلالها مؤتمر دولي للتفاوض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل حول قضايا الحل النهائي الدائم (القدس، الحدود، اللاجئين، والمستوطنات) وتنتهي بقيام علاقات طبيعية بين إسرائيل وكافة الدول العربية.

في الوقت الذي وافقت فيه السلطة الفلسطينية على خريطة الطريق، رأت القوى الفلسطينية (حماس، الجهاد الإسلامي، وبعض أجنحة حركة فتح أن خريطة الطريق ستشق وحدة الصف الوطني الفلسطيني وتعمل على تقويض الانتفاضة وإشعال الفتنة في البيت الفلسطيني.[1]

أما إسرائيل فقد أعلنت أنها لن تقبل بخريطة الطريق إلا بعد إجراء تعديلات على بنودها ووضعت أربعة عشر تعديلا عليها أهمها شطب المبادرة السعودية (المبادرة العربية للسلام) نهائيا من الخريطة، وإلغاء موضوع حق العودة من نص الخريطة، وجعل قرارات اللجنة الرباعية المشرفة على تنفيذ بنود الخطة تكون بالإجماع (خشية الموقف الأوروبي الذي تعتبره إسرائيل ميالا للجانب الفلسطيني، ونزع السقف الزمني المثبت للخريطة مع إجراء تعديلات بشأن تزامن التزام كلّ طرف. كما طالبت إسرائيل بتوالي الخطوات بدلا من توازيها، وأن تعطى حقّ الفصل في استمرار مراحل الخطة[2].

---

[1] **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**. مرجع سابق، ص306

[2] المرجع السابق، ص 306– 307

المبحث الثاني

المواقف والسياسات العربية اتجاه حلّ الدولتين

لا يمكن الحديث عن مواقف عربية ثابتة أو مُجْمَعٍ عليها اتجاه حلِّ الدولتين، وعند تحليل المواقف العربية بشأن هذا الحلّ، نجدها امتازت بالأمور الآتية:

أولا: حدث تغيير مستمر في المواقف العربية اتجاه حلّ الدولتين مع الزمن.

ثانيا: اتخذت بعض الدول العربية مواقف وسياسات منفردة في مراحل معينه، كما حدث مع مصر في اتفاقية كامب ديفيد الأولى عام 1978م.

ثالثا:من الصعوبة بيان أيهما أكثر تأثيراً في الآخر؛ الفلسطينيون في الموقف العربي؟ أم العرب في الموقف الفلسطيني؟ فيما يخص عملية السلام، فبتوقيع اتفاق اوسلو بدأت الدول العربية بتوقيع اتفاقيات سلام مع اسرائيل، الا انه كذلك نجد ان الدول العربية كانت دائمة الضغط على منظمة التحرير من اجل السير في عملية السلام.

المطلب الاول : قرار التقسيم والمواقف العربية

يمكن النظر إلى الموقف العربي من قرار التقسيم من ثلاثة محاور، الأول يتمثل في اندلاع القتال بين الفلسطينيين واليهود إبّان إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار التقسيم في 1947/11/29 حيث بادر الفلسطينيون إلى شن الغارات على المستعمرات الصهيونية ونسف مقرات الوكالة اليهودية وقطع طرق المواصلات والإمدادات إليها، كما عمّت جميع المدن والقرى والعربية موجة سخط ونقمة، وهاجم المتظاهرون سفارات الدول ومفوضياتها وشركاتها ومؤسساتها التي وافقت على قرار تقسيم فلسطين،وفي الوقت نفسه، تألفت لجان قومية للإشراف على الحركة الوطنية والتطوع في جميع مدن فلسطين وقراها، وراحت تشتري الأسلحة والذخيرة وكان اتصالها وتنسيقها قائماً بالهيئة العربية العليا وباللجنة العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية في دمشق.

ويتمثل المحور الثاني في الرفض الفلسطيني والعربي والإسلامي لقرار التقسيم، واعتباره قرارا ظالما وجائرا بحقهم، فَعَقَدتْ اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، في الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول عام 1947 في القاهرة عدة جلسات حضرها معظم رؤساء حكومات الدول العربية، ونشبت معركة سياسية لتبيان ضرر قرار التقسيم، وبطلانه وأذاعوا في نهايتها بيانا، استنكروا فيه قرار التقسيم وأصروا على مقاومته والعمل على إحباطه والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين واعتبروه مخالفا لميثاق الأمم المتحدة وللعدالة الدولية.

وأما المحور الثالث فيتمثل في تصويت جميع الدول العربية الممثلة في الأمم المتحدة ضد قرار التقسيم، وهذا يعني أن هذا القرار صدر ضد الإرادة العربية، مع أن العرب كان يشكلون ثلثي السكان في فلسطين في ذلك الوقت ولم يؤخذ برأيهم في موضوع يتعلق بوطنهم، وقرر مجلس الجامعة مساعدة الفلسطينيين بإرسال الأسلحة والمتطوعين وإنشاء لجنة عربية عليا في محاولة منه لمعالجة الأوضاع والانعكاسات التي قد تنجم عن رحيل الإنجليز. ويمكن توضيح موقف العرب من خلال ما ورد في قرار الجامعة العربية التي انعقدت في أيلول 1947، وجاء فيه:

"والجامعة العربية التي طالبت بالاستقلال الفوري لفلسطين في مؤتمر لندن في أيلول تشرين الأول عام 1946 رفضت قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، وخلال دورة انعقاده في صوفر –لبنان في 16 أيلول –1947وفي بيروت من تشرين الأول من السنة نفسها، قرر مجلس الجامعة مساعدة الفلسطينيين بإرسال الأسلحة والمتطوعين، وإنشاء لجنة عسكرية عربية عليا لمواجهة الوضع الناتج عن رحيل الإنجليز"[1]

وبصدور قرار التقسيم عن الأمم المتحدة عام 1947 انتقل الفلسطينيون إلى واقع مرير وجديد، ودخل النظام السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة، ورفضت القيادة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالهيئة العربية العليا قرار التقسيم واعتبرته قرارا جائرا وظالما بحق الشعب الفلسطيني، فمعظم الأرض كانت ملكا لهم وكان الفلسطينيون هم الأغلبية واليهود هم الأقلية، إلا أن الدعم

[1] مصالحة، عمر، **السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية**، دار الساقي. بيروت ط1 1994 ص171

الدولي الذي تلقته الحركة الصهيونية العالمية جعلتها قوة اقتصادية وسياسية كبيرة، وقبل انتهاء الانتداب الذي قرره البريطانيون بتاريخ 15 أيار / 1948، أعلن قادة الحركة الصهيونية قيام دولة إسرائيل في الرابع عشر من أيار عام[1] 1948 وبعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل قررت جامعة الدول العربية وبناء على طلب الفلسطينيين في 1948/12/1 تشكيل حكومة عموم فلسطين، وهي أول حكومة عربية تقام على أرض فلسطين ورئيسها أحمد حلمي عبد الباقي حيث رأت الهيئة العربية العليا أن قيام حكومة فلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني، وتحلُّ محل حكومة الانتداب البريطاني، هو من حقّ الشعب الفلسطيني، لأنه يمثل الأكثرية العددية ويمتلك معظم الأراضي، وقد استشارت الهيئة العربية جامعة الدول العربية التي رفضتها في البداية؛ بسبب الضغوط الإنجليزية على الدول العربية، ثم أعلنت جامعة الدول العربية إقامة إدارة مدنية مؤقتة في فلسطين لتسيير الأمور المدنية على ألا يكون اختصاصها الشؤون السياسية العليا، لذا عقدت الهيئة العربية العليا، مؤتمرا في غزة وتشكل فيه (المجلس الوطني) برئاسة الحاج أمين الحسيني، وأعلن المجلس الوطني برئاسته استقلال فلسطين والقدس عاصمة لها.

وتم إقرار دستور لفلسطين مكوّناً من (18) مادة، ومقر الحكومة كان في غزة بشكل مؤقت يرأسها احمد حلمي عبد الباقي " أعلن عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية في 1948/7/11 م بيانا عن ضرورة إقامة إدارة مدنية فلسطينية في فلسطين، ومما جاء في البيان:(تؤلف في فلسطين إدارة مدنية مؤقتة لتسيير الشؤون السياسية العليا، لذا أصدرت الهيئة العربية العليا لفلسطين بيانا دعت فيه إلى عقد مؤتمر فلسطيني، وجرى عقد المؤتمر في غزة في 1948/12/1 وتشكل فيه المجلس الوطني وأعلن استقلال فلسطين كلها استقلالا تاما، وانتخب المجلس حكومة اسمها حكومة عموم فلسطين، وهي أول حكومة فلسطينية عربية تقام على ارض فلسطين وأصبح رئيسها أحمد حلمي عبد الباقي، وأقرّ دستورا لفلسطين من 18 مادة، واختير علم فلسطين وهو نفس علم الثورة العربية التي قادها الشريف حسين، واتخذت القدس عاصمة لفلسطين ومقر الحكومة في غزة مؤقتا "[2].

---

[1] Provisional State council، **Proclamation of Israeli Independence**. Tel.aviv.14.may.1948. Documents oN Palestine.p12

[2] **فلسطين والقضية الفلسطينية**، منشورات جامعة القدس المفتوحة ص 390

إلا أن هذه الحكومة لم تعمر طويلا، ولم تنلْ الاعتراف الدولي المطلوب، حيث رفضت هيئة الأمم المتحدة الاعتراف بها كحكومة رسمية، كما كان للضغط البريطاني على الدول العربية الأثر الكبير في انحسار دورها الوطني وحرمانها من أي نشاط سياسي، ولم تنجح في تكريس ذاتها كجزء من النظام السياسي الفلسطيني.

المطلب الثاني: حل الدولتين من اتفاقية كامب ديفيد وحل الدولتين.

اعتبرت اتفاقية كامب ديفيد بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل، أول اتفاقية سلام بين دولة عربية وإسرائيل بشكل منفرد، وما ميز الاتفاقية أنّها تعدّ أول معاهدة سلام بين دولة عربية وإسرائيل، وأمر آخر يسترعي الانتباه وهو موافقة مصر على إقامة الحكم الذاتي للفلسطينيين، علاوة على ذلك فقد تجاوزت الاتفاقية منظمة التحرير الفلسطينية.[1]

لقد رفضت الدول العربية اتفاقية كامب ديفيد، وتم تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، وجرى تحويل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس. وهكذا تم التعامل مع اتفاقية كامب ديفيد على أنها خارج إطار السياسات العربية، لأنّ العالم العربي رفضها جملة وتفصيلا.

قمة فاس وحلّ الدولتين

تقدمت المملكة العربية السعودية بمشروع سلام، طرحة الأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي في القمة العربية المنعقدة في المغرب في فاس وتضمن البنود الآتية:

1- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس.

2- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة.

3- إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر.

[1] الحمد، جواد وآخرون، مرجع سابق ص 478- 479.

4- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

5- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة[1].

اعتبرت قرارات قمة فاس وتبني الجامعة العربية لمبادرة الأمير فهد بمثابة الموافقة الرسمية العربية على مبدأ حل الدولتين، علماً أنّ قرارات فاس لم تتضمن الاعتراف بإسرائيل، ولكن هذا يلمح ضمنا من خلال، قبول الإعلان عن الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967م، ومن خلال الدعوة إلى إخلاء المستوطنات؛ ما يعني أن المستوطنين سيرحلون إلى دولتهم وهي إسرائيل. وهكذا، بدأت مرتكزات جديدة تظهر في السياسات العربية فيما يخص القضية الفلسطينية.

إلا أننا نجد أن قرارات فاس بقيت نظرية ولم يجر تفعيلها، ولم تتحول إلى برنامج عمل سياسي سواء للدول العربية، أو حتى للسياسات الفلسطينية، وبقيت الخطة عبارة عن مرتكز سلام قدمته الدول العربية، كموقف جماعي لها اتجاه حل القضية الفلسطينية، بما يضمن تحقيق السلام والموافقة العربية على حلّ القضية الفلسطينية حلا سلمياً.

المطلب الثالث: المبادرة العربية للسلام بيروت (2002) وحل الدولتين .

أتت المبادرة نتيجة عدة ظروف خلقتها طبيعة المرحلة في تلك الفترة، متمثلة في اشتداد وتيرة الانتفاضة الثانية، وارتفاع أعمال التدمير الإسرائيلية، واستهداف القيادة الفلسطينية، غير أنه لا يمكن فصل المبادرة العربية عن مواقف الدول العربية من حلّ القضية الفلسطينية منذ التوصل إلى اتفاق أوسلو، فقد انقسمت مواقف الدول العربية من اتفاق أوسلو، ما بين داعمٍ للسلطة الفلسطينية، ومعارضٍ لها، ومن العرب من ذهب إلى أبعد من ذلك سواء حين وقّعَ اتفاقية سلام مع إسرائيل، أم حين فتح علاقات اقتصادية معها. [2]

---

[1] وليم كوانت، مرجع سابق، ص 210

[2] وقعت الأردن اتفاقية سلام مع إسرائيل / والمعروفة باسم اتفاقية وادي عربه عام 1994، وفتحت قطر علاقات اقتصادية، وكذلك الإمارات العربية.

لذا أتت المبادرة العربية ملبية لعدة تطورات، ومرهونة بعدّة أسس، ومن أبرز هذه التطورات: أحداث الانتفاضة الثانية وتصاعدها، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب، أما الأسس التي ارتهنت لها المبادرة فكانت على النحو الآتي:

أولا: إن الدول العربية من حيث المبدأ لا تعارض حل الدولتين.سواء الدول التي لها علاقات مع إسرائيل أو التي لا تربطها علاقات معها.

ثانيا: جاءت هذه المبادرة لتضع تفصيلات لم تضعها الدول العربية في قممها السابقة، ولم تتضمنها المبادرات السابقة، كالموقف من القدس، واللاجئين.

ثالثا: أخذت المبادرة بعين الاعتبار التطورات التي حدثت على عملية السلام، وبالذات رؤية الرئيس بوش، وخارطة الطريق.

ومن هنا نجد أن المبادرة العربية حملت في طياتها وبنودها، تصورا جديدا للعالم العربي اتجاه عملية السلام ومن أبرز هذه البنود ما يأتي:

1. الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو/حزيران 1967، والأراضي التي ما تزال محتلة في جنوب لبنان.
2. التوصل إلى حلّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 .
3. قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو/حزيران 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية .

عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ. اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهيا، وتدخل الدول العربية في اتفاقية سلام مع إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة .

ب. إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل، وضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة

يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقناً للدماء بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب ويوفر للأجيال القادمة مستقبلا آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة[1].

[1] المبادرة العربية. الجزيرة نت. http://www.aljazeera.net

المبحث الثالث

حل الدولتين في الفكر السياسي الفلسطيني

إن هدف الفلسطينيين في جميع مراحل نضالهم هو الحصول على الحرية والاستقلال، فالحرية والاستقلال مسألة محورية في العمل والفكر السياسي الفلسطيني؛ نظرا لما يعنيه هذا الحق من استقلال وسيادة وحق في تقرير المصير؛ وبما أنه من غير الممكن تناول الفكر السياسي الفلسطيني بمعزل عن التطورات السياسية والاجتماعية المتعلقة في القضية الفلسطينية والتطورات الإقليمية والدولية والبيئية السياسية التي تتفاعل فيها، والاستيعاب الجدي للتطورات السياسية بترابطها وتداخلها وانعكاسها المباشر وغير المباشر على القضية الفلسطينية، نجد أن الفكر السياسي الفلسطيني قد نما نحو اتجاه تحقيق الأهداف الفلسطينية وفقا لتأثره بهذه المتغيرات.

إنّ الفكر السياسي المتصل بالقضية الفلسطينية لم يبدأ فلسطينيا؛ بل بدأ في فكر سياسي عربي وحضن ثورة عربية امتدت على مدى أكثر من قرن، ولهذا حمل سمات الفكر العربي ودعوته إلى التمسك بالوحدة العربية. ومن هنا نجد أن أغلب الأحزاب الفلسطينية هي امتداد للأحزاب الموجودة في الوطن العربي، فبعضها امتداد للأحزاب المنادية بالقومية العربية (كالأحزاب اليسارية، التي هي في الأصل ذات جذور قومية)، وبعضها امتداد لأحزاب ذات امتدادات إسلامية (الإخوان المسلمين فرع فلسطين، حركة الجهاد الإسلامي، وحركة حماس).

ومن خلال تمحص الحقبة التاريخية لنمو الفكر السياسي الفلسطيني, وبناء على علاقة الفكر السياسي الفلسطيني بالتسوية السلمية, نجد أن الفكر السياسي الفلسطيني اتسم بعدة خصائص ومن أبرزها:

أولا: لا نستطيع أن نقول إنّ هناك فكرا سياسيا فلسطينيا موحدا، بل إن البعض ذهب وأطلق عليه مصطلح الحقل السياسي الفلسطيني.

ثانيا: لم يكن الفكر السياسي الفلسطيني مستقلا بل كـــان متـــأثرا بمجمـــل التغيـــرات العالميـــة والإقليمية.

ثالثا: لم يكن الفكر السياسي الفلسطيني ذا نظرية خاصة به اتجاه العملية السلمية، وإنما كان دعاة العملية السلمية ومنظروها منطلقين مما يمليه الواقع من سياسات يجب إتباعها.

وبناء على ما تقدم، نستطيع القول، إنّ الفكر السياسي الفلسطيني قد مر بثلاث مراحـــل رئيسية خلال قبوله أو رفضه للتسوية السلمية مع مراعاة أن الحـــديث يـــدور عـــن المؤسســـة الرسمية للفكر السياسي والممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، لأنّ هناك أحزابا خـــارج منظمـــة التحرير ما تزال ترفض الحديث في قضايا التسوية السلمية، ولا تعترف بها.

المرحلة الأولى، وهي الرفض الكامل للمشروع الصهيوني والتمسك بشعار تحرير كامل أراضي فلسطين عبر النضال والمقاومة بكل الوسائل.

والمرحلة الثانية، التوجه نحو التسوية السلمية، أي قبول المرحلية في الحل من خـــلال التحرير وإقامة الدولة على أي جزء يتم تحريره.

المرحلة الثالثة: القبول بالتسوية السلمية وأسسها المقرّة دوليا كقراري 242، 338 وتبني برنامج إقامة الدولة المستقلة على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة والاعتراف بدولة إسرائيل.

المرحلة الأولى: مرحلة الرفض الكامل للمشروع الصهيوني والتمسك بتحريـــر كامـــل التراب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية على كل فلســـطين التـــي وقعـــت تحـــت الانتـــداب البريطاني. والتي يمكن تقسيمها نظريا إلى مرحلتين؛ الأولى منذ صدور قرار التقســـيم ولغايـــة ظهور م.ت.ف. والثانية منذ عام 1968 ودخول الفصائل الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى عام 1974.

المطلب الاول: الموقف الفلسطيني بين قرار التقسيم 1947–ولغاية 1974م

تشكل هذه المرحلة نواة أساسية في الفكر السياسي الفلسطيني لغاية يومنا هذا، سواء فيما يخص الجدليات التي رافقت قرار التقسيم واحتلال إسرائيل ل 76,4 % من الأراضي الفلسطينية، والجدل الذي رافق ذلك حول الموقف الفلسطيني مما تبقى من الأرض.

أما الجزء الآخر فهو ما يخص إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، ومن ثم دخول الفصائل الى اجسام المنظمة وسيطرت الفصائل عليها، واجراء التعديلات الجوهرية سواء على الميثاق، او تبني المنظمة فكرة الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو كذلك ما زال موضع جدل فلسطيني لغاية يومنا هذا.

رفض الفلسطينيون مشروع التقسيم، وقررت القيادة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالهيئة العربية العليا رفض الاعتراف بالقرار، ورفضت الحكومات العربية الاعتراف بدولة إسرائيل، وقررت حشد الجيوش العربية على حدود فلسطين، وعشية دخول الجيوش العربية إلى فلسطين اتخذت اللجنة السياسية للجامعة العربية في 12\4\1948 عدداً من الإجراءات بدعوى ضمان سلامة الجيوش العربية الزاحفة إلى فلسطين، وحلّ جميع المنظمات العسكرية الشعبية في فلسطين، وتوقيف نشاطها وإبعادها عن ميدان المعركة، وعزل جميع الأحزاب والهيئات السياسية الفلسطينية عن مباشرة معالجة قضية فلسطين أو الاشتراك في العمليات العسكرية، وترك معالجة القضية كاملة للجامعة العربية والجيوش العربية. وكانت الهيئة العربية العليا قد تقدمت لمجلس الجامعة العربية في شباط 1948 بجملة مقترحات من بينها: تعيين مندوب لعرب فلسطين في القيادة العامة (للجيوش العربية) للاهتمام بالقيادة السياسية والمدنية للفلسطينيين، وتشكيل حكومة مؤقتة تأخذ على عاتقها مسؤولية الاهتمام بالوضع في فلسطين بعد رحيل البريطانيين، لكنّ كلَّ ذلك تم رفضه.

"وفي 1948/7/10 قررت اللجنة السياسة للجامعة العربية إقامة إدارة فلسطينية في المناطق المحتلة من الجيوش العربية ووضعت نظاما خاصا لها... ونصّ ذلك النظام على وجود

إدارة مدنية مؤقتة لتسيير الشؤون المدنية العامة والخدمات الضرورية، على أن لا تكون الشؤون السياسية العليا من اختصاصها.

وبعد هزيمة الجيوش العربية في فلسطين، انعقد في الأول من تشرين أول 1948 مؤتمر وطني في غزة دعت إلية الهيئة العربية العليا، وأقرَّ المؤتمر تشكيل حكومة عموم فلسطين، وتشكيل مجلس وطني يضم ممثلي الشعب الفلسطيني، واختير الحاج أمين الحسيني رئيسا للمجلس وأحمد حلمي عبد الباقي رئيسا للحكومة"[1].

وبناءً عليه، فإن حكومة عموم فلسطين لم تعمر طويلا ولم تنجح في تكريس ذاتها كجزء من النظام السياسي الفلسطيني؛لأنّ الحسيني لم يسمح له حتى بالوصول إلى غزة بسبب فرض الإقامة الجبرية عليه في القاهرة، أما حلمي عبد الباقي فقد حضر دورة مجلس الجامعة العربية كرئيس لحكومة فلسطين، ولكن للمرة الأولى والأخيرة وبعدها كان يدعى كمندوب لفلسطين حيث جمدت حكومة عموم فلسطين أعمالها في عام 1952 ولم تحظَ بالاعتراف الدولي المطلوب بسبب تسميتها حكومة عموم فلسطين، ورفضها لقرار التقسيم. فمنذ عام 1947 شهدت القضية الفلسطينية تطورات متسارعة وخطيرة وضعتها أمام منعطف خطير ومرحلة جديدة حيث برز في النظام السياسي الفلسطيني تياران:

التيار الأول: نادى بالتمسك بدولة فلسطين على كل أراضيها، ورفض التفاهم مع الزعماء الصهاينة، أما التيار الثاني: فدعا إلى التعايش مع اليهود في إطار دولة موحدة تضم العرب اليهود، إلا أن إعلان قيام دولة إسرائيل واعتراف الأمم المتحدة شكل أكبر مأساة للشعب الفلسطيني والعربي والإسلامي بعد قرار الاستعمار البريطاني الانسحاب من فلسطين إثر قرار التقسيم [2].

وفي الفترة الممتدة بعد صدور قرار التقسيم في 29 نوفمبر 1947، وحتى انتهاء الانتداب ودخول الجيوش العربية في 15 مايو 1948، تحمّلَ الفلسطينيون العبء الأكبر من

[1] الأشهب، نعيم، **قضايا سياسية فلسطينية**، دار الشوير للنشر، رام الله. ط1 2001 ص26

[2] نوفل، ممدوح، **البحث عن الدولة**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله، ط1، ص18

خلال الجهاد المقدس ومتطوعي جيش الإنقاذ والإخوان وغيرهم،وقد تمكن أبناء فلسطين من الصمود وتحقيق انتصارات وإنجازات هامة، الا ان الوضع اخذ يتدهور في شهر إبريل، وبخاصة بعد استشهاد عبد القادر الحسيني في معركة القسطل في 8 إبريل.

وبشكل عام فقد حافظ أهل فلسطين على نحو 80-82% من أرض فلسطين حتى لحظة دخول الجيوش العربية"[1].

الا إن نكبة فلسطين عام 1948 أدّت إلى طرد أغلبية سكان فلسطين من وطنهم، ونجحت في السيطرة على ثلثي مساحة فلسطين، وعملت على تفريغ البلاد من سكانها الأصليين الأمر الذي أدى إلى تدمير المجتمع الفلسطيني وتغيير التركيبة السكانية داخله، فقد هاجر عدد كبير من السكان من الأراضي التي تم احتلالها عام 1948 وأصبحت الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية وغزة تحت الإدارة المصرية، كما هاجر معظم الفلسطينيون إلى الدول المجاورة وبذلك أصبح اليهود أغلبية داخل فلسطين المحتلة عام 1948 وبهذا تبعثرت مكونات النظام السياسي الفلسطيني،بينما تعزز وجود إسرائيل، وتوسعت خارج الحدود التي حددها قرار التقسيم، وواصل البريطانيون والأمريكيون دعمهم لها، واعترفت الأمم المتحدة بها دولة مستقلة ذات سيادة.

إن المشروع الصهيوني كان منذ بدايته مشروعا استعماريا استيطانيا،وكان الهدف الأساسي للمخططات والأطماع الصهيونية في فلسطين هو الاستيلاء الكامل على الأراضي العربية وتفريغها من سكانها الأصليين، وجلب اليهود المهاجرين إليها من أجل طمس الهوية الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة،وضمان سيطرة العنصر اليهودي وتغليبه على فلسطين. غير أن أطماع اليهود ومخططاتهم لم تمنع ظهور جيل جديد من الفلسطينيين والعرب ومن خلال الجامعة العربية من التصدي للمشاريع الصهيونية العالمية ومن الانخراط في الأحزاب السياسية العربية، واستطاع هذا الجيل القيام بالعمليات الفدائية العسكرية تعبيرا عن رفضه للأمر الواقع، وتحويل قضية فلسطين في الأمم المتحدة والعالم أجمع من قضية شعب اغتصب أرضه ووطنه إلى قضية

[1] صالح، محسن محمد: **فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** مركز الإعلام العربي ط1، 2003 ص263-264

لاجئين لهم الحق في العودة إلى وطنهم. ونتيجة لذلك وبناء على مشروع بريطاني وافقت الأمم المتحدة على إصدار القرار 194 الذي ينصّ على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مع دفع تعويض إلى الذين لا يرغبون في العودة، وأن يتم تعويض أي مفقود أو مصاب[1] ويعني قرار العودة هذا أن العودة حق واجب التنفيذ، ويعتمد على الاختيار الحر لكلّ لاجئ، و هو حق طبيعي وليس منّة من أحد؛ إذْ لا يجوز منح هذا الحق أو حجبه، وأن تكون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم هي عودة مواطن إلى وطنه له كامل الحقوق المدنية والسياسية.

المطلب الثاني منظمة التحرير الفلسطينية من رفض أي حل سياسي الى برنامج النقاط العشر

في البدايات الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية سواء عشية تشكيلها عام 1964، وإقرار الميثاق القومي الفلسطيني، أو حين دخول الفصائل الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإجراء تغييرات جوهرية على الميثاق وبنيته الداخلية، نجد أنه لغاية عام 1974، بقي الموقف الرسمي لمنظمة التحرير يقوم على رفض أي حل سلمي أو الإقرار بأي قرار أو موقف دولي أو عربي يمنح إسرائيل حقاً في الوجود في فلسطين.

فالميثاق القومي الفلسطيني الذي تم إقراره عام 1964 م، أقرَّ بأن منظمة التحرير الفلسطينية لا يوجد لها أي ولاية إقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما وظيفتها الأساسية هي حشد الجهود الفلسطينية من أجل تحرير فلسطين، واعتبرت المادة الثانية من الميثاق الفلسطيني أنّ " فلسطين التي كانت قائمة في عهد الانتداب وحدة إقليمية لا تتجزأ"[2].

وبهذا رفضت منظمة التحرير الفلسطينية كل القرارات الدولية القاضية بتقسيم فلسطين، وأكدت على لاءات الخرطوم الثلاث القائمة على رفض أي صلح، أو مفاوضات، أو اعتراف بإسرائيل.

---

[1] قرار التقسيم –http://www.idsc.gov.ps/sites/nakba/nakba48/nakba1948-3.html

[2] الميثاق القومي الفلسطيني، المادة الثانية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.-http://www.palestine-studies.org/gaza/behindscenes/28-5-1964b.pdf

وعشية دخول الفصائل الفلسطينية إلى منظمة التحرير عام 1968 فقد أجرت الفصائل جملة من التغييرات التي أكدت على هذه المواقف، فقد جرى اعتبار الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، [1] وهكذا، أصبح هناك إجماع فلسطيني قائم على عمل مؤسس نابع من خلال منظمة التحرير الفلسطينية. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الفصائل والمنظمة كينونة واحدة قائمة على رفض أي حل سلمي للقضية الفلسطينية.

الا ان منظمة التحرير الفلسطينية تبنت عام 1974 برنامج النقاط العشر والاستراتيجيه المرحلية في اقامة الدولة والذي تناول بناء اقامة الدولة المستقلة على أي جزء يتم تحريره من الارض الفلسطينية التي احتلت عام 1967 وقد ضم هذا البرنامج عشر نقاط ولهذا عرف برنامج النقاط العشر وقد صوت ضد هذا البرنامج ممثلوا اربع فصائل فقط منتمون لاتجاهات عدة, اصبحت فيما بعد تسمى جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية وهي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين, والجبهة الشعبية– القيادة العامة, وجبهة التحرير العربية, وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني حيث توج اقرار البرنامج خلاصة التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الفلسطينية خلال عشر سنوات من عمر المنظمة ووضعها على بداية نهج جديد . ويمكن توضيح النقاط العشر على النحو التالي :

الأولى: وتضمنت التأكيد على موقف منظمة التحرير السابق من قرار (242) الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس وعلى أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.

فيما تضمنت النقطة الثانية: نضال منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة السلطة الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من أرض فلسطين التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا وقضيته.

---

[1] الميثاق الوطني الفلسطيني، المادة التاسعة.
http://www.palestineinarabic.com/Docs/other_doc/Palestinian_National_Charter_1968_A.pdf

بينما تلخصت النقطة الثالثة في أن تناضل منظمة التحرير ضد نشوء أي كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة، أو التنازل عن الحق الوطني، وحرمان شعبنا من حقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الفلسطيني.

والنقطة الرابعة اعتبرت أن أية خطوة تحريرية تتم فيما بعد، هي لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة كما نادت النقطة الخامسة بالنضال مع القوى الوطنية لإقامة جبهة وطنية أردنية –فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.

كما أكدت النقطة السادسة في حق منظمة التحرير بالنضال لإقامة وحدة وطنية نضالية بين كافة قوى حركات التحرير العربي لتحقيق هذا البرنامج.

والنقطة السابعة هي أن تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.

فيما تلخصت النقطة الثامنة في حق السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها في أن تناضل من أجل اتخاذ أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني كخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

والنقطة التاسعة هي أن تعمل منظمة التحرير من أجل تعزيز التضامن مع البلدان الاشتراكية وقوى التقدم والتحرر العالمية لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الامبريالية والنقطة العاشرة والأخيرة: على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يصب في مصلحة تحقيق هذه الأهداف[1].

وبتأثير إقرار برنامج النقاط العشر عربيا صدر قرار القمة العربية في الرباط 1974 باعتبار المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، أما دوليا فقد حظيت منظمة

[1] برنامج النقاط العشر http://www.yaf.ps/ya/main_documents_details.php?pid=53

التحرير الوطنية الفلسطينية بوصفها ممثلة للشعب الفلسطيني بمنزلة العضو المراقب في الأمم المتحدة.

لقد نص ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد الذي لا يقبل المساومة أو التنازل لتحرير فلسطين كاملة من النهر إلى البحر، إلا أن برنامج النقاط العشر نصّ على أن منظمة التحرير سوف تناضل بكل الوسائل الممكنة بما فيها الكفاح المسلح لتحرير فلسطين وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره، وبهذا فلم يعد الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للتحرير، كما أن برنامج النقاط العشر وافق على تجزئة تحرير فلسطين خطوة خطوة، ورفض المبدأ السابق الذي يؤكد على شموليته لكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

جاء هذا التغيير في إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية استجابة لضغوط بعض الدول العربية وتحديدا الأردن ومصر على أساس التسوية الإقليمية، والسير مع الجهود الدولية نحو الحل الدبلوماسي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967.

وبهذا انفتحت مرحلة التوجه نحو التسوية السلمية في الفكر السياسي الفلسطيني التي اقتصرت على أرض الضفة وغزة وليس على الأرض التي خصصها قرار التقسيم 181 عام 1947. إلا أن هذه الفكرة سرعان ما تراجعت أمام معارضة بعض القوى الفلسطينية التي كانت ترى أن هذه الخطوة هي عبارة عن مساومة على الحق الفلسطيني المرحلي والاستراتيجي غير أن تشتت قوات منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب لبنان أضعفت التطلع إلى إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة في المدى القريب و كان لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية عام 1987 وما حظيت به من دعم وتأييد ومساندة على المستوى الدولي والإقليمي سبب في عودة فكرة الدولة المستقلة للظهور مجددا.

المرحلة الثالثة: وتمتد جذور هذه المرحلة رسميا منذ وثيقة الاستقلال عام 1988، ومروراً بتوقيع اتفاقيات أوسلو وما تبعها من أحداث، وتنتهي إلى وقتنا الحاضر. وعلى الرغم

من أن كل مرحلة من هذه المراحل تحتاج لكثير من التفصيل إلا أن الباحثة تهدف إلى تتبع أهم المتغيرات في الفكر السياسي الفلسطيني في كل حقبة، وبيان أهم الآثار التي خلّفتها كل حقبة على موضوع التحرير والدولة.

- وثيقة الاستقلال 1988م

كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى من أبرز مظاهر المقاومة للمشروع الصهيوني عام 1987 في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ حظيت بدعم وتأييد ومساندة على المستوى العربي والإسلامي والدولي، وحرّكت موجةً عارمةً من التعاطف مع القضية الفلسطينية لمشاركة أغلب قطاعات الشعب واتجاهاته وفئاته كافة في أحداثها، واستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية استثمار الانتفاضة سياسيا وتوظيفها استراتيجيا؛ للوصول لتسوية سلمية مع الكيان الصهيوني، فأكدت بذلك تمثيلها الرسمي الوحيد للشعب الفلسطيني. وحين عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته التاسعة عشرة سنة 1988، وضعت منظمة التحرير الفلسطينية برنامجا جديدا بناء على نصائح عربية وسوفيتية.

وفي الخامس عشر من تشرين الثاني نوفمبر 1988،أعلن المجلس الوطني الفلسطيني من العاصمة الجزائرية بالإجماع استقلال فلسطين وقيام الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 والتي عرفت "بمبادرة السلام الفلسطينية" وقد تضمنت هذه المبادرة الاعتراف بقراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338،وبحق إسرائيل في الوجود.[1]

وقد تباينت مواقف الدول العربية والقوى الدولية بشأن توجهات المنظمة الجديدة: فمنهم من ساندها، ومنهم من وقف ضدها وعمل على إحباطها، واتهم القيادة الفلسطينية بتقديم تنازلات مجانية "وفي مرحلة تالية حرص الرئيس ياسر عرفات على أن يعود فيؤكد على اعتراف المنظمة بالقرارات الدولية أثناء إلقاء كلمته في الدورة الاستثنائية بالجمعية العامة للأمم المتحدة

[1] قرارات المجلس الوطني الفلسطيني http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3237

التي عقدت في جنيف يوم 1988/12/13 وقد ورد في هذا الخطاب النص الآتي: "ستعمل منظمة التحرير الفلسطينية على تحقيق تسوية سلمية شاملة بين أطراف النزاع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك الدولة الفلسطينية وإسرائيل والدول المجاورة الأخرى، في إطار المؤتمر الدولي المعني الشرق الأوسط؛ بغية تحقيق المساواة وتوازن المصالح،ولاسيما حق شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني، واحترام حق كل دولة في الوجود، وفي السلام والأمن، وفقا لقراري مجلس الأمن 242 و 338"[1].

وبناء على تدخل أطراف دولية وعربية عديدة عاد رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة على تأكيد اعتراف المنظمة بالقرارات الدولية،" فأصدر في مؤتمر صحفي خاص عقد يوم 1988/12/14 في جنيف بيانا أكد فيه بعبارات أكثر تحديدا ووضوحا اعتراف المنظمة بالقرارات الدولية 181و242 و338 كما ورد في النص الآتي:" أشرت أمس في كلمتي إلى قرار 181الخاص بتقسيم فلسطين كأساس للاستقلال الفلسطيني وكذلك أشرت إلى قبولنا بالقرارات 242 و338 كأساس للمفاوضات مع إسرائيل، وضمن إطار المؤتمر الدولي، وقد تبنى مجلسنا الوطني الفلسطيني في دورته في الجزائر هذه القرارات الثلاثة، وكان من الواضح في خطابي أمس إننا نعني حق شعبنا في الحرية والاستقلال الوطني وفقا للقرار 181 وحق جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط بالسلام بما فيها دولة فلسطين وإسرائيل والدول المجاورة الأخرى وفقا للقرارين 242 و338 "[2].

المطلب الثالث: اتفاقيات أوسلو وسلطة الحكم الذاتي

إن التحولات العميقة التي شهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة،أفرزت قوى منحازة كليا لصالح إسرائيل وظروفا فلسطينية وعربية ودولية بالغة التعقيد أثرت تأثيرا عميقا في القضية الفلسطينية وبخاصة تسوية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية، وغزو إسرائيل للبنان، وعزلة منظمة التحرير، وفقدان الفلسطينيين لجدار الارتكاز الدولي بعد غياب الاتحاد السوفيتي

[1] **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، مرجع سابق، ص63

[2] المرجع السابق، ص63

وحرب الخليج الأولى والثانية، وما بددته من طاقات عربية وإسلامية، والتحالف الـذي قادتـه الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق، وما نجم عنه من تدمير للتضامن العربي.

إلا أن ما شهدته الأوضاع الفلسطينية بعد اندلاع الانتفاضة الأولى من تحولات كبيرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي أكسبتها تعاطفا وتأييدا دوليا حيث استطاعت بأقل مـن سـنة على اندلاعها أن تقلب موازيين القوى في إسرائيل رأسا على عقب، كما استطاعت أن تنجح في طبع بصماتها الواقعية على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وميلاد الدولة الفلسطينية وإعلان الاستقلال الوطني عام 1988".

إن تواصل الانتفاضة وصدور قرارات سياسية عن المجلس الوطني الفلسطيني شـجعا جيمس بيكر على التحرك من جديد،فقد رأى بيكر في فشل شامير في إخماد الانتفاضة وانتهـاء الحرب الباردة، وغياب التجاذب الدولي حول النزاع العربي الإسرائيلي و القضية الفلسـطينية، فرصة ثمينة لا تعوض ويمكن استثمارها في السعي من أجل صنع السلام في الشرق الأوسـط وتأمين الاستقرار فيه، وضمان المصالح الأمريكية لسنوات طويلة"[1].

وهكذا أبرمت اتفاقية أوسلو في غضون سنوات قليلة من التحولات الكبيرة الأثر التـي شهدها العالم، وبعد انعقاد مؤتمر مدريد والذي عقد في مدينه مدريد في نوفمر تشـرين الثـاني 1991 بمادرة من الرئيس الامريكي جورج بوش الاب في اعقاب حرب الخليج الثانيـة وذلـك برعاية كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي والذي عقد علـى اسـاس مبـدأ الارض مقابل السلام وقررات مجلس الامن 242 و 338 وقد أبرمت الاتفاقيـة بعـد جـولات متعددة من مفاوضات مباشرة وسرية عقدت بين ممثلين عن الحكومـة الإسـرائيلية ومنظمـة التحرير الفلسطينية في العاصمة النرويجية أوسلو، إذ جرى التوقيع الرسمي على اتفاق أوسـلو في واشنطن في 13 أيلول سبتمبر – 1993. ويعد هذا الاتفاق منعطفا تاريخيا في مسار القضية الفلسطينية؛ لأنه يعدُّ أول اتفاق يوقعه الفلسطينيون والإسرائيليون، وقد عرف اتفاق أوسلو باتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي أو باتفاق غزة –أريحا أولاً،وقـد وقعـه عـن الجانـب

[1] نوفل، ممدوح: **قصة اتفاق أوسلو**، الأهلية للنشر والتوزيع عمان، ط1، 1995، ص24

الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووقعه عن الجانب الإسرائيلي شمعون بيريز وزير خارجيتها كما وقعه وزيرا خارجية أميركا وروسيا كشاهدين.

أما أبرز النقاط التي تضمنها اتفاق أوسلو فهي: إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لمدة 5 سنوات، على أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي للضفة والقطاع قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338، و يتوصل الطرفان إلى اتفاق حول انسحاب إسرائيل من غزة وأريحا لتشمل نقلا محدودا لصلاحيات الفلسطينيين وتغطي التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.[1]

وبعد تسعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتي تجري الانتخابات مباشرة في الضفة والقطاع من أجل انتخاب مجلس فلسطين للحكم الذاتي، وتقوم القوات الإسرائيلية قبيل الانتخابات بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان، وإعادة الانتشار في الضفة، كما يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع،على أن لا يكون الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية ولا العلاقات الخارجية ولا القدس ولا الإسرائيليين من صلاحيات تلك السلطة في تلك المناطق.

ونوهت الاتفاقية إلى أن ما لم يتم تسويته في التفاوض يمكن أن يتفق على تسويته من خلال توقيت يتفق عليه الطرفان. وحسب الاتفاقية أيضا؛ فإن لإسرائيل حق النقض (الفيتو) ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الوطنية الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية، ويمتد الحكم تدريجيا من غزة وأريحا إلى مناطق الضفة الغربية وفق مفاوضات تفصيلية لاحقة.

[1] نص إعلان المبادئ المعروف باتفاقية أوسلو: الهدف من المفاوضات.http://wbpalestine.com/conten

وقد أكد الاتفاق على نبذ منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية للإرهاب والعنف والحفاظ على الأمن ومنع العمل المسلح ضد الكيان الإسرائيلي[1].

وقد تعرضت هذه الاتفاقية (أوسلو) لكثير من الملاحظات الناقدة نلخصها على النحو الآتي:

لقد تفردت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالموافقة على الاتفاقية وعلى غيرها من الاتفاقات التي تلتها، ولم ترجع إلى شعبها الفلسطيني الذي تعلم جيداً أن فيه تيارات واسعة بعضها يعارض هذه التسويات سواء من الإسلاميين أو اليساريين القوميين وحتى في حركة فتح نفسها.

وقد كشفت الاتفاقية بوضوح اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود، وبشرعية امتلاك إسرائيل ل 77%من أراضي فلسطين المحتلة عام 1948 والتي لا تجري عليها أية مفاوضات.

وملاحظة أخرى، وهي أنّ الاتفاقية لم تتعرض لأخطر القضايا، وقد تم تأجيلها إلى مرحلة المفاوضات النهائية، ولأن منظمة التحرير الفلسطينية تعهدت بعدم اللجوء إلى القوة إطلاقا, فقد أصبح تنفيذ بنود الاتفاقية مرهوناً بمدى الكرم الصهيوني الذي يمتلك عناصر القوة وأوراق اللعبة وهذه القضايا هي:

أ. مستقبل مدينة القدس، تلك التي أعلنها الكنيست الإسرائيلي، في أكثر من مرة عاصمة أبدية لإسرائيل وتمت مصادرة 86% من أراضيها، وسُمِحَ لأكثر من 200 ألف مستوطن في الإقامة على أراضيها.

ب. مستقبل المستوطنات في الضفة الغربية، فقد صادرت إسرائيل ما نسبته 62%من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وضمّته إلى مستوطناتها أو أقامت عليه مستوطنات جديدة.

[1] مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية http:/www.isratine.net /

ومن الملاحظان الناقدة أيضاً على هذه الاتفاقية هو تجريد السلطة الفلسطينية من مسؤولية الأمن الخارجي والحدود، وعليه لا يستطيع أحد دخول مناطق السلطة دون إذن إسرائيلي، ولا يجوز للسلطة تشكيل جيش، ولا يسمح بدخول الأسلحة إلاّ بإذن إسرائيلي.

كما أعطت الاتفاقية لإسرائيل حق النقض الفيتو على أي تشريعات تصدرها السلطة خلال المرحلة الانتقالية، ولم تشر إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير أو إقامة دولتهم المستقلة ولا تشير إلى الضفة والقطاع كأراض محتلة مما يعزز الاعتقاد بأنها أراض متنازع عليها، وفي الوقت الذي تعهدت فيه منظمة التحرير (السلطة الفلسطينية) بعدم اللجوء إطلاقا للمقاومة المسلحة ضد إسرائيل وبحل كافة مشاكلها بالطرق السلمية فهذا يعني أنها أصبحت مضطرة في ضوء تعهداتها السلمية لقمع وسحق أي مقاومة مسلحة ضد إسرائيل ومحاربة أبناء شعبها الذين يقومون بذلك، لذا بعد قيامها بقليل وجدت نفسها عمليا –سواء رغبت أم لم ترغب– أداة لحماية الأمن الإسرائيلي في مناطقها .

كما أدت الاتفاقية إلى حالة انقسام كبيرة في الصف الفلسطيني فوقفت فتح ومؤيدوها إلى جانب قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية بينما وقفت الفصائل الفلسطينية العشر وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي والجبهتين الشعبية والديمقراطية ضد الاتفاقية وتعهدت بإسقاطها.

وبما أن ممثلي الشعب الفلسطيني الرسميين هم الذين وقعوا الاتفاق، فقد فتح ذلك الباب واسعا أمام الأنظمة العربية ودول العالم إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل على مستويات مختلفة ما أدى لفك العزلة الدولية عنها؛ تلك التي عانت منها طيلة 45 عاما. وأصبحت إسرائيل لها مكاتب تمثيل في تونس والمغرب وقطر وعمان وموريتانيا، كما أقامت نحو خمسين دولة أخرى علاقات دبلوماسية معها.

وعملت الاتفاقية أيضا على خلق حالة من الاستقرار النسبي والازدهار الاقتصادي لإسرائيل (حتى إبّان اندلاع انتفاضة الأقصى) فتضاعف الدخل الاقتصادي القومي الإسرائيلي

من نحو 30 مليار سنة 1993 إلى 105 مليارات دولار أمريكي سنة 1999[1]، واستقبلت إسرائيل في هذه الفترة أيضاً مئات الآلاف من المهاجرين اليهود.

وأخرجت الاتفاقية الأمم المتحدة من عباءة المظلة الدولية التي تحكم النزاع بين الطرفين، ولم تعد كل قراراتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية تشكل مرجعية يمكن الاحتكام إليها، وظلت الولايات المتحدة تلعب دور الراعي الأكبر لعملية التسوية السلمية وهي المعروفة بانحيازها الصارخ لإسرائيل.

كما ويلاحظ أن كثيراً من بنود الاتفاقية اتسمت بالغموض، إضافة إلى أنها تركت التفصيلات لمفاوضات مستقبلية، وقد أعطى هذا إسرائيل مجالاً للتسويف والمماطلة وفرض شروط لاستمرار المفاوضات وتنفيذ بنودها،لذا عملت إسرائيل على تقزيم المطالب الفلسطينية وجرى تأجيل تنفيذ كثير من الاتفاقات التفصيلية، وأعطت إسرائيل نفسها شرعية إعادة سحب التزامات كانت قد أعطتها للسلطة الفلسطينية، كما مارست سياسة الحصار الاقتصادي والأمني على مناطق السلطة لإجبار السلطة على تنفيذ التصور "الإسرائيلي" للاتفاقية.

أما المدافعون عن اتفاقية أوسلو فيتهمون خصومهم بالعدمية وعدم الواقعية، ويقولون إنّ هذا هو أفضل ما يمكن تحصيله في ظل اختلال موازيين القوى والعجز العربي والإسلامي الحالي. كما يذكر المدافعون أن هذه الاتفاقيات شكلت فرصة لمنظمة التحرير الفلسطينية وشعب فلسطين لبناء الحقائق على الأرض وإقامة السلطة الفلسطينية واستنفاد ما يمكن استنفاده من أرض، قبل أن تقضي عليها آلة الضم والمصادرة الصهيونية، وقبل أن يتم تذويب وتضييع القضية الفلسطينية نفسها "[2].

وبناء على ما تقدّم، فإن اتفاقية أوسلو عام 1993 أحدثت تحولات مهمة في الساحة الوطنية الفلسطينية؛ فقد أدى اتفاق أوسلو إلى قيام سلطة وطنية على جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة, معلنة بذلك انتهاء دور منظمة التحرير الفلسطينية التي احتكرت العمل السياسي

[1] **مشاريع التسوية السلمية للقضية السلمية**، مرجع سابق

[2] **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية** مرجع سابق.

خلال ما يقارب ثلاثة عقود، وعليه، فإنّ اتفاقية أوسلو وقعت صراحة ولأول مرة في تاريخ إسرائيل بين حكومة دولة إسرائيل،ومنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

المبحث الرابع

حل الدولتين التطبيقات والإشكاليات

لقد انطلقت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية عبر مراحل تفاوضية بدأت من أوسلو، وقبله في مؤتمر مدريد،مرورا بكل التفاهمات والتدخلات الدولية والإقليمية، كإعلان المبادرة العربية للسلام التي تبناها مؤتمر القمة العربي في بيروت 2002، وجميعها قامت على مرجعيات وأسس واضحة تم الاتفاق عليها في سير عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتأسيس التسوية على مبدأ الأرض مقابل السلام وتحديدا قراري مجلس الأمن 242 و338، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الأمم المتحدة ومنها قرار مجلس الأمن 194 وعيش جميع دول المنطقة بسلام.

واتخذت عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية مسارين:

الأول: وهو مسار الحل المرحلي، الذي نصّ على قيام سلطة فلسطينية في المناطق التي تنسحب منها إسرائيل، (غزة أريحا أولا) ومن ثم بسط السيطرة الفلسطينية على باقي مدن الضفة الغربية والتي أطلق عليها مناطق(أ)، ومن ثم نقل صلاحيات السلطة الفلسطينية إلى المناطق (ب)، مع احتفاظ إسرائيل بالصلاحيات الأمنية عليها واحتفاظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على مناطق (ج).

الثاني: هو ما عرف بمسار الحل النهائي والذي من المفروض ان يعالج القضايا الرئيسية وهي قضايا الحل النهائي والتي تعدّ أكثر جوانب القضية الفلسطينية قدسية وهي:

أولا الحدود: أي الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزه تطبيقا للقرارين الدوليين 242 و338 على مبدأ الأرض مقابل السلام والعودة إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967.

ثانيا القدس : أي الانسحاب الإسرائيلي الكامل من القدس الشرقية.

ثالثا المستوطنات: أي الانسحاب الاسرائيلي من المستوطنات الإسرائيلية من أراضي الضفة الغربية وغزة التي احتلت عام 1967.

رابعا اللاجئين: اي التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار 194.

لقد جاءت وجهة النظر الفلسطينية مغايرة تماما لوجة النظر الاسرائيلية لاتفاق اسلو, ولغاية اسقاطيه على ارض الواقع, فالفلسطينيون نظروا الى الاتفاق من وجه نظر سياسية وانه سيقود الى قيام دولة فلسطينية مستقلة حتى وان لم ينص الاتفاق على ذلك .

اما الاسرائيليون فقد تعاملو مع اتفاق اسلو كاتفاق امني بحت, ومن هنا نجد ان هناك اشكالية اعترت اتفاق اسلو وتفسيراته لدى الجانبين,فالفلسطينيون على مدار الفترة الممتدة منذ عام 1993 –2012 وهم يطالبو الاسرائيليين بتحقيق تقدم سياسي بالعملية السلمية والاسرائليون في الوقت نفسة يطالبوا السلطلة بتقديم خطوات امنيه وضبط الامن .....الخ .

"في ضوء الإقرار الدولي بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 هي (أراضٍ محتلة) وتنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة، فمن المُسلَّمِ به أن هذه الأراضي لا تخضع للسيادة الإسرائيلية، علماً أن إسرائيل تقرّ أنّ هذه الأراضي أرض محتلة "[1].

وفي ضوء تعثر المفاوضات بين أطراف عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، تلك التي وضعت تاريخا محددا لانتهائها في4/5/ 1999 ظهرت حالة من الجمود السياسي وعدم قدرة المجتمع الدولي دولاً ومؤسسات في أن يفرض ثقلا مباشرا لرعاية عملية المفاوضات ودفعها إلى الأمام، الأمر الذي أصبح يعني استحالة التوصل إلى اتفاق نهائي حول المسائل العالقة، والخروج من دائرة إدارة الصراع إلى دائرة حله حلا عادلاً على أساس قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والمواثيق الدولية وضمان حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم على أرضهم وقيام دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة.

إن سير عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ أوسلو عام 1993 وصولا إلى كامب ديفيد (2) عام 2000 ووصول حزب اليمين المتطرف إلى سدة الحكم في إسرائيل بزعامة

[1] المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والسيادة الوطنية بيروت 1999 ص207

بنيامين نتنياهو, قد خلق تحولا في طبيعة المرحلة، وكشف عن طبيعة المواقف الإسرائيلية من عملية السلام واستحقاقاتها ونتائجها، والتحول في طبيعة المرحلة ونقلها إلى حيث يمكن للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أن يختلفا أو أن يواجه كل منهما الآخر، وهذا يعني نقل العملية السلمية إلى ميدان المواجهة والعنف وبالتالي فشل المفاوضات التي ما تزال إسرائيل تسيرها وفق رؤيتها الدينية والتاريخية واحتياجاتها الأمنية وتسيطر على إدارة التطورات السياسية، وتضع العراقيل في طريق الحلّ من أجل التهرب من استحقاقات عملية السلام, التي رأت فيها مأزقاً تاريخياً ودينيا يهدد كيانها.

ولهذا ستقوم الباحثة في هذا الجزء بمعالجة قضيتين مهمتين فيما يخص حلّ الدولتين: الأولى تتصل بأهم الإشكاليات التي لم يستطع مقترح حلّ الدولتين أن يتغلب عليها، وما زالت موجودة لغاية يومنا هذا. والثانية، وهي التطورات في الفكريين الإسرائيلي والفلسطيني اتجاه حلّ الدولتين وبالذات، مواقف الأحزاب السياسية في كلا الجانبين.

إنّ أسباب البحث في معالجة هاتين القضيتين، هو معرفة مدى إمكانية إحياء عملية سلام على أساس حلّ الدولتين، وبيان إذا كان هناك تغير ايجابي لدى القوى السياسية الإسرائيلية اتجاه هذا الحلّ أم هناك تغير سلبي. أما القضية الثانية فهي تكمن في معرفة، أهم الإشكاليات التي خلفها حلّ الدولتين، ومحاولة معرفة،إذا كان بالإمكان إيجاد حل لهذه الإشكاليات من خلال نموذج الدولة الواحدة.

والحقيقة أن إسرائيل "تبدو.. اليوم مجتمعا ونخبا سياسية أبعد عن السلام من أي وقت مضى منذ اتفاق أوسلو عام 1993؛ إذ إن الأوساط الصهيونية الحاكمة تعيش منذ سنوات حالة من التخبط السياسي نجمت عن المأزق الوجودي الذي تواجهه إسرائيل،وهو مأزق يعود بجذوره التاريخية إلى الهوة الواسعة التي برزت بين الآمال التي عقدتها الحركة الصهيونية على (دولة اليهود) وبين ما أنجزته هذه الدولة على أرض الواقع " [1].

[1] موقع الرأي Htt:/www.arraee.com/ modales.php?name=news8file=.Artticle8sid=12441

ووفق هذا الادعاء ترى الباحثة أن الموقف الإسرائيلي الذي يرى في عملية السلام مأزقاً تاريخياً ودينياً يهدد كيانها قد عمّقَ الخلافَ والهوة بين طرفي الصراع وأدى إلى تراجع الطرف الإسرائيلي عن عملية السلام باتجاه الفلسطينيين، حين مارس الضغط العسكري والسياسي عليهم من أجل تغيير قواعد اللعبة السياسية واستعادة مكانتها أمام تصاعد اليمين المتطرف داخل إسرائيل. ضمن هذا المنطق، فإن إسرائيل وباستمرار تدفع بأي مشروع سياسي للحل نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة والعمل على تكريس الطابع العدواني والاحتلالي والاستيطاني التوسعي،وتخطي مرجعيات الشرعية الدولية لأي مفاوضات سياسية، والعمل على تكريس الطابع الاحتلالي العنصري، وإجهاض مشروع السلام بطلب الاعتراف بشرعية الاستيطان الصهيوني للأراضي الفلسطينية، مع ما يمثله ذلك من خلق واقع مؤلم من الكانتونات المشتتة والمبعثرة تكون خاضعة لنظام الابارتهايد الإسرائيلي من أجل استثماره لمصالحها الاقتصادية والسياسية، ولتحظى فيه على تأييد عربي ودولي. ويمكن لإسرائيل تسمية هذا الكيان المُستَعْمَر والمُسَيطَر عليه سياسيا واقتصاديا وأمنيا باسم(دولة) تكون من الناحية الفعلية فاقدة للسيادة والحرية والكرامة ولتقرير المصير وتابعة، ورمزية لا تلبي حاجات الشعب الفلسطيني ولا تحقق أحلامه.

"لقد تكشفت حقيقة أوسلو؛ فهناك عملية توسع في المستوطنات، وهي قائمة على قدم وساق، وهناك شبكة الطرق التي شرعت سلطة الاحتلال في إقامتها، وهو أمرٌ لا علاقة له بأي مفهوم للاستقلال ولغيره من الادعاءات التي يتحدث عنها الموقّعون على الاتفاق. إنّ المشروع الإسرائيلي يهدف بوضوح إلى جعل الأراضي المحتلة وبخاصة الضفة الغربية والقدس مستقلة أو مرشحة للاستقلال ويهدف في المقابل إلى تحويل مدن الضفة الغربية وقراها إلى كانتونات تفصل بينها شبكة طرق إسرائيلية فضلا عن أن الخطة الاقتصادية مبنية على التبعية للاقتصاد الإسرائيلي "[1].

[1] سعيد، ادوارد: **أوسلو 2 سلام بلا ارض**. دار المستقبل العربي، 1995، ص 202

المطلب الأول: الأحزاب الإسرائيلية وعملية السلام

يشكل الحراك السياسي والاجتماعي الحزبي في إسرائيل اليوم مشكلة بالنسبة لحل الدولتين، إذ إننا نشهد رجحان كفة الأحزاب اليمينية على حساب أحزاب الوسط واليسار في إسرائيل،فعلى الرغم من حصول حزب كديما في انتخابات عام 2009 على أعلى الأصوات،[1] إلا أنه لم يستطع تشكيل الحكومة الإسرائيلية، وذلك لقدرة الأحزاب اليمينية والدينية التي تحالفت مع حزب الليكود على تشكيل تلك الحكومة.

إنّ القضية الأهم هي تحول اللاءات اليمينية في إسرائيل إلى برامج عمل للأحزاب الإسرائيلية، فقد استطاعت القوى اليمينية أن تحول لاءاتها إلى ما يمكن تسميته بالتجمعات الإسرائيلية، فأصبحت شعاراتها يهودية الدولة، والقدس عاصمة أبدية، وقدسية الاستيطان، ورفض فكرة اللجوء الفلسطيني، عبارة عن مُسلَّمات مُجْمَعٌ عليها لدى الأحزاب الإسرائيلية اليوم.[2]

وهكذا، فإن ديناميكية الأحزاب الإسرائيلية اليوم تشير إلى أن البرنامج السياسي الذي اجتمعت عليه أغلب القوى السياسية الإسرائيلية يتراوح بين، فكرة الانسحاب أحادي الجانب، وسيناريو جعل السلطة مقطعة الأوصال.

أما على صعيد برامج الحكومات الإسرائيلية, فقد أرسى نتنياهو قواعد عامة تقوم على فكرة السلام الاقتصادي.ولا تبدو في الأفق القريب أي مؤشرات تشير إلى تغيرات جذرية في وزن وتوجهات القوى السياسية الإسرائيلية، بل العكس هو سيد الموقف إذ إن تعاظم القوى الداعمة للاستيطان في الأحزاب الإسرائيلية، والوزن السياسي الذي بات يلعبه المستوطنون هو الذي بات يشكل بوصلة التفكير السياسي لأي باحث في عملية السلام.

---

[1] لقد حصل حزب كديما على 29 مقعد، وحصل حزب الليكود على 28 مقعد إلا أن حزب الليكود هو الذي استطاع أن يشكل الحكومة، بقيادة بنيامين نتنياهو.

[2] نعيرات، رائد: ***التوجهات السياسية لحكومة نتنياهو 2009-2010 وأثرها على العملية السلمية*.مجلة جامعة الخليل للبحوث**، مجلد 6، عدد، 2 كانون الاول 2011 ص.179-204.

على الرغم من اعتبار حكومة بنيامين نتنياهو المتشكلة بعيد انتخابات عام 2009 م أطول حكومة في تاريخ إسرائيل بعد حكومة بن غوريون، حيث ان حكومة نتنياهو دامت أكثر من اربع سنوات، وعلى الرغم من إنها جاءت في ظل أحرج مرحلة بالنسبة لعملية السلام، وتوافر الظروف ممثله بوجود قيادة فلسطينية مصنفة إسرائيليا على انها قيادة برغماتية لأبعد الحدود، وكذلك وجود قيادة أمريكية داعمة لعملية السلام، إلا إننا نجد ان ما ميز قيادة نتنياهو ما يلي:

أولاً: عدم تبني الحكومة فكرة حل الدولتين في برنامجها السياسي، وفقط بعد مرور ما يقارب العام صرح نتنياهو ان أساس الحل يقوم على حل الدولتين.[1]

ثانيا: تبني نتنياهو فكرة السلام الاقتصادي.

ثالثا: التركيز على الاستيطان وتوسيع عمليات البناء في المستوطنات، رغم المواقف الدولية التي وقفت ضد الاستيطان في هذه المرحلة سواء الاوروبية او الامريكية، ولكنها لم تثني بنيامين نتنياهو عن تغيير موقفه من الاستيطان.[2]

المطلب الثاني: ما بعد اوسلو، الموقف الاسرائيلي من القضايا العالقة

إن طرح عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على أساس مرحلتين، وتأجيل مفاوضات القضايا الكبرى كالقدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والترتيبات الأمنية إلى المرحلة النهائية كانت أكبر ثغرة في اتفاقية أوسلو، علماً أنه كان من المفترض البدء بالعمل بها بعد ثلاث سنوات من انتهاء الحل المرحلي. غير أن هذه القضايا لازالت عالقة دون حل، بل أدخلت المفاوض الفلسطيني في مأزق عميق أفسد إستراتيجية منظمة التحرير التفاوضية حين وافقت على تأجيل النظر في أخطر القضايا وأهمها وأكثرها قدسية. وكان الأجدر بها أن تتوصل إلى اتفاقية شاملة واحدة مع إسرائيل تنفذ على مراحل، بدلا من التفاوض على مراحل، وهذا ما

[1] العزي غسان: نتنياهو وحل الدولتين.المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات.http://www.malaf.info

[2] جريدة الحياة.2009/6/5.خطاب الرئيس الامريكي باراك اوباما في جامعة القاهرة.

أدى إلى تشتيت عملية التنفيذ، ولم يكن هذا في صالح المفاوض الفلسطيني ولا الشعب الفلسطيني أيضا.

لقد افتقد اتفاق أوسلو إلى الدقة والرويّة وعدم وضوح الركائز الأساسية للحقوق الفلسطينية الثابتة، وبخاصة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحق اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في دول الشتات بالعودة إلى ديارهم أو دفع تعويض لأولئك الذين يختارون عدم العودة وذلك على أساس القرار 181 والقرار 194.

ويجب أن ألا يغيب عن بال أحد، أنّ الاستيطان من أهم العقبات التي تواجه عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية, فهي بؤر غير شرعية وغير قانونية تشكّل أكبر تهديد لمشروع السيادة الفلسطينية، وهي الأكثر تهديدا لوحدة الولاية الجغرافية على الأرض؛ لأنها تعمل على قطع التواصل الجغرافي بين البلدات والمدن الفلسطينية، وتفتيت التجمعات السكانية الفلسطينية، وتقف عائقا أمام أي تطلع فلسطيني للاستقلال والسيادة؛ لأن إقامة المستوطنات الإسرائيلية والجدار الفاصل العازل في الضفة الغربية وكذلك الطرق الالتفافية لم تؤسس على حق، ولا تعطي شرعية ولا تكفل عدلاً ولا سلاماً ولا أمناً، ولا سيادة؛ لأنّ السيادة يجب أن تضمن للدولة السيطرة على معابرها وأجوائها وأرضها ومياهها ومواطنيها.

إن التعنت الإسرائيلي الرافض للحلول التي بإمكانها وضع حد للصراع الطويل الأمد, هو الأكثر إثارة للنزاع ومحور الخلاف في المباحثات الإسرائيلية الفلسطينية، وبخاصة في القضايا الآتية:

أولا: القدس: رفضت إسرائيل الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية واعتبرتها عاصمة أبدية موحدة لدولة إسرائيل، بينما يطالب الفلسطينيون بالقدس الشرقية التي احتلت عام ال1967 عاصمة لدولة فلسطين .

ثانيا: حق العودة، رفض الجانب الإسرائيلي هذا الحقّ رفضا مطلقا واعتبره متنافيا مع فكرة الدولة التي ينادي بها الفلسطينيون؛ إذ لا يعقل أن تقام دولة فلسطينية ثم يأتي الفلسطينيون للعيش

في إسرائيل ويقول الفلسطينيون، إنّ حق العودة هو حق طبيعي كفلته المواثيق الدولية وبخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، والمبادرة العربية التي أقرتها قمة بيروت 2002، وخارطة الطريق التي أعلنها الرئيس جورج بوش.

ثالثا: الحدود: ترفض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران والتي لا تزيد مساحتها عن 22% من مساحة فلسطين التاريخية، وترفض أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها بل تريدها إسرائيل دولة مجزأة بطرق التفافية وجدار عازل وكتل استيطانية يعيش فيها الفلسطينيون تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المعابر الجوية والبرية والبحرية في الضفة الغربية وغزة بحجة ضمان الأمن لدولة إسرائيل.

رابعا: الاستيطان:حيث يوجد في الضفة الغربية 500 ألف مستوطن إسرائيلي تقريبا، والمستوطنات بؤر غير شرعية وغير قانونية ولا يمكن للدولة الفلسطينية أن تكون كياناً ذا سيادة، وقابلاً للحياة طالما بقيت محاطة بالمستوطنات الإسرائيلية.

الفصل الثالث

حل الدولة الواحدة

المبحث الأول: حلّ الدولة الواحدة، المفهوم والنموذج والشكل .

المبحث الثاني: حل الدولة الواحدة الدوافع والمبررات.

المبحث الثالث: العقبات والتحديات التي تواجه نموذج الدولة الواحدة

المبحث الأول

حلّ الدولة الواحدة، المفهوم والنموذج والشكل

إنَّ الصراع العربي الإسرائيلي وظروفه وتفاعلاته وتعقيداته التي ولّدتْ أكثر من خمسين مشروعاً سياسياً لتسوية القضية الفلسطينية, قد استنزف وقتا طويلاً في طرح المبادرات وإقامة المؤتمرات السياسية الدولية والإقليمية، وبقي جوهر الصراع قائما ومشتعلاً بين حين وآخر، وهذا عائدٌ لتتصل حكومات إسرائيل المتعاقبة من جميع الاتفاقات التي وقعت مع الطرف الفلسطيني مما جعل الوصول إلى تسوية سياسية عادلة أمر في غاية الاستحالة.

إنّ البحث عن حلّ من أجل التعايش السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين في هذه المنطقة إنما يتطلب الإدراك الواعي لمعنى فشل العملية السلمية وعدم الوصول إلى حلّ عادل يرضي الطرفين وذلك نتيجة لتنكر إسرائيل لكافة الثوابت والحقوق الفلسطينية الأمر الذي يجعل السلام يكاد يكون مستحيلا.

أما فيما يخصّ حلّ الدولتين لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فهو حلّ غير واقعي وغير منطقيي لان هذا الحل لا يمكن له أن يعالج قضيتين أساسيتين وهما: قضية اللاجئين وقضية فلسطيني الداخل، أي أنه لا يضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من أراضيهم وديارهم. كما أنّ حلّ الدولتين لا يضمن الحقوق الجماعية لفلسطيني الداخل الذين يواجهون التمييز العنصري ويعاملون على أنهم مواطنين من الدرجة الخامسة أو السادسة. إن الإشكالية العميقة التي يواجهها حلّ الدولتين الذي تحدث عن السلام والأمن والحل النهائي يجب أن ينبع وفق مرجعيات واضحة أساسها قرارات الشرعية الدولية وانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران عام 1967.

إن إسرائيل وباستمرار تتحدث عن السلام والحلّ النهائي، إلا أن سياستها وممارساتها تقول عكس ذلك؛ فهي تعلن وباستمرار استحالة تفكيك التجمعات الاستيطانية الكبرى، وتواصل قضم وهدم المزيد من الأراضي الفلسطينية عبر بناء جدار الفصل العنصري الذي يعمل على تمزيق الوحدة الجغرافية، إضافة إلى تهويد القدس وتغيير معالمها التاريخية والدينية عبر هدم

منازلها ومصادرة أراضيها، أما حقّ العودة فهو خط أحمر لا يمكن الحديث عنه؛ لأنه يعني وفق الرؤية الإسرائيلية تدمير مشروع الدولة اليهودية الصهيونية.

وبناء على تلك الحقائق يمكن إدراك الإشكالية التي يواجهها حلّ الدولتين ضمن اتفاق أوسلو, ووفق المنطق الأمريكي والإسرائيلي، لأن ذلك لم يؤسس على قرارات دولية واضحة بل على تفاهمات ووعود.

و تؤكد الممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع والمواقف الأمريكية والأوروبية أنّ مقترح حلّ الدولتين ما هو إلا مضيعة للوقت، ولا يشكل أي ضمانة للحقوق الفلسطينية؛ فالموقف الأمريكي منحازا تماما لصالح إسرائيل، ولا يرتق لمستوى الحياد في العملية السلمية، وهذا يعني الإبقاء على حالة الصراع مستمرة ليطغى مفهوم القوة على مجريات الأمور في ظل غياب القدرة الدولية والإقليمية بكافة مستوياتها السياسية والدبلوماسية على جعل هذا المقترح قابلاً للتحقيق.

لذا يجب إعادة النظر للواقع بموضوعية واضحة وعميقة ومن كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار حل الدولتين وصولا إلى النضال من أجل تحقيق هدف الدولة الواحدة الذي يجب أن يكون هدفا استراتيجيا لكافة قوى التحرر في العالم، لأنّ " البعض الذي ينطلق من ضرورة هجرة فكرة الدولتين ينطلق من الوقائع المادية التي فرضتها إسرائيل على الأرض والتي لم تبقِ مكانة لدولة فلسطينية ذات سيادة، ولأن إسرائيل تريد أن تحتفظ بالسيطرة الفعلية على كامل فلسطين وأن يكون الكيان الفلسطيني الذي تريده تحت سيطرتها؛ فإسرائيل لا تريد الانسحاب الكامل من الضفة والقدس وبطبيعة الحال ترفض عودة اللاجئين ... من هنا ينطلق منطق الداعيين إلى تحويل النضال من النضال الوطني التحرري إلى نضال تحرري ديمقراطي تتحول البلاد إلى وطن لملايين اليهود الإسرائيليين والعرب كمواطنين متساويين، أو إلى وطن لمجموعتين سكانيتين؛ الشعب الفلسطيني والمجتمع اليهودي الإسرائيلي"[1].

[1] عبد الفتاح،عوض،مأزق التسوية وأفاق الدولة الواحدة 1. hpp:www.avabs48.com display xcid =32did=64371

المطلب الأول: حل الدولة الواحدة:المفهوم والنشأة

إن فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة ليست بالفكرة الجديدة، وإنما تعود إلى بداية الثلاثينات من القرن الماضي حتى صدور قرار التقسيم 181 عام 1947، علما أن قرار التقسيم نفسه استبقى مشروع إقامة الدولة في صلبه بعد تحقيق حلّ الدوليتين اللتين تربط بينهما وحدة اقتصادية وعلاقات تمهد للوصول إليه، إلا أن مشروع الدولة الواحدة غاب عمليا عن التداول منذ عام 1948، ثم أعيد طرحه من خلال حركة فتح وتحت شعار دولة ديمقراطية فلسطينية مستقلة واحدة تقوم على أساس علماني يتساوى فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، لكن حركة فتح رهنت مشروعها بتحرير فلسطين وعودة اللاجئين إلى ديارهم وقراهم ومدنهم التي هجّروا منها بعد تصفية الكيان الصهيوني بكل مؤسساته الصهيونية من جيش ودولة وأيديولوجية، إي أنه يوجد فرق بين الدولة الديمقراطية الفلسطينية، ومشروع الدولة الواحدة التي تطرح في الوقت الحاضر، فالأولى تتحقق من خلال الكفاح المسلح وتصفية الكيان الصهيوني، أما الثانية، فلم يحدد طريقة تحقيقها بعد [1].

ثم عادت فكرة الدولة الواحدة لتطرح في فترة الستينات من قبل بعض فصائل المقاومة الفلسطينية في إطار التعايش المشترك في دولة واحدة، ذاك الذي يضمن الحرية الشخصية والمساواة والاندماج وحرية الاختيار، "إن فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة ليست فكرة حديثة الولادة وإنما تعود إلى بداية الستينات، سواء تلك التي طرحت في أدبيات بعض فصائل المقاومة الفلسطينية التي اتصفت إلى حد ما بنمطية فلسفة إفناء وإلغاء الآخر، أو تلك التي آمنت بضرورة الاندماج على قاعدة تحقيق الحقوق والواجبات. إنّ كلتا الفكرتين لم تظهر للوجود إلا نتيجة للاعتقاد بأن مفهوم الدولتين لن يكون بمثابة حل عملي، ولن يسهم بحلّ قضايا تقرير المصير الخاصة بالشعب الفلسطيني، ولكن بعد حالة الانسداد الواضحة أمام مبدأ حلّ الدولتين التي فرضتها الحالة الاستيطانية الكولنيالية بكل وقائعها الديمغرافية الجديدة، فإنه لم يبقَ أمام الفلسطينيين إلا العودة لهذا الخيار، وهو بحاجة إلى برامج وسياسات نضالية أقرب إلى شكل

[1] شفيق، منير،التبرع بالحلول للقضية الفلسطينية http: www. Mawazeen.com lindix.php?cid

الانتفاضة الفلسطينية الأولى، كي تعود وتركز على حالة الفصل العنصري والإقصائي والتطهيري الذي تمارسه إسرائيل كل يوم"[1].

من الحركات السياسية الفلسطينية التي نشأت لاحقاً وتبنت مشروع الدولة الديمقراطية الواحدة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي –على أن يكون للسكان العرب واليهود مواطنة وحقوقٌ متساوية بصرف النظر عن دينهم وقوميتهم ومعتقداتهم– الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي ضمّ الشيوعيين إليه عام 1944. وبالمقابل نادت عصبة التحرر الوطني التي ضمت الشيوعيين العرب في نفس العام بإنهاء الانتداب البريطاني وإقامة حكومة ديمقراطية فلسطينية مستقلة. ومن الحركات السياسية الفلسطينية التي نادت بحل الدولة الديمقراطية الواحدة على كامل فلسطين الانتدابية أيضاً الجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين. أما حركة أبناء البلد التنظيم الناشئ والرائد داخل الخط الأخضر (1948) فقد تبنت عام 1977 مبدأ الدولة العلمانية الديمقراطية على أراضي فلسطين التاريخية كافة، وعرفت العلمانية على أساس فصل الدين عن الدولة.[2]

وترى الباحثة أن العودة إلى طرح موضوع الدولة الواحدة على اختلاف مضامينها ومسمياتها سواء كانت ثنائية القومية أو دولة ديمقراطية علمانية تقوم على المواطنة الفردية ليست بالفكرة الجديدة؛ إذ جرى طرحها منذ ثلاثينات القرن الماضي، ومع ذلك عادت بقوة وبصورة منهجية وبشكل جدي من قبل يساريين عرب ويهود نتيجة للاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي الإسرائيلية، ونتيجة لحالة الانسداد الواضحة أمام حلّ الدولتين واستمرار الهجمة الاستيطانية الكولونيالية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ونتيجة لليأس من إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران، ثم التنكر الإسرائيلي للحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير مصيره.

---

[1] عطا الله، العبسي، أكرم: هل تحولت فكرة الدولتين إلى خرافة،وكالة معا الإخبارية http:www.maannews.net arab print aspx?= 2750278

[2] حل الدولة الواحدة موقع ويكبيديا الموسوعة الحرة http:\ar.wikipedia.org\wiki

المطلب الثاني: نماذج الدولة الواحدة

من المؤكد أن عملية البحث عن النموذج تشكل عصب التفكير دائما فيما يخص القضية الفلسطينية، فمن ناحية يشكل التدخل الخارجي عنصراً مهما في النموذج، ومن ناحية أخرى فإنّ تعاظم تعقيدات الحالة الفلسطينية تستدعي دائما البحث عن نموذج من أجل معرفة إمكانية التطبيق عليه، ومن هنا لا يوجد في العالم حالات تحررية متشابهة مائة بالمائة لكن هناك حالات تحررية من شأنها أن تكون نماذج يحتذى بها ومن هذه النماذج:

نموذج جنوب أفريقيا

تعد دولة جنوب أفريقيا وحركتها التحررية أقرب مثال يمكن أن يحتذى به، إذ ضمت خليطا من عناصر سكانية أربعة، شكّل الإفريقيون حوالي 71% من السكان والبيض 21% والأسيويون 9% والملونون 9%، وقد عاش الأفريقيون قبل المصالحة على 13% من مساحة الأراضي، والبيض على 85%، وبقية الأجناس على 2%، وقد مارس فيها البيض كل أشكال التمييز العنصري ضد الأفارقة السود لمدة أربعة قرون، ودخلت تلك العناصر في كفاح مرير وطويل ضد الحكم العنصري فيها، لينتهي الأمر إلى دخول البيض في مفاوضات مصالحة مع الأكثرية السكانية. وقد أُجْبِرَ الأفريقيون على تقديم تنازلات كبيرة لصالح البيض، وكان أهم ما توصل إليه الطرفان هو حصول الأفريقيين على السلطة مقابل احتفاظ البيض بامتيازاتهم الاقتصادية، لذا تحكموا في عالم المال والأعمال.[1]

إلا أن هناك اختلافا جوهريا في النظام الذي أقامته الأقلية البيضاء على الأغلبية السوداء، فإن كانوا قد مارسوا القهر والتمييز فإنّهم لم يمارسوا الطرد والتهجير خارج حدود الوطن، كما فعل النظام الصهيوني في فلسطين، لذا فمشكلة اللاجئين في فلسطين لا مثال لها في أي نظام عنصري آخر حتى في جنوب أفريقيا..!! ".

[1] موقع الوحدة http://www.alwihdah.com/identity-and-citizenship/religious-identity-and-national-identity/multiculturalism-in-contemporary-experiences-5-7-case-of-south-africa. htm

من هنا تختلف قضية جنوب أفريقيا عن قضية فلسطين في الفارق الزمني الطويل، وفي الطريقة والأسلوب أيضاً. ففي حين لا تزال أسباب مقاومة وجود المحتلّ الإسرائيلي لفلسطين قائمة لدى الفلسطينيين، فإنّ القضية الرئيسية في جنوب أفريقيا كانت العنصرية..."[1] وان هذه القضية لا يمكن مقارنتها مهما بلغ أذاها بما يمارسه المحتلّ الإسرائيلي في فلسطين.

ومن ناحية ثانية فإنّ نظام (الابارتهايد) العنصري في جنوب أفريقيا، وحالات التمييز الجغرافي وفرض مساحات جغرافية معينة للسود قد أتى في قالب الاحتلال، وليس كما حدث في الأراضي الفلسطينية؛ إذ إننا نشهد أن نظام الابارتهايد يعدّ سياسة إسرائيلية حتى في ظل عملية السلام، وقد استطاعت إسرائيل أن تحول هذه السياسة إلى مطالب يومية للشعب الفلسطيني.

من زاوية أخرى نجد أنّ السود في جنوب أفريقيا لا يعانون من وحدة الجغرافيا، بل يعيشون في وطن واحد، فيه يقاومون النظام العنصري، أمّا في فلسطين، فالجغرافيا مجزأة، والموقف السياسي مجزأ، ومن هنا ينبع الاختلاف بين الصورتين فيما يخص طريقة الحل والنموذج الأمثل للتخلص من الاحتلال.

ورغم هذا الاختلاف فلا يمكن إغفال أن كلا النموذجين، الفلسطيني والجنوب أفريقي، بهما من المزايا المشتركة ما يؤهلهما لأن يقارنا، أو أن يجري إسقاط أحدهما على الآخر، فكلاهما نموذجان إحلاليان، فالنموذج الجنوب أفريقي أخذ طابعاً اقتصادياً، وبدأ يتحول باتجاه ثقافي وحضاري، أما النموذج الفلسطيني، فان الاحتلال الإسرائيلي استند إلى العناصر التاريخية والثقافية أولا.

لذا نجد أنّ السياسات التي اتبعها الاحتلال في كلا النموذجين متقاربة إلى حد كبير وتلتقي في إلغاء الآخر، والعنصرية، والابرتهايد.

وكذلك نجد أنّ ما تعرض له النموذج الجنوب أفريقي يشبه ما يتعرض له النموذج الفلسطيني، فقد كانت الإشكالية التي تواجه النموذج الجنوب أفريقي تتمثل في النمو السكاني

[1] حول الحل الاستراتيجي للقضية الفلسطينية، عيداروس القصير
http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=177&CatId=&table=table_149

المتزايد في أوساط السود، والقضية نفسها تواجه الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، حتى إن إسرائيل باتت تطلق عليها مصطلح القنبلة الديمغرافية.[1]

النموذج السويسري

إن التجربة السويسرية هي أهم وأغنى التجارب في الحكم الديمقراطي في تاريخنا المعاصر، إذ يمتد عمرها إلى سبعة قرون خلت،وهي تعيش الآن في ظلّ دولة اتحادية راقية وحكم قائم على الديمقراطية في مجتمع متنوع لغويا وقوميا وطائفيا ودينيا، وقد أصبح هذا التنوع مصدرا للتقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي, ومن ثم مصدرا للثراء والخصب الحضاري والاستقرار السياسي بعد أن كان مصدر شرور وحروب أهلية وإقليمية انتهت بقيام دولة اتحادية وحكم قائم على الديمقراطية والمساواة والعدالة، غدت فيما بعد مدرسة لجميع الشعوب والمجتمعات التعددية المتنوعة قوميا ولغويا ودينيا وطائفياً، تلك التي تطمح إلى حل مشاكلها سلمياً وعبر الحوار والمصالحة والتسامح، بعد أن أنهت صراعا قوميا طائفيا طويلاً، جعلها تكتسب منه تجربة ناضجة، وتثبت للتاريخ قوتها وسلامتها وقدرتها على تقديم الحلول المناسبة لكل المشكلات القديمة المستعصية او لتلك الجديدة الطالعة من خضم الحراك الاجتماعي والتغيير الطبيعي. وقد استفادت شعوب عديدة واقتبست من التجربة السويسرية لأنها تنطوي على الكثير من الخبرة في معالجة مشاكل التنوع الطائفي والديني؛ فالمجتمع السويسري يتألف وفق إحصائيات الثمانينات من القرن الماضي من أغلبية كاثوليكية تشكل 47% وأقلية بروتستنتية تفوق 44% وتتألف النسبة المتبقية من مذاهب وأديان أخرى.[2]

تعتبر التجربة السويسرية نموذجاً متميزاً وغنياً في حلّ مسألة تعدد القوميات، إذْ يتوزع السكان من ناحية مذهبية إلى بروتستانت وكاثوليك ويتكلمون أكثر من لغة، وإن كان معظم

---

[1] لمزيد من المعلومات راجع ندوة ونقاش: مفهوم **الخطر الديمغرافي في الخطاب الإسرائيلي**، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية.رام الله.2012/2/26م.

[2] مقال عبلاء اللامي –تأملات في النموذج السويسري
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=28234

السكان يتكلمون اللغة الألمانية واللغة الفرنسية ثم اللغة الإيطالية، وهناك فئة قليلة تنطق بالرومانية القديمة حيث النظام الاتحادي هو المطبق في سويسرا.[1]

إن الاتحاد السويسري نظام فيدرالي طوعي يقوم بتقسيم البلد إلى عدد من المقاطعات؛ إذ إنّ كل مقاطعة تحكم نفسها ذاتيا، ودستور الإتحاد يضمن حق الانتساب لكل مقاطعة.[2]

ومن هنا فان النظام السويسري استطاع أن يقضي على الخلافات اللغوية والعرقية ويحولها إلى طاقة اجتماعية وحضارية، من خلال بناء نظام سياسي قادر على احتمال التنوع العرقي واعتباره جزءاً أساسياً من طبيعة المواطنة فيه؛ فالمواطنة هي الأساس، والدستور قائم على منح الأكثرية حقوقاً أكثر من الأقلية.

أما عند النظر إلى مدى مطابقة هذا النموذج مع النموذج الفلسطيني – الإسرائيلي فإن العديد من الملاحظات تظهر مباشرة، ونلخصها على النحو الآتي:

أولا: من ناحية عدد الأقليات نجد أن النموذج السويسري يعد أكثر تمايزا من النموذج الإسرائيلي الفلسطيني، سواء عرقيا أو لغويا أو دينيا. إلا أن الإشكالية هنا في النموذج الفلسطيني ليست قائمة في الأساس على التمايز العرقي واللغوي بمقدار ما تقوم على الاحتلال أو بالمعنى الأدق على الإحلال.

ثانيا: إن مسيرة الأعوام السابقة ومحاولة اندماج الأقلية العربية في النظام السياسي الإسرائيلي، أظهرتْ العديد من المؤشرات السلبية؛ فقد لوحظ أن النظام السياسي الإسرائيلي اتخذ من الإجراءات القانونية والسياسية التي تحول دون منح الاندماج فرصة، بل العكس هو الذي حصل.[3]

---

[1] موقع وزارة الخارجية السويسرية.http://www.swissinfo.ch/ara/index.html

[2] الخالدي، كمال فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصور موقع الأفق الاشتراكي http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=53&table=studies

[3] الكيالي، عبد الحميد وآخرون: **إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015**م. مركز دراسات الشرق الأوسط.الطبعة الأولى.عمان.2008 م. ص 275.

ويرى أستاذ العلوم السياسية امل جمال أن هناك عدة عوامل تحول دون تطبيق حلّ الدولة الواحدة اليوم، على الرغم من قناعاته بأنها هي الحلّ الأمثل سواء سلميا أو قسريا ومن أبرز هذه العوامل ما يأتي:

أولا: علاقات القوة القائمة التي تعمل لصالح المشروع الصهيوني, فالمشروع الصهيوني هو امتداد للمشروع الامبريالي الغربي في المنطقة العربية, وما زال ينظر الى هذا المشروع على انه مهدد وما زال بحاجه الى حماية من المخاطر التي تواجه .

ثانيا: سيكولوجيّة الخوف المتجذرة في العقليّة أو النفسيّة اليهوديّة، والنابعة من التجربة التاريخيّة الصعبة لليهود.

ثالثا: عاملٌ اقتصاديّ رفاهيّ، ويتمثل في الفروق الكبيرة بين مستويات الحياة في إسرائيل ومستويات الحياة في المجتمع الفلسطينيّ. إنّ إسرائيل ليست دولة قوميّة اعتياديّة، بل مشروعٌ اقتصاديّ جماعيّ نجح في استثمار قواه البشريّة وموارده.

رابعا: النخبة الفلسطينية التي ما زالت أسيرة حل الدولتين, ففما لا شك فيه ان هناك نخبه سياسية فلسطينية باتت لا تمتلك مشروعا سوى حل الدولتين, كما مصالح هذه النخبة ترتبط ارتباطا وثيقا بحل الدولتين وبالتالي اصبح حل الدولتين بالنسبة لهذه لنخب وكانه مشروعا فلسطينيا وليس مشروعا غربيا ولا ترى له بديل .

خامسا: هو الدعم الدوليّ، وبخاصة في أوروبا وشمال أمريكا، للمشروع الإسرائيليّ، رغم الانتقادات الموجّهة إلى المشروع الصهيونيّ، غير أنّ أوروبا والولايات المتحدة وكندا، ودولٌ عظمى أخرى اليوم مثل الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية، أبقت أبوابَها الاقتصاديّة والتكنولوجيّة مفتوحةً أمام مشاريع الاستثمار والشراكة واندماج الاقتصاد الإسرائيليّ..[1]

[1] جمال، أمل. حل الدولة الواحدة آفاقة ومحدوديته.مجلة الآداب.http://www.adabmag.com/node/260

المطلب الثالث: أشكال الدولة الواحدة

لا يوجد شكل واحد يطرح الصوره التي سيكون عليها حل الدولة الواحدة، وطبيعة الشكل مهمة بالنسبة لحلّ الدولة الواحدة؛ لأنه يطرح تصوراً حول مفهوم المواطنة في الدولة الواحدة والأسس التي سيقوم عليها، وكذلك علاقة النظام السياسي بالأفراد. فهل ستقوم العلاقة على أسس المواطنة الفردية، أم سيجري التعامل مع أقليتين قوميتين تشتركان في نظام سياسي واحد، ولكل منهما خصوصيته الذاتية؟؟

وعند النظر إلى ما طرح من مشاريع، سنجد أن هناك ثلاثة مشاريع طرحت في إطار حل الدولتين، الأول؛ وهو الذي نادى بالدولة ثنائية القومية، والثاني وهو الذي طرح فكرة دولة لكل المواطنين، والنموذج الثالث هو الذي طرحه القذافي والقائم على فكرة الدمج حتى في الاسم وهو ما أطلق عليه " إسراطين ".

الدولة ثنائية القومية

جرى الحديث في مراحل مختلفة من الصراع العربي الإسرائيلي عن حل الدولة ثنائية القومية في فلسطين التاريخية من خلال ارتباطها بعملية التسوية السلمية المطروحة بشأن القضية الفلسطينية وقد عادت فكرة دولة ثنائية القومية تطرح من جديد من قبل وسائل الإعلام من مثقفين وأكاديميين عرب ويهود، وطرح في ثلاثينيات القرن الماضي من قبل يسار الحركة الصهيونية، وما يزال هذا الحلّ يثار بين الحين والآخر بين أوساط السياسيين والمثقفين والمتصلين بالأحداث على الأرض الفلسطينية حين تتأزم الأمور وحين تبدو الآفاق مسدودة أمام حل الدولتين.

ولكن، ما معنى دولة ثنائية القومية؟ الصحيح أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لدولة ثنائية القومية، إذ إنّ الذين وضعوا تعريفاً لتلك الدولة إنما استنبطوه مما طبق في تجارب سابقة، وقد توصل بعض الباحثين في علم الاجتماع السياسي إلى تعريف مقبول لمفهوم دولة ثنائية القومية ونصّه:

مفهوم سياسي لنظام حكومي يشترك فيه شعبان في الدعائم الأساسية في تكوين الدولة، و لا يعتمد ذلك على النسبة العددية لكل منهما, وإنما يعتمد على المبدأ الأساسي لهذا النظام المتمثل في الإدارة الحسنة والتسامح، فلكل جماعة هويتها المنفصلة ولغتها وثقافتها وتراثها الديني، والحصول على نظام توافقي بين الجماعتين القوميتين يتجنب سيطرة الأغلبية على الأقلية مع وجود عناصر أساسية مثل تقسيم السلطة، ونظام تعدد الأحزاب، وحق الأقلية في الاعتراض والمشاركة في السلطة التنفيذية وما يخص التشريع فيجب التوازن بين شعبتي المجلس لكل قومية وضمان التمثيل النسبي لكل منها أو قيام اتحاد إقليمي أو غير إقليمي بين القوميتين، ولا يوجد نمط توافقي واحد في الدولة متعددة القوميات، بل حسب النظام السياسي القائم، ولا يعني وجود شعبين أو جماعتين في دولة واحدة أن تكون تلك الدولة ثنائية القومية؛ إذ يمكن أن تكون دولة عنصرية ولا يتمتع فيها الشعبان بحقوق متساوية، ويعاني أحدهما الظلم والعنصرية والتمييز، ويمكن أن تكون دولة ديمقراطية تتمتع فيها الأقلية بحقوقها السياسة في ظل حكم الأغلبية [1].

لقد طرحت فكرة دولة ثنائية القومية بداية من قبل يسار الحركة الصهيونية(هشومير هتسعير) في ثلاثينات القرن الماضي ولفترة قصيرة جدا، وتضمنت الفكرة ثنائية القومية وجود جماعتين قوميتين في فلسطين التاريخية، بحيث يشكل كلٌّ منهما كيانا داخل دولة واحدة، وبالتالي تلبي فكرة الوطن لكل قومية من القوميتين في إطار دولة واحدة تعترف بقوميتين في نفس الدولة. إلا أن طرح (هشومير هتسعير) أُسقِطَ سريعا ورفض فلسطينيا وصهيونيا [2].

ولعلّ أول جماعة صهيونية دعتْ إلى الدولة ثنائية القومية هي جماعة بريت شالوم وزعيمها المفكر والكاتب اليهودي أحاد هاعم والذي يعد من اهم الكتاب والمفكرين بالأدب العبري الحديث كما يعود فيلسوف الصهيونيه الروحية والذي انتقد معاملة اليهود للعرب بسبب قسوتهم وحقدهم عليهم، ودعا إلى إقامة حكم يهودي عربي مشترك في فلسطين، ونادى بالصهيونية الثقافية بدلا من الصهيونية الهرتزلية السياسية، وجاء بعده (أرثر روبين) و(إسحاق

---

[1] الخالدي، كمال: **فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين خيار سياسي مطروح،أم تطور تراكمي مقصود** موقع الأفق الاشتراكي

[2] بشارة،عزمي إسرائيل والخيار الاستراتيجي http:\ www. Palldf.net\forum.showthread.phppt=233242

أينشتاين) عام 1925 الذي طالب باندماج اليهود مع شعوب الشرق العربي من أجل خلق مجتمعٍ ثقافيٍ جديدٍ. أما في عام 1948 فقد نادى حزب (هشومير هتسعير) الصهيوني بالفكرة الطائفية وكان من الأحزاب اليهودية القومية في فلسطين قبل عام 1948 ومعظم قادته وأعضائه من أوروبا الشرقية وعلى رأسهم (موردخاي نبتون) والذي أصدر كتابا عام 1941 جاء فيه: لا بد من دستور يطالب بإقامة طائفتين منظمتين تشمل إحداهما كل العرب والثانية اليهود ويكون الشرط بالقبول هو كون الفرد عربيا أو يهوديا.

وقد أكّدتْ مذكرة قدمها الحزب هاشومير هتسعير إلى لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية سنة 1946 على حق اليهود الشرعي في فلسطين وبرّأتْ العرب أخلاقيا من حالة البؤس التي تعرض لها اليهود في الشتات، وطالبتْ بدولة ثنائية القومية، وعصرية وسط الاتحاد الفيدرالي العربي، وأشارت إلى أنّ الدولة لو شملت الأردن فسوف تستوعب كل القدرات الخلاقة دون تشريد أي مواطن عربي وسترفع مستوى معيشة المواطن العربي اليهودي في آن واحد[1].

وفي عام 1959 استطاع (يوري أفنيري) خلال الدفاع عن أفكاره في الوصول إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، والاعتراف بأن أرض إسرائيل هي موطن شعبين, هما العرب والعبرانيون، ويجب إقامة دولتين متجاورتين يهودية وعربية في الضفة وغزة، على أن تنضم إليهما الأردن، ومن ثم تشكل الدول اتحادا فيدراليا مع دولة إسرائيل، وتصبح القدس عاصمة موحدة للاتحاد الفيدرالي مع حل عادل لمشكلة اللاجئين العرب واليهود). [2]

ومن المبادرين الفلسطينيين في المجال السياسي الذي طرح هذه الفكرة د. سري نسيبة، وذلك في أواخر الثمانينات وذلك في تعليق له على الانتخابات الإسرائيلية لعام 1996، حين أكّدَ أن قيام دولة ثنائية القومية، فلسطين –إسرائيل ليس أمراً واقعيا فحسب بل مرغوب فيه، وتوقع نسيبة أن العرب سنة 2020 سيشكلون أغلبية سكانية على اليهود غرب نهر الأردن، و بذلك يتمكنون من السيطرة على الكنيست وبقية مؤسسات الحكومة ويصبحون قادرين على تمرير

---

[1] شراب، يسري: **كتاب 5 ثنائية القومية فلسطين المحتلة.**

[2] الخالدي، رجا: **حل الدولة الديمقراطية كمشروع سياسي نضالي.** المحاضرة التي ألقيت في مؤتمر حيفا الثاني من أجل حق العودة والدولة العلمانية الديمقراطية.

قانون حق العودة للاجئين الفلسطينيين إذا اختاروا ذلك، وبهذا تتحول فلسطين –إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية بالمعنى الكامل للكلمة[1]

وفي رأي اشترك فيه الباحثان أسعد غانم و سارة اوزاتسكي لازار عبّرا عن تصورهما لحل بديل لحل الدولتين يعيش فيه المجتمعان الفلسطيني واليهودي، ويشتركان في اقتسام السيادة على كامل أرض فلسطين –أرض إسرائيل، وتكون القدس عاصمة للدولة المنشودة، وأن يمارسا حكما ذاتيا خاصا بكل منهما يضمن شؤونهم الداخلية الثقافية واللغوية والدينية [2].

"وبصرف النظر عن الخلفية التاريخية لنشوء فكرة (الدولة ثنائية القومية) فقد كان سري نسيبة من اوائل المبادرين لطرحها في المجال السياسي، ثم تبلورت هذه الفكرة و نضجت بفضل الأطروحات الأكاديمية الغنية التي قدمها كل من أسعد غانم و نديم روحانا وكمال الخالدي وسعيد زيداني ولكنها لم تأخذ شرعيتها وزخمها في النقاش الفلسطيني إلا بتبني عزمي بشارة وإدوارد سعيد لها بحكم مكانتيهما السياسية والفكرية المتميزة في الساحتين الفلسطينية والعربية وعلى الصعيدين الإسرائيلي والدولي وتعاملهما مع وسائل الإعلام "[3].

ثم جاءت تصريحات أحمد قريع – رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني سابقا– كرد فعل على موافقة الحكومة الإسرائيلية على خطة فك الارتباط مع الفلسطينيين، فأكّدَ أنّ الفلسطينيين قد يتحولون للمطالبة بدولة ثنائية القومية على كل أراضي فلسطين التاريخية بدلاً من مطالبتهم بدولة فلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة على حدود الرابع من حزيران 1967.[4]

إسراطين

هو مقترحُ حلٍّ، قدَّمَه الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي لحل النزاع العربي الإسرائيلي وخلاصته (دولة واحدة للفلسطينيين واليهود) من أجل التعايش السلمي داخل دولة واحدة.

---

[1] نفس المصدر السابق.

[2] الخالدي، رجا: **حل الدولة الديمقراطية كمشروع سياسي نضالي**، مرجع سابق

[3] كيالي، ماجد، هل يشكل خيار الدولة ثنائية القومية بداية هجوم سياسي فلسطيني؟موقع منتديات القضية الفلسطيني10 http:wwwpalissua.com/vb/palestine63/issue8017

[4] نصر الله، تسير، ما هي الدولة ثنائية القومية http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/324-article13

فقد أشار في كتابه الأبيض وفي كتاباته العديدة وأحاديثه حول القضية الفلسطينية بضرورة التوصل إلى حل نهائي للنزاع العربي الإسرائيلي من أجل وقف دوامة التدمير والظلم، والبعد عن حلول التقسيم, لأن الفلسطينيين مقتنعون أن ما تسمى الآن بإسرائيل هي جزء من أراضيهم، ولن يفيد أي حل يبقى فيه أغلبية الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين، لأن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم هو أحد الشروط الرئيسية المسبقة لتحقيق السلام، ورأى أن الحل الوحيد هو في دولة ديمقراطية واحدة في عموم فلسطين يحظى فيها الجميع بالمساواة دون تمييز ديني أو عرقي أو جنسي، تؤمن بالمواطنة المتساوية بين الجميع.[1]

دولة كل المواطنين

هي رؤية اندماجية شمولية أحادية مبنية على خلق حالة متساوية بين الأفراد والمجموعات التي يتركب منها المجتمع، وتهدف إلى القيام بعملية صهر ثقافي واجتماعي متواصل, ضمن إطار سياسي مشترك, يؤدي إلى بناء وعي ثقافي وهوية اجتماعية وسياسية مشتركة لجميع أفراد المجتمع الذين ينعمون بالتساوي، ويحترمون التنوع والاختلاف. هذه الدولة هي دولة لجميع مواطنيها, إنها دولة التساوي القانوني بين الأفراد الذين ينعمون بالحرية الكاملة في التآلف والاندماج في مجموعات مختلفة أولية إرادية، ودور هذه الدولة الليبرالية هو توفير الحماية القانونية لجميع أفراد المجتمع لإتاحة الفرصة أمامهم للتعاقد والمساومة والحوار والجدل والاتفاق والاختلاف كما يريدون. وما الدولة إلا انعكاس للإرادة الجمعية المنبثقة من إرادة الأفراد.

إن دولة المواطنين هي دولة إرادية طوعية لا حول لها ولا قوة إلا بإرادة شعوبها ومواطنيها أفرادا وجماعات، وتمثل في الدستور و الانتخابات الدورية[2].

لقد روج لفكرة دولة لجميع مواطنيها المفكر د.عزمي بشارة، وكذلك المفكر إدوارد سعيد، وتبنى الفكرة الكثير من المفكرين والأكاديميين والسياسيين والمثقفين. ويعد هذا الاقتراح

---

[1] أبو زيد، زيد: **حل الدولة الواحدة يحفظ الحق المقدس في العودة...فليس في الأمر ما يدهش.**

[2] جمال، امل: ***حل الدولة الواحدة، افاقه ومحدوديته*، مجلة الآداب**، 2009، ص 11+12 11-12.

من أكثر الحلول حداثة، ويمكن اعتباره حلا جيدا ولكنه يبقى في إطار الحل المرحلي، وليس حلا نهائياً؛ لأنه يقوم على مبدأ أمن المواطنين الذين يستمدون حقوقهم من مواطنتهم في الدولـــة، أي إنّ المواطنة هي مصدر الحقوق و ليس الانتماء إلى شعب أو هوية جماعية معينة، علماً أن هذا الحل فيه تحدٍ للصهيونية و يهودية الدولة لأنه يركز على بعد المواطنة أكثر من البعد الجماعي والقومي[1].

ومن هنا نجد أن هناك فرق أساسياً بين الدولة ثنائية القوميـــة و الدولـــة الديمقراطيـــة العلمانية من حيث طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والأفراد من جهة، وكذلك المساواة والأسس التي تقوم عليها من جهة أخرى، فهل ستقوم على أسس فردية أم جماعية؟ ومـــا هـــي علاقـــة المواطن بالدولة؟.

فالدولة ثنائية القومية تضمن الحفاظ على هوية الجماعة القومية، وترعى الحقوق الفردية وتصونها وتتيح المجال لتطوير هوية قومية مشتركة، وتؤسس لقيام دولة لمواطنيها على أساس التطور الثقافي و الاجتماعي والاقتصادي المشترك.

أما الدولة الديمقراطية العلمانية أو (الدولة لمواطنيها) فهي تتأسس على الهوية المدنيـــة للمواطنين الأفراد في الدولة أو الأمة؛ إذ إنّ الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عـــن قوميتهم أو دينهم أو جنسيتهم ويعدّ هذا الشكل من الدولة هو أرقى أشكال الاجتمـــاع السياســـي؛ لأنه يضمن للمواطنين المساواة والحرية الشخصية وحرية الاختيار والانـــدماج الاجتمـــاعي و الثقافي في إطار من التعايش المشترك، ففي موضوع المساواة سنجدها بين جماعتين قوميتين في مقترح الدولة ثنائية القومية، أما في الدولة الديمقراطية الواحدة فالمساواة هـــي بـــين مـــواطنين أفراد[2].

[1] عنبتاي، خالد: **دولة جميع المواطنين، دولة ثنائية القومية**، الحوار المتمدن العدد 258 -9-3-

[2] موقع الحوار 2009، http//.wwwalhewar.org/debat,show,art,aspz aid=165143

المبحث الثاني

حل الدولة الواحدة الدوافع والمبررات

إن هناك مدخلين لدراسة مقترح " لماذا حل الدولة الواحدة ": المدخل الأول ويتمثل في أن مساحة فلسطين لا تتسع لقيام دوليتين قابلتين للحياة، وكذلك ادعاء كل شعب بحقوقه التاريخية والدينية وان فلسطين ملكاً له وحده، وهذا ما يمنع قدرة كلا الفريقين من التنازل للآخر ولو عن جزء من الأرض.

أما المدخل الثاني فهو الذي يتمثل في العقبات التي تركها حلّ الدولتين اليوم والتي تعد من الأهمية بمكان وذلك للبحث عن حلّ آخر غيره، كون هذا الحلّ، قد عقد بعض القضايا أكثر مما كانت عليه قبل تطبيق اتفاق أوسلو، وبالذات فيما يتصل بقضايا الاستيطان، واللاجئين والحدود والقدس.

المطلب الاول : الدوافع والمبررات الثقافية والنفسية

تشكل الدوافع والمبرارات الثقافية والنفسية اهمية كبرى بالنسبة للفلسطينين والاسرائلين في تبني مشروع حل الدولة الواحدة، فالبنسبة للاسرائليين والفلسطينين كلاهما ينظر الى فلسطين على انها ارضه التاريخية والدينية, وبالتالي لايكمنه ان يتنازع عن أي جزء منها ومن هنا فأن نموذج حل الدولة الواحدة, يجعل كل طرف يشعر انه لم يتنازل عنه حقه في ارضه, فالفلسطينون سيشعروا أنهم مازالوا يمتلكون كل فلسطين وكذلك الاسرائليون سيشعروا انهم مازالو يمتلكو كل اسرائيل,

كذلك فان موضوع الامن والخوف الدائم لكلا الطرفين سينتهي وستحل كثير من العقبات النفسية التي تقف عائقا امام أي حل فلن يعود هناك أي خوف من الاخر كون الدولة ستكون ملكا للجميع وليس لطرف واحد.

اما العنصر الاخر فيتمل في قضية العلاقه مع المحيط الخارجي بالنسبة للاسرائليين, اذ ما تريده اسرائيل وتطالب به على الدوام هو ان تكون دولة طبيعية في المنقطة وحل الدولة الواحدة يحل هذه الاشكالية.

كما ان العديد من الاسباب الاخرى التي تشكل دافعا لتبني حل الدولة الواحدة فحسب الباحث الاسرائيلي العميد (أريه شليف) وكان يشغل قائدا عسكريا للضفة الغربية في عامي 74-76 إنّ من غير الممكن تقسيم فلسطين إلى دولتين، ويبرر هذا الرفض بحقائق لا يمكن تجاهلها، منها أن الضفة الغربية عرضها 50 كم جوا ومنطقة جبلية ارتفاعها متر وهي تشرف على السهل الساحلي الذي يبلغ عرضه من 14 إلى 20 كم فقط، وقد أقام في هذه المنطقة 67% من سكان إسرائيل، وبها 80% من صناعاتها، وهذا يعني أن إقامة دولة فلسطينية بالضفة الغربية يهدد أمن إسرائيل. ويبرر العميد عدم تنازل إسرائيل عن الضفة الغربية حيث يقول، إذا فقدت إسرائيل الضفة الغربية فسيكون عمق إسرائيل بين طولكرم ونتانيا 15 كم فقط، وبين قلقيلية وشاطئ هرتسليا 14 كم فقط وهذا يعني عدم وجود عمق إستراتيجي أمام أي حرب يمكن أن تواجهها إسرائيل، وستبقى تحت التهديد المستمر من الضفة الغربية، ولضمان أمن إسرائيل يجب أن تقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مواقع دفاعية غور نهر الأردن،سفوح جبال السامرة، وصحراء يهودا أي القمم العالية في الضفة الغربية وخطوط دفاعية ثابتة جنوب قطاع غزة، وإن أي منطقة فاصلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ستكون مصدر إزعاج للإسرائيليين وليست مصدر أمن ويقول البروفسور (شلوا فنيري) إن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يختلف عن كل النزاعات، فهو صراع بين حركتين تعتبر كل واحدة منهما الأرض ملكا لها؛ فالفلسطينيون يعتبرون أرض إسرائيل هي ملك لهم، والإسرائيليون يعتبرون الضفة الغربية جزءاً من أرض إسرائيل، وهي بالنسبة لليهود أرضهم التاريخية ذات التراث المجيد وأرض الخلاص، وهي بالنسبة للفلسطينيين أرض عربية حكموها كمسلمين وعرب منذ القرن السابع وهي جزء من الوطن العربي الكبير كما يضيف إنه لا يؤيد إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لأنه من غير الممكن أن تستوعب هذه الدولة اللاجئين في الدول العربية، وإنّ أي حلٍّ

سيبقى غير قادر على حلّ مشكلة اللاجئين وتوطينهم داخل أراضيهم التي هجروا منها لا يمكن أن يكون حلا.

وفي دراسة لأحمد قطامش حول الدولة الواحدة الديمقراطية أشار إلى أنه ليس ثمة إمكانية لفصل المجتمع الفلسطيني العربي في الضفة الغربية وغزة و48 عن المجتمع اليهودي في نفس الجغرافيا، فالتشابك واسع على صعيد اقتصادي وخدماتي بين المجتمع الفلسطيني في ال48 والبالغ 1,3 مليون والمجتمع اليهودي البالغ 5،5 مليون، بل ليس ثمة اقتصاد فلسطيني منفصل عن الاقتصاد اليهودي، وأكثر من نصف قوة العمل الفلسطينية تعمل في المشاريع والمنشآت اليهودية بما يصل إلى 140 ألف عامل، فالتشابك قائم بين اقتصاد غزة والاقتصاد الإسرائيلي وهي أقوى من روابطه مع اقتصاد الضفة. وفي السنوات الأخيرة قام الاحتلال بتشظية سوق الضفة،فربط شمالها وجنوبها ووسطها كل على حده بالاقتصاد الإسرائيلي عن طريق الأيدي العاملة والتجارة وطرق المواصلات، أما القدس التي جرى توسيعها من 3% إلى 17% من مساحة الضفة الغربية فتم سلخها عن الضفة وربط أسواقها بالسوق الإسرائيلية، وبات اليهود 200 ألف والعرب أقل من 180 ألف، علاوة على جدار الفصل العنصري ومصادرة الأغوار بنسبة 40% من مساحة الضفة، بما تحويه من خزانات مياه ومواقع أثرية وقرى،كما أن معظم شبكات المياه والكهرباء والشوارع الرئيسية في الضفة إنما هي شبكات مشتركة بين الفلسطينيين والمستوطنين إضافة إلى 80 % من مياه الضفة قامت سلطات الاحتلال بمصادرتها، أما التيار الكهربائي في غزة وبعض مدن الضفة الغربية فمعظمه ملك الشركة القطرية الإسرائيلية.

اما البعض الاخر من الباحثين امثال عوض عبد الفتاح فيؤكد على ضرورة هجر فكرة حل الدولتين؛ وهو ينطلق في بناء دعوته من الوقائع المادية التي فرضتها إسرائيل على الأرض؛ إذ لم يبق مكان لدولة فلسطينية ذات سيادة، لأن إسرائيل لا تريد الانسحاب الكامل من الضفة الغربية والقدس الشرقية، وترفض عودة اللاجئين، وتريد أن تحتفظ بالسيطرة الفعلية على كامل فلسطين، وترفض دولة ديمقراطية (دولة مواطنين) على كامل الوطن الفلسطيني. ويطالب

عوض عبد الفتاح بتحويل النظام من نضال وطني إلى نضال تحرري ديمقراطي تتحول فيه فلسطين إلى وطن لملايين اليهود الإسرائيليين والعرب كمواطنين متساويين أو إلى وطن تقطنه مجموعتان سكانيتان متمايزتان الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي.[1]

وعندما نشر الرئيس السابق جيمي كارتر كتابه" فلسطين السلام وليس الفصل العنصري" أصرّ على أنّ نظام الفصل العنصري مصطلح ينطبق على الأرض المحتلة لا على إسرائيل؛ بسبب ضخامة الكتل الاستيطانية المقامة في الضفة الغربية والطرق الالتفافية والطرق السريعة، حيث أصبحت الضفة الغربية في الواقع جزءا لا يمكن فصله عن فلسطين التاريخية. كما أضاف "وبغض النظر عن الحل الذي تؤيده واشنطن إن الجغرافيا والتركيبة السكانية لم تعد تسمح لإنشاء كيان سياسي مستقل في الضفة الغربية أو في أي مكان آخر في فلسطين."[2]

اما " نتنياهو فقد ذهب ابعد من ذلك في تأكيداته على ان المستوطنات الاسرائلية في الضفة الغربية هي امتداد لدولة إسرائل فأثناء قيامه بغرس الأشجار بمناسبة عيد الشجرة في مستوطنات جوش عتصيون وأرائيل أكد بأن "جوش عتصيون هي أراضي إسرائيلية وستبقى إسرائيلية إلى الأبد، وإن كل من يفهم جغرافية أرض إسرائيل يعرف أهمية مستوطنة أرائيل الواقعة في قلب إسرائيل، وأضاف:" هنا عاش آباؤنا وهنا سنبقى وسنبني " وهو بهذا يعتبر مستوطنة أرائيل عاصمة شمال الضفة الغربية وإنها ستكون جزءا لا يتجزأ من دولة إسرائيل في أي اتفاق سلام في المستقبل 12 هأرتس 11-1-2010"[3].

وهي هذا يعني ان نتنياهو من مؤدي فكره اسرائيل يالكبرى وليس من مؤيدي حل الدولة الواحدة,

---

1 عبد الفتاح، عوض: مرجع سابق
http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=5147&table=p_newsp&CatId=

[2] خليل، سعادة: بعد واحد وستين عاما على النكبة حل الدولة الواحدة يفرض نفسه
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=172424

[3] كيالي، ماجد: **الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية**

و"كتب رئيس تحرير صحيفة يدعوت احرنوت(سفر بلوكر) في 25\كانون الثاني اينار 2008- عن خطة أفكتور ليبرمان لإقامة الدولة الفلسطينية على نصف الضفة الغربية وبدون حدود، والتي تعرضت لخض ورض هي خطة أعضاء البرلمان حيث جادل نتنياهو وضع الضفة الغربية بأنه مستقر وامن فالفلسطينيون لهم ثلاثة أرباع دولة وعلم ومفتاح اتصال دولي مسبقا وكل ما تبقى على الحكومة فعله موافقتها على تغيير الاسم من سلطة إلى دولة، وأن يلقي لها بعض العظام الأخرى كمؤشر على السيادة مثل حق سكّ عملتها الوطنية، وأضاف إنّ السلام سيستمر لمدة سبعين سنة قادمة".[1]

وهذا الموضوع لم يكن حكرا على القيادة الاسرائيلية بل ان القيادة الفلسطينية كذلك باتت تعي خطورة الموضوع, وفي كلمة ألقاها محمود عباس في معهد "بروكنز" في واشنطن صرّح وللمرة الأولى أن الوضع أصبح صعباً للغاية وذلك حين قال: "أريد أن أبدي خشية من أن الوضع أصبح صعبا للغاية،وان الأمل بدولتين دولة فلسطين المستقلة المتصلة القابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب بأمن واستقرار وسلام مع دولة إسرائيل هذا المضمون هذا المفهوم أخشى أنه بدأ يتآكل، فالعالم صار لا يصدق ولا يؤمن بأننا يمكن أن نصل لهذا الحل، ولذلك بدأت تخرج شعارات نحن لا نوافق عليها ولا نقبلها ولكن لا نستطيع أن نكمم أفواه الناس، بدأت تخرج إعلانات في الضفة الغربية تقول (فليكن دولة واحدة) **one state solution** طبعا هذا نحن لا نقبله إسرائيل أيضا لا تقبله".[2]

تلا ذلك رئيس الوزراء الفلسطيني السابق ورئيس الطاقم التفاوضي الفلسطيني, و احد كبار مهندسي اتفاق اسلو, احمد قريع الذي اعتبر انه لا توجد فرصه اليوم لحل الدولتين وإنما الفرصة الأكثر إمكانية هي لحل الدولة الواحدة"[3].

---

[1] الاستير كروك، مركز الزيتونة مرجع سابق.

[2] الرجوب, محمد, التلويح الفلسطيني بحل دولة "تهديد ام ياس " 8-7-2010

[3] عشراوي ترفض دعوة أبو علاء قريع لحل الدولة الواحدة paltoday.ps\ar\post\132817

المطلب الثاني: الدوافع والمبررات الواقعية

بعد مرور ما يقارب العقدين من الزمان على اتفاقيات أوسلو، والسير في حلّ الدولتين، نجد أن هناك مجموعة من القضايا التي ما زالت تحول دون التوصل إلى اتفاق سلام بين الطرفين نتيجة لأنّ هذا الحلّ لم يستطع أن يلبي الحد الأدنى من مطالب الطرفين وبالذات، الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، ومن أبرز هذه العقبات، اللاجئين وحق العودة،موضوع الدولة الفلسطينية، موضوع الحدود، القدس، الاستيطان، ويهودية الدولة.لذا سيحاول هذا الجزء توصيف كل إشكالية من هذه الإشكاليات اليوم، حجمها، وطبيعة العقبة التي تشكلها، ومواقف الأطراف منها.

اللاجئين

لقد أدت الجرائم و المجازر التي اقترفتها العصابات الصهيونية عام 1948 إلى كارثة تهجير نحو مليون عربي من بيوتهم، و الاستيلاء على ممتلكاتهم و أراضيهم، الأمر الذي دفعهم إلى اللجوء إلى الأقطار العربية المجاورة، وقد تصرف اليهود في الممتلكات العربية تصرف المالكين فمنحوا (الكارن كايمت) مليون دونم و منحوا المزارعين مليون آخر، وأسكنوا المزارعين اليهود في قراهم و منازلهم ومزارعهم؛ إذ إن الاحتلال اليهودي كان يهدف إلى طرد الفلسطينيين والحلول محلهم[1].

"وتظهر المعطيات الإحصائية أن نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية تشكل ما نسبته45،0% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية نهاية عام 2009،كما بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث منتصف عام 2009 حوالي 4.7 مليون لاجئ فلسطيني يشكلون ما نسبته 43،4% من مجمل السكان الفلسطينيين في العالم يتوزعون في واقع 41،7% في الأردن 9،9% وفي سوريا 9.8% وفي لبنان وفي الضفة الغربية 16.3% وقطاع غزة 23.1% يعيش حوالي 29.4% منهم في 58 مخيما تتوزع بواقع

[1] ?http://www.anarwa.org/atmplat.php

10 مخيمات بالأردن و 9 في سوريا و 12 في لبنان و 19 مخيم في الضفة الغربية و 8 في قطاع غزة " [1].

إن إسرائيل ترفض وبشكل قاطع حق العودة للاجئين الفلسطينيين للأراضي التي شردوا منها وتعتبر عودتهم شأنا عربيا، وترفض الاعتراف بالمسؤولية عن تهجير اللاجئين، بل إنها تحمل العرب مسؤولية تهجيرهم، ولهذا نجد أن حق العودة مرفوض إسرائيليا سواء على مستوى الحكومة أو على مستوى القوى والأحزاب السياسية، فلا يوجد حزب سياسي في إسرائيل اليوم يقر بحق العودة للاجئين، وفي المقابل نجد هناك رفضاً للمبادرة العربية التي جعلت من حق العودة قضية يتم الاتفاق عليها بين الطرفين وطالبت بإيجاد حل عادل لها بناء على القرارات الدولية.[2]

لذا يعتبر حق العودة الفلسطيني اليوم من أهم الإشكاليات التي تواجه عملية السلام ضمن حل الدولتين، فمن الناحية العملية يرفض دعاة التسوية السلمية اعتبار حق العودة بند أساسي من بنود التسوية، لأنهم يعتبرون أن تطبيق حق العودة إنهاء لدولة إسرائيل، وبالتالي فلا يمكن الحديث عن حق عودة في حال الإقرار بموضوع الدولتين والتسويات التاريخية.

أمّا الفلسطينيون فيرون أن حق العودة حق مقدس فردي وجماعي ومكفول من الأمم المتحدة والقانون الدولي، وفقا للقرار الدولي رقم 194، والقاضي بضرورة عودة اللاجئين الفلسطيني إلى الأماكن التي هجروا منها وتعويضهم.[3]

الدولة الفلسطينية

على الرغم من أنّ اتفاق أوسلو لم ينص صراحة على أن هدف المفاوضات النهائية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، إلا أن النتيجة الحتمية للمفاوضات يجب أن تؤول إلى هذا

---

[1] http://www.anarwa.org/atmplat.php?، صفحة 58

[2] نصت المبادرة العربية على:التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين يتفق عليه، وفقا لقرار الجمعية العامة 194. انظر نص المبادرة العربية للسلام. على موقع. http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=105&CatId=78&table=pa_documents

[3] انظر قرار 194. المعرفة، ملفات خاصة الجزيرة نت. http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/687fa8cf-97ba-44c2-870a-068033ae29f5

الهدف.على الرغم من ذلك شكلت نهاية المرحلة الانتقالية من المفاوضات عام 1999 م، حقبة جديدة في تاريخ الدولة الفلسطينية المستقلة أولا، وفيما يخص المفاوضات ثانيا.

رفضت إسرائيل عام 1999 م، التفاوض حول الدولة الفلسطينية المستقلة، وأخذت تهدد بان إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد سيؤدي إلى تنصل إسرائيل من اتفاقيات السلام الموقعة، وهذا الذي قاد إلى محادثات كامب ديفيد الثانية عام 2000 م، والتي كانت نتيجتها الفشل في توصل الطرفين إلى اتفاق حول الدولة الفلسطينية وباقي القضايا مما أدى إلى اندلاع الانتفاضة الثانية انتفاضة الأقصى.[1]

ومنذ تبني خطة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، شرعت الحكومة الفلسطينية في تبني سياسة إستراتيجية في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، بهدف تهيئة الأوضاع لأن تكون جاهزة عند الإعلان عنها مع مطلع العام 2009 م،[2]

على الرغم من الإشادات الدولية التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية، والإقرار بجهوزية السلطة للتحول إلى الدولة الفلسطينية [3]، إلا أن إسرائيل ترفض الاعتراف بذلك.بل إن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض حتى عرض القضية على مجلس الأمن والجمعية العمومية.

لذا تحولت السلطة الفلسطينية من المطالبة بدولة كاملة العضوية في هيئة الأمم المتحدة إلى المطالبة بدولة غير عضو في الجمعية العامة، غير أنّ هذا الطلب ما يزال يلقى الرفض من إسرائيل وأمريكا التي تهدد بان السلطة ستتعرض لعقوبات اقتصادية في حال عرض القضية على الجمعية العامة.في نوفمبر 2012 م.[4]

---

[1] الأسطل كمال. إعلان الدولة الفلسطينية قضايا تحتاج إلى رؤية وحسم. مجلة رؤية. http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/homepage.html

[2] انظر خطة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية

[3] انظر: البنك الدولي يؤكد جاهزية مؤسسات السلطة للدولة.. مركز الإعلام الفلسطيني.http://www.palestine-pmc

[4] المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات. ضغوط أمريكية وإسرائيلية لعرقلة الدولة غير العضو. http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=53623&table=pa_documents&CatId=311

من هنا نجد أن موضوع الدولة الفلسطينية لا يلقى معارضة من النـــواحي الإجرائيـــة وحسب، بل إن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تعترض على موضوع الدولة الفلســـطينية من الأصل لذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على اليونســـكو بُعَيْـــدَ قبـــول فلسطيني كدولة عضو في اليونسكو وكذلك إسرائيل رفضت تحويل أموال الضرائب الفلسطينية.

ومن ناحية أخرى فإننا نرى أن إسرائيل تضع العديد من الاشتراطات لقبول قيام دولـــة فلسطينية، ومن أهم هذه الاشتراطات، مقايضة حق العودة بالدولة، وهذا يعنـــي مـــوت قضـــية اللاجئين نهائياً وإلى الأبد، ثم تشترط تجريد هذه الدولة من السلاح و تعديل حدود1967م.

وتطالب إسرائيل أيضاً بنشر بعض قواتها في أراضي الدولة الفلسطينية من أجل الإنذار المبكر والدفاع الجوي واحتواء أي خطوه عسكرية ممكنة من اتجاه الضفة الغربية.

كما وتطالب أيضاً بان تحتفظ بحق الإشراف على المجال الجوي، ويتعاون البلدان فـــي شأن المسائل الحساسة ذات المصلحة المشتركة مثل الأمن الداخلي،وتوزيع الميـــاه و مكافحـــة الإرهاب، إذ أن معظم الإسرائيليين يعتقدون أن التسليم بالدولة الفلسطينية سينطوي على مخاطر جمة من وجهة النظر الأمنية و خطر على تماسك نسيج المجتمع الإسرائيلي"[1].

ومن هنا نلاحظ أن الاشتراطات الإسرائيلية تحول دون قيام الدولة الفلسطينية لعدم قدرة القيادة الفلسطينية على تلبية هذه الشروط المجحفة، وإذا قُدّر لها أن تكون فستكون دولة بالاســـم ولكنها فعلا سلطة تحت احتلال، وهذا ما تطمح له القيادة الإسرائيلية منذ اتفاق أوسلو.

القدس الشرقية

بعد انتهاء حرب 1948 وإقامة دولة إسرائيل قسمت القدس وفقا لخط وقف إطلاق النار إلى قدس غربية تحت سيطرة إسرائيل وقدس شرقية كانت جزءاً من الضفة الغربية تسيطر عليه الأردن، ثم قامت إسرائيل باحتلال الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية في حـــرب حزيـــران

[1] الدولة **الفلسطينية، وجهات نظر إسرائيلية وعربيـــة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط.1 بيروت 1999 صفحة 355 – صفحة 356

يوليو 1967 وصادرت في اليوم التالي 70000 دونم من أراضي القدس الشرقية وضمتها إلى القدس الغربية. ثم فرضت الجنسية الإسرائيلية على السكان، واشترطت عليهم أن يلبوا متطلباتها الأساسية أي أداء قسم الولاء لإسرائيل، والتخلي عن الجنسية الفلسطينية،وتعلم اللغة العبرية. إلا أن معظم الفلسطينيين في القدس رفضوا الجنسية الإسرائيلية، واعتبروا أنفسهم جزءاً من الضفة الغربية، ويرون أن مستقبل مدينتهم سيكون شبيها بمستقبل الضفة الغربية، لذا يسعون إلى فصل أنفسهم عن السيطرة الإسرائيلية والالتحاق بالكيان الإسرائيلي الذي يحكم مدن الضفة الغربية وقطاع غزة. علماً أن إسرائيل عندما تقدم القدس إلى الرأي العام الإسرائيلي فأنها تقدمها على أنها جزء مهم من دولة إسرائيل تخضع لجميع أحكامها، لذلك نجدها تتبع سياسة قاسية في فرض القانون على الفلسطينيين في القدس الشرقية بهدف إجبارهم على القبول بالسيطرة الإسرائيلية.

وقد اتخذت إسرائيل خطوات عدة كمصادرة الأراضي، وإهمال الخدمات البلدية وعمليات التخطيط والبناء، والاستيطان المكثف لأجزاء القدس الشرقية. واليوم يعيش 140 ألف فلسطيني في تلك الأجزاء بينما يبلغ عدد اليهود في تلك المناطق 170 ألف نسمة. وقد عمدت إسرائيل على تغيير بنية المدينة كتطويقها بضواحي يهودية، وإقامة أحياء يهودية داخلها وإنشاء مؤسسات حكومية إسرائيلية على الأراضي التي احتلتها في حزيران 1967، على الرغم من أن القدس الشرقية في القانون الدولي هي أراض محتلة، وبالتالي لا يجوز للدولة المحتلة أن تضمها أو تغير معالمها.

ومن هنا فإن إسرائيل ترفض التكلم عن ضم القدس الشرقية،وتصر على استخدام عبارة دمج القدس في منطقة الإدارة البلدية، وهي مستمرة في سياستها لخدمة مصالحها القومية والعنصرية فعمدت إلى تصعيد حملة تهويد القدس الشرقية،وازدادت وتيرة مصادرة منازلها وتغيير واقعها الجغرافي الديمغرافي وتشويه معالمها الدينية والمسيحية، علماً أن قضية القدس هي من القضايا المؤجلة للمرحلة النهائية وقد نصّ الاتفاق صراحة على عدم إجراء أي تعديلات عليها خلال المرحلة الانتقالية وكان ذلك معززاً بضمانات أمريكية. [1]

[1] موقع أجراس العودة http://www.ajras.org

ومن هنا نجد أن قضية القدس وبعد مضي ما يقارب ثمانية عشر عاما على تطبيق اتفاق أوسلو،ما تزال معقّدة يصعب فصلها وتقسيمها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في ضـــوء المتغيرات التي أحدثتها إسرائيل، وكان أقصى ما طرحه المفاوض الإسرائيلي على المفـــاوض الفلسطيني في محادثات كامب ديفيد الثانية عام 2000 م هو تقسيم القدس لما هو فوق الأرض " الحرم القدسي" للفلسطينيين، وما هو تحت الأرض للإسرائيليين.

إن المتتبع للسياسات الإسرائيلية في مدينة القدس وما تعلنـــه الحكومـــات الإســـرائيلية المتعاقبة يجد أن إسرائيل بسياساتها في مدينة القدس لا تهدف إلى تقسيم المدينة بقدر ما تهـــدف إلى جعل عملية التقسيم قضية مستحيلة.

الاستيطان

سجل العام 2011 وخلال فترة حكومة نتنياهو ذروة النشاط الاستيطاني، حيث تصـــاعد هذا النشاط لسد الفجوة خلال فترة تجميد الاستيطان في العام السابق واستغلال الوضع العربـــي والدولي لفرض الحقائق على الأرض، إذ يطالب نتنيـــاهو الفلســـطينيين العـــودة إلـــى طاولـــة المفاوضات دون شروط مسبقة. وقد شهد العام 2011 اكبر نشاط استيطاني منذ توليه الحكومـــة حيث تشير معطيات حركة السلام الآن أن نسبة الاستيطان ارتفعت بنسبة 20% حيـــث بـــدأت الحكومة ببناء 1850 وحدة سكنية خلال العـــام 2011 فـــي المســـتوطنات،35% منهـــا فـــي المستوطنات المعزولة خارج خطوط الجدار الفاصل.[1]

وفي تقييم لموضوع المفاوضات مع الفلسطينيين من قبل المجتمع الإسرائيلي أشار 54% من المستطلعين أن أداء الحكومة كان جيدا أو جيد جدا بينما عارض 58% منهم لقـــاء تســـيفي لفني مع أبي مازن في شهر تشرين الثاني في الأردن. وتدل هذه النتائج أن المجتمع الإسرائيلي يدعم موقف نتنياهو في المفاوضات وهو أحد العوامل التي تمـــنح الحكومـــة القـــوة الداخليـــة للاستمرار في نهجها السياسي نحو حل الصراع مع الفلسطينيين، وهذا ما ينسجم مـــع موقـــف

[1] **تقرير مدار الاستراتيجي** مرجع سابق 2012 صفحة 53

غالبية الشارع اليهودي "70%" الذين يعتقدون أن المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين لن تؤدي إلى سلام بين الطرفين. وتأسيساً على ذلك فإن غالبية المجتمع يؤيدون نهج نتنياهو نحو الصراع وليس الحلّ. ويعتقد "58%"من اليهود أنّ المصلحة الإسرائيلية لا تتطلب إقامة دولة فلسطينية في هذه المرحلة، كما يعتقد "79%" منهم أن القيادة الفلسطينية غير قادرة أيضا على الوفاء بتعهداتها في السلام مع إسرائيل، وهذا ينسجم مع حكومة نتنياهو. وفي استطلاع قامت به مبادرة جينيف في حزيران 2011 فقد أبدى 57% من الإسرائيليين رغبتهم بالدخول في مفاوضات مع العرب، كما عارض 48% منهم انسحابا من الأراضي الفلسطينية والتنازل عن الأحياء العربية في القدس ودخول لاجئين إلى إسرائيل أو عمل ترتيبات أمنية، وعارض 53% منهم التوصل إلى اتفاق مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وخلال العام 2011 نجحت إسرائيل في استمالة الشارع الإسرائيلي اتجاه سياستها ومواقفها؛ ففي شهر شباط 2011 أشار حوالي 90% من الإسرائيليين إلى أن سياسة حكومة الاتجاه إلى عملية السلام تهدد الأمن القومي الإسرائيلي بينما أشار 70% في شهر كانون الأول 2011 أنهم لا يعتقدون بإمكانية تحقيق سلام مع الفلسطينيين، وهذا ينسجم ويتلاءم مع موقف حكومة نتنياهو بإدارة الصراع على المدى البعيد وليس حله.[1]

أما الفلسطينيون فيعتقدون ".. بأن هذا السيناريو هو المفضل لإسرائيل التي تفكر بشكل موجه أساسا نحو تحقيقه، وتستمر في هذا السيناريو باتخاذ المفاوضات حسب معايير "خارطة الطريق". وهي تستفيد من حالة الجمود في المفاوضات وتعدها وسيلة لإخفاء معالم استمرار الاحتلال والتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية بالتدريج.

وهناك دوافع أخرى لدى إسرائيل للسير في هذه السياسة منها مواصلة الحصول على الأرباح المالية نتيجة لاستمرار الاحتلال، ومن المرجح أن تبقى الحكومة الإسرائيلية الضعيفة التي تعيش حالة من الجمود على هذا السيناريو وذلك لعدم وجود توافق إسرائيلي بشأن البدائل

[1] **تقرير مدار الاستراتيجي** 2012،المشهد الإسرائيلي 2011،ص71-73

الأخرى. وتأمل إسرائيل أن يتعب الفلسطينيون في نهاية المطاف من نضالهم ويقبلون بواحد من السيناريوهات المبينة لاحقا وتستطيع إسرائيل في هذه الأثناء التعايش مع الوضع القائم " [1].

لقد اعتمدت استراتيجية نتنياهو عام 2011 على النقاط التالية:

1- العودة إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة كما تريد إسرائيل أو العودة إلى المفاوضات من أجل المفاوضات كما حدث خلال محادثات عمان 2012 حيث كان هدف المفاوضات من أجل كسب الوقت دون أي نتيجة على مستوى المطالب الفلسطينية أو الدولية. وفي الوقت نفسه قامت الحكومة الإسرائيلية بتصعيد الاستيطان في الضفة الغربية عموما وفي القدس خصوصا بهدف الاستمرار في وضع حقائق على الأرض لكي تعوض ما فاتها من بناء بسبب التجميد الجزئي للاستيطان الذي كان في العام 2010.

2-بدأ يتبلور في صفوف اليمين الإسرائيلي توجه بضم المناطق "ج" إلى إسرائيل والتعامل مع السلطة كدولة مؤقتة، والتعامل مع الوضع الحالي كوضع نهائي، والتنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل التي تقيم عليها السلطة الوطنية هو الرد على الخطاب الذي يطالب بدولة ثنائية القومية والاستمرار في عدم الوصول إلى تسوية خصوصا وأن منطقة "ج" تشكل 60% من الضفة الغربية وتحتوي على 100% من المستوطنات وبضعة آلاف السكان الفلسطينيين.[2]

فالاستيطان يشكل عقبة اساسية في أي تحرك سياسي, ومن المؤكد اليوم ان الحكومات الاسرائيلية اصبحت تتعامل مع الاستيطان وتوسعته كهدف استراتيجي, وذلك لتحقيق هدف مركزي الا وهو منع قيام دولة فلسطينية مستقلة من الناحية الواقعية والعملية.

---

[1] استعادة زمام المبادرة،الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي تقرير من إعداد الفريق الفلسطيني للدراسة الإستراتيجية،آب 2008،ص35 www.palestinestrategygroup.ps

[2] **تقرير مدار الاستراتيجي** 2012،ص33-34،مرجع سابق

لقد انشغل العديد من الباحثين والمهتمين بعملية السلام على مدار السنوات السابقة, في البحث عن حل يرضي الطرفين فما يخص الحفاظ على الاستيطان, واقامة الدولة الفلسطينية المتسقلة وقد برزت العديد من الاسئلة التي لم يوجد لها حل لغاية يومنا هذا وما زالت برسم السؤال وتعتقد الباحثه انها جميعا اسئلة تدلل على عدم جدوى حل الدولتين على نفس الاسس التي تقوم عليها المفاوضات الان, ومن ابرز هذه القضايا :

اولا: التواصل الجغرافي بالنسبة للدولة الفلسطينية, فالمستوطنات تقطع اوصال الضفة الغربية الى ثلاث مناطق .

ثانيا : التوسع الجغرافي والديمغرافي للمتسوطنين والمستوطنات مستقبلا.

ثالثا: مسألة السيادة, فلمن ستكون السيادة على المستوطنين والمتسوطنات في الضفة الغربية , وماهي طبيعة علاقة المستوطنين والمستوطنات بالدولة الفلسطينية المستقلة,

هذه الأسئلة جميعا مضافا لها العديد من الأسئلة الاخرى تشكل اليوم حجر عثره امام أي حل يخص الاستيطان وقيام دولة فلسطينية مستقلة ومن هنا نجد ان نموذج الدولة الوحدة يتيح حلا مثاليا كذلك لهذه القضية.

المبحث الثالث

العقبات والتحديات التي تواجه نموذج الدولة الواحدة

رغم ما يبدو من قبول نظري لفكرة الدولة الواحدة فلسطينيا وهذا يعود لسببين رئيسيين: الأول: عدم التنازل عن أي جزء من تراب فلسطين، كما يفترض ذلك حل الدولتين الذي يتطلب الاعتراف بإسرائيل مما يعني تنازل الفلسطينيين عن 78% من مساحة فلسطيني الانتدابية وهي المعروفة باسم إسرائيل اليوم.

الثاني: إن حل الدولة الواحدة يبدو أكثر سهولة ويسر في حل الإشكاليات العالقة اليوم بين الجانبين، وبالذات ما يخص قضايا الشعب الفلسطيني، كاللاجئين، والقدس، والدولة، والمستوطنات.

وعلى الرغم من ذلك نجد أن مشكلة الحل اليوم لا تكمن في النموذج المتبع، بمقدار ما هي تتعلق بمواقف الحكومات الإسرائيلية، التي ترفض الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وبالتالي فان إسرائيل، وضعت من الشروط ما يحول دون إمكانية تطبيق أي نموذج للحل، لا حل الدولتين، أو حل الدولة الواحدة.

وعلى الرغم من أن الحلّ يعدّ – تقريباً– مقبولاً، إلا أنه يواجه العديد من الإشكاليات من الاسرائيلين، وهذا يعتبر في غاية الأهمية من أجل تطبيق هذا النموذج، ومن أبرز هذه الإشكاليات ما يلي: الاشكاليات الايديولوجيه, والسياسية, الاشكالية الاقتصادية, اشكالية التحولات الدينية والسياسية داخل اسرائيل والمجتمع الاسرائيلي.

المطلب الاول : العقبات الايدولوجيه والسياسية

الإشكاليات الأيديولوجية

المشكلة الديمغرافية: إن الهاجس الديمغرافي يشكل عقدة المشاكل لدى الإسرائيليين ومستقبلهم، وذلك نتيجة للقلق من استمرار الهجرة المعاكسة للخارج، حتى إنهم يصفون المشكلة

الديمغرافية بالشيطان. ففي بحث أجراه معهد بحوث القدس، جاء فيه أن إسرائيل سوف تفقد الأغلبية اليهودية عام 2035 وسيتساوى العرب و اليهود حيث بلغ عدد سكان إسرائيل حتى عام 2009 وفقا لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي 7,509,05 نسمة يشكل اليهود نسبة 75,4% من عدد السكان، أما عرب الداخل فيشكلون 20,3% وهناك 4,3% أصحاب ديانات أخرى، أما عدد الفلسطينيين وفقا للإحصائيات الصادرة عن مكتب الإحصاء الفلسطيني فقد بلغ عددهم (10,9) مليون نسمة علما أن أكثر من نصف الفلسطينيين يعيشون في الشتات بينما يتواجد 3.99 مليون في الأراضي الفلسطينية منهم 62.1% في الضفة الغربية وبالأرقام 2.484مليون نسمة و 37,9 في قطاع غزة وبالأرقام 1,516 مليون –ومن مجموع عدد السكان في إسرائيل وفقا لمركز الإحصاء الإسرائيلي 1,300 مليون في مناطق 1948 و 2,50 ألف في القدس الشرقية و 22 ألف في هضبة الجولان السورية."[1]

"وفي اجتماع عقد في أسدود للبحث في موضوع الهجرة و الاستيعاب أكد نتنياهو أنه سيعمل على تهجير مليون يهودي من دول الكتل الشرقية وأثيوبيا و أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية إلى إسرائيل لمواجهة الزيادة الديمغرافية للفلسطينيين. ويؤكد أنه يحلم بأن هذه الهجرة ستحول إسرائيل إلى دولة عظمى، وعلّقت إذاعة الجيش الإسرائيلي في 2010/1/26 على ذلك قائلة إن رئيس الوزراء الأسبق أرائيل شارون وعد بالمليون مهاجر إلا أن وعده لم يتحقق[2].

إن ما يقلق إسرائيل إضافة إلى مشكلة الديموغرافيا هو الهجرة اليهودية إلى دول أخرى،إذ إن من بين (750) ألف إلى مليون يهودي من حملة الجنسية الإسرائيلية يقيمون بشكل دائم خارج إسرائيل، ووفقا للإحصائيات الإسرائيلية الرسمية فإن (22) ألف إسرائيلي يهاجرون من إسرائيل سنويا، ويعود إليها سنويا أقل من (11)ألف، وفي إحصائية أخرى تبين أن نحو (2.5) مليون إسرائيلي يحملون جنسيات مزدوجة، وجوازات سفر الدول التي هاجروا منها،

---

[1] السعدي،غازي،دولة فلسطينية أم دولة ثنائية القومية
Http://www.alarabeya.net/prent.asp?f=3475004622htm29-6-2011

[2] المرجع السابق.

ووفقا للاستطلاع للرأي العام الإسرائيلي فإن نصف الإسرائيليين يستبعدون الهجرة لدول أخرى من منطلق الخطر على مستقبل الدولة العبرية وما يطلقون عليه القنبلة الديمغرافية[1].

إن التحدي الآخر الذي يواجهه حل الدولة الواحدة يتمثل في أهداف وأساليب الإستراتيجية الإسرائيلية العليا، التي ترى وتؤمن بأن هذا الحل سيعمل على تدمير دولة إسرائيل وهذا ما أكدته جميع البرامج الصهيونية التي تخدم المصالح العليا للدولة ولا سيما حين يقدم هذا البرنامج أو يعرض حلا للقضية الفلسطينية فيبدو البرنامج غير منسجم مع الإستراتيجية الإسرائيلية العليا.

إنّ أيّ تغيير في طبيعة إسرائيل الصهيونية الاستيطانية التوسعية، هو تغيير في طبيعة وجودها وواقعها وإيديولوجيتها. لذا فقد كان هناك شبه إجماع إسرائيلي باعتبار شعار تصفية الدولة الصهيونية والمؤسسات الصهيونية هو بإقامة الدولة الديمقراطية العلمانية التي يتساوى فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون وهو تدمير لإسرائيل وللمجتمع الإسرائيلي والوجود الإسرائيلي."[2]

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية عائقا يقف أمام حل الدولة الواحدة, فالرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها المجتمع الاسرائيلي, وكذلك الفروق الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة في مستويات الحياة بين المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني،إذ إن المجتمع الفلسطيني يعاني من أزمة اقتصادية ويعتمد على الدول المانحة والدول الصديقة والمساعدات الخارجية،وهو مجتمع فقير ركيك البنية الاقتصادية يفتقر للموارد، بينما إسرائيل تتمتع بدخل قومي مرتفع، وتجني أرباحاً مالية عالية، وتحقق دخلاً مرتفعاً جدا لمواطنيها، وقد نجحت في استثمار قواها البشرية ومواردها الاقتصادية وتوفير أنماط حياة متطورة على مستوى العالم.

---

[1] السعدي،غازي، **دولة فلسطينية أم دولة ثنائية القومية**، مرجع سابق.

[2] شفيق، منير: **من اتفاق أوسلو إلى الدولة ثنائية القومية**، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان،1999،ص72

"إن إسرائيل ليست دولة قومية اعتيادية بل مشروع اقتصادي جماعي نجح في جني الربح الكبير وتحقيق مستويات دخل مالية تعتبر الأعلى في العالم، وتوفر أنماط حياة تليق بالمجتمعات الغربية المتطورة وفي المقابل فإن المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة ركيك البنية الاقتصادية شحيح الموارد فقير لذلك فإن الإسرائيليين شعباً وأفراداً ينظرون إلى كل حل سياسي يفقدهم السيطرة على ثرواتهم المالية ونظامهم الاقتصادي على أنه سلب مباشر للامتيازات التي حظوا بها على مدار السنين "[1].

إن حل الدولة الواحدة يعني للإسرائيليين تقاسم الموارد الاقتصادية ومشاطرة الدخل القومي بينهم وبين الفلسطينيين جميعا، وكلها عوامل تتناقض مع العقلية الإسرائيلية العنصرية المهيمنة. إن العامل الأهم بين تلك العوامل الذي يمكن له أن يسهم في تحقيق الدولة الواحدة هو وقف الدعم الدولي الذي يتمتع به المشروع الصهيوني خصوصا من أمريكا وأوروبا ودول أخرى مثل الصين واليابان وكندا، حيث تعدّ أوروبا المصدر الأكبر لإسرائيل، وهي السوق الثاني لمنتجاتها بعد الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري للمشروع الإسرائيلي حيث الدعم المعنوي والمادي تمنعان كل محاولة للانتقاص من شرعية الحلّ، لأن إسرائيل تستغل دعم العالم لها وبخاصة أمريكيا وأوروبا، لذا تضع حواجز أمام أي مشروع سياسي لا ترضى عنه. هذا الدعم الأوروبي والأمريكي عامل مهم في دعم حل الدولة الواحدة الذي يقوم على الدمج وتحويله إلى مشروع فكري واقعي مقبول لدى كافة الأطراف لتطبيقه في المستقبل"[2].

كذلك لا يمكن استثناء العنصر الاقتصادي من وجه النظر الفلسطينية , حيث ان الفلسطينيون يعتبروا ان الاقتصاد الإسرائيلي نهض على أنقاض الاقتصاد الفلسطيني, كذلك فأن الدمار الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني يعود الى الاحتلال الإسرائيلي.

---

[1] جمال، أمل: ***الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية***، **مجلة الآداب**، ص15، 11\12\2009

[2] المرجع السابق، ص 20

المطلب الثالث: اشكالية التحولات اليمينية والسياسية داخل اسرائيل

تعيش اسرائيل وبالذات منذ عام 1977 جملة من التحولات الدرامية التي قلبت المجتمع والحياة في اسرائيل رأسا على عقب,[1] وفي نفس الوقت باتت هذه التحولات تشكل عقبة وعائقا امام أي حل وبالذات حل الدولة الواحدة, ويقف على رأس هذه التحولات, التوجه نحو اليمين, وتسارع موجات التدين السياسي, والذي بات يقولب الاهداف الدينية في شكل مطالب سياسية, مثل تزايد نفوذ الاحزاب الدينية, يهودية الدولة, تراجع المبادى الديمقراطية داخل المجتمع الاسرائيلي, والحقوق التاريخية لليهود في فلسطين....الخ

لذا فأن هذه المدخلات الجديدة في السياسية العاة الاسرائيلية تشكل حجر عثرة لاي حل سياسي, وبالذات حل الدولة الواحدة الذي نحن بصدد مناقشته .

تزايد نفوذ الأحزاب الدينية

إن تنامي الأحزاب الدينية وانزياحُها نحو اليمين المتطرف وتمتعها بقوة انتخابية كبيرة وتبنيها مشروع إسرائيل الكبرى من العوائق الأساسية والتحديات التي تقف أمام كل الحلول التي تطرح لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وتشير استطلاعات الرأي الإسرائيلية أن عددا متزايدا من الإسرائيليين صار يتحول بأشكال متعددة في الأعوام الأخيرة نحو الإيمان الديني.

ويحاول فارشا فسكي تفسير الانزياح الأيديولوجي للأحزاب الدينية نحو اليمين وتحالفها مع اليمين القومي ورفضها لكل ما يتماهى مع اليسار، ليس فقط فيما يتعلق بقضايا المجتمع بل أيضا فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي؛ فاليهود الأرثوذكس من الاشكناز والسفارديم صاروا يتخلون شيئا فشيئا عن سلوكهم المسالم ليصبحوا أكثر قسوة وعدوانية اتجاه الفلسطينيين والدول العربية،لذا فالقدسية التي تتمتع بها الأرض في نظرهم تمنع بالمطلق من أي تنازل عن

[1] يعتبر عام 1977 انقلابا في اسرائيل حيث انه لاول مره يفوز حزب الليكود على حزب العمل في الانتخابات العامة للكنيست الاسرائيلي .

أي جزء من الأرض الفلسطينية بما فيها الانسحاب من الضفة الغربية والإبقاء على المستوطنات." [1]

يهودية الدولة ومطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي

بعدما أجهزت القيادة الإسرائيلية على نموذج حل الدولتين ذهبت إلى وضع العراقيل التي تحول دون تطبيق حل الدولة الواحدة، وكان أبرز المدخلات التي تم تبنيها إسرائيليا مفهوم الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.فالاعتراف بها يحول دون تطبيق مفهوم الدولة القومية، وبالتالي لا يمكن الحديث عن دولة لمواطنيها، سواء كانت دولة ثنائية لقومية أو 11دولة لكل مواطنيها، كما أن الحديث عن الدولة اليهودية يلغي فكرة الشعب الواحد والروابط الواحدة والتاريخ الواحد.

لذا فان موضوع الدولة اليهودية هو من التحديات التي تقف عائقا أمام الحلول السياسية، سواء كان حل الدولة الديمقراطية الواحدة، أو حل الدولتين. لان موضوع الاعتراف بالدولة اليهودية كمفهوم في الساحة الدولية له أبعاد واسعة، وتعني عمليا التنازل عن حق اللاجئين في العودة إلى دولتهم التي هجروا منها، علاوة على عدم الاعتراف بحق المواطنة، كذلك فإن الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية يلغي النموذجين، فالفلسطينيون لا يستطيعون أن يتجاهلوا حق العودة، وفي نفس الوقت لا يمكن بناء أي حل اندماجي إلا على فكرة المواطنة.

وبالتالي فإن موضوع الاعتراف بالدولة اليهودية، يثير العديد من التساؤلات سواء فيما يخص الطبيعة الدستورية للدولة، أو الطبيعة الديمقراطية، فهل الدولة سيتم الاعتراف بها على أنها دولة الشعب اليهودي بمعنى أن مواطنيها هم اليهود فقط، أم أن بها مواطنين من الدرجة الأولى وهم اليهود ومواطنين من الدرجة الثانية وهم العرب، أم أن الاعتراف بيهودية الدولة يعني أن الدولة دستوريا ستكون يهودية. "[2]

---

[1] زريق، رائف: ***الدولة اليهودية مرة أخرى*. مجلة الدراسات الفلسطينية** عدد 84، خريف 2010، ص،103_104

[2] في **معنى الدولة اليهودية**، مجموعة من الباحثين إعداد وتحرير هنيدة غانم، أنطوان شلحت، إصدار مركز مدار رام الله 2011 ص141،142

تراجع تأييد المبادئ الديمقراطية داخل المجتمع الإسرائيلي وتنامي دور القوى غير الديمقراطية داخل الطبقة السياسية والنخب التي تقوده: تتجلى ظاهرة تراجع الديمقراطية في الأزمة التي بات يشهدها النظام السياسي في إسرائيل منذ عدة أعوام ومن تجلياتها سيطرة القوى اليمينية على النظام السياسي في إسرائيل، وانحسار القوى الليبرالية اليسارية.وهذا كان له أثره في الحياة السياسية الإسرائيلية فيما يخص سؤالي المساواة والمواطنة.[1]

وحسب تحليل ماهر الشريف، فان مرد ذلك يعود إلى عدة أسباب، أبرزها:تعمق علاقة النخب السياسية بالنخب الاقتصادية، وهو ما عرف بعلاقة السلطة بالمال والتي تتجسد في قيام النخب الاقتصادية بضخ الموارد للأحزاب وجهاز الانتخابات، وبالمقابل تقوم النخب السياسية بتقديم التسهيلات غير القانونية للنخب الاقتصادية في كافة المستويات والميادين، بالإضافة إلى تطور العلاقة بين النخب السياسية والنخب القضائية؛ إذ وصلت إلى المس بشكل خطير بمبدأ الفصل بين السلطات، وتقلص دورها باقتلاع الفساد الذي استشرى بين أعضاء النخبة السياسية مما أدى إلى تولد شعور عام لدى الجمهور الإسرائيلي بكون النظام السياسي فاسدا، وبأن هناك شرخا عميقا بين النخبة السياسية المسيطرة والجمهور العريض. وبحسب بعض المحللين فإن انهيار ثقة الجمهور بمؤسسات النظام الديمقراطي بات يمثل مصدر خطر جسيم على استقرار السلطة في إسرائيل. إن أزمة الثقة بالقيادات السياسية والنظام السياسي تشكل حجر عثرة في اتخاذ قرارات حاسمة ومصيرية.كذلك تأييد الجماعات الدينية والروسية للأحزاب القومية على حساب تأييدها لحزب العمل، والأحزاب اليسارية والليبرالية.[2]

---

[1] زريق، رائف: **الدولة اليهودية مرة أخرى**، مرجع سابق ص.104

[2] الشريف، ماهر: ***كيف انزاح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد*. مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 21، عدد 84، صفحة90 -95

النتائج والتوصيات

النتائج

خلصت الدراسة بالعديد من النتائج التي نوضحها على النحو الآتي:

أولا: إن إسرائيل لا تريد مقترح حلّ دولة واحدة، ولا حلّ دولتين؛ بل تريد العودة إلى المفاوضات وبدون شروط مسبقة. إن استراتيجية حزب اليمين المتطرف هي العودة إلى المفاوضات من أجل المفاوضات ومن أجل كسب الوقت لمواصلة سياسة الاستيطان والتوسع، والسيطرة على مزيد من الأرض الفلسطينية، وبالتالي إبقاء الوضع الراهن كما هو، وتترجم ذلك في مجموعة من الادعاءات الإسرائيلية بعدم وجود شريك فلسطيني للمضي في عملية السلام بالإضافة إلى تبني إسرائيل حملة إعلامية ضد السلطة الفلسطينية بعدم جديتها بعملية السلام وعملية المفاوضات.

ثانيا: على الرغم من أن مقترح حلّ الدولة الواحدة، يبدو أكثر قبولاً اليوم فلسطينيا،إلا أنه قبول ناتج من التعثر المستمر في عملية السلام وتوقف المفاوضات وغياب أفق الحل السياسي وقد يكون أخفّ المصائب رغم أن ذلك لا ينفي عنه السوء والأذى، فهو أولا وأخيراً ينبع من قناعة ورغبة جامحة كحلم الدولة المستقلة.

ثالثا: على الرغم من أن حلّ الدولة الواحدة يبدو من الناحية النظرية أسهل وأكثر قبولاً إلا أنه، يحمل في جذوره العديد من العقبات والتحديات التي تواجهه والتي لا تقل عن التحديات التي واجهت حل الدولتين.

رابعا: إن الحديث عن النموذج، سواء الجنوب أفريقي أو السويسري، في حل القضية الفلسطينية يبدو أنه يتجاوز أهم معضلة تتمثل في أن القوى السياسية في جنوب أفريقيا كانت أصلا غير مختلفة على الدولة وطبيعتها، وإنما الخلاف على الدور التوزيعي للدولة، وهذا عكس ما هو موجود في الصراع العربي الإسرائيلي.

خامسا: إن ديناميكية التطورات وخاصة الصعود المتنامي لقوى اليمين الديني واليمين القومي في المجتمع الإسرائيلي تحول دون البحث عن حلول، وإنما تذهب نحو تكريس الاحتلال، أكثر منها في البحث عن حلول سياسية للصراع.

سادسا: إن ما هو مطروح اليوم وتعمل إسرائيل على تثبيته هو إدارة الصراع أو تغيير مكوناته، فالمطروح إسرائيليا يتمثل في إحدى فكرتين: فكرة الكانتونات وتوسيع صلاحيات السلطة الفلسطينية، أو فكرة الانسحاب من طرف واحد، ووضع السلطة الفلسطينية أمام تحدي إدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

سابعا: يعتبر البحث أنه على الرغم من المعوق الإسرائيلي إلا أن الانقسام السياسي الفلسطيني يحول دون إمكانية تطبيق أي حل للقضية الفلسطينية في المنظور القريب على الأقل.

التوصيات

1- على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تبادر إلى إعلان صادق وصريح لفشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وفشل حل الدولتين في ظل تعنت إسرائيل وتنكرها لكل الاتفاقيات التي وقعت مع الجانب الفلسطيني, وفي ظل الدعم الدولي والانحياز الأمريكي اللامحدود المؤيد لسياسات إسرائيل وتغاضيها عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمته حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته على أرضه بما يضمن العدل والمساواة.

2- على كافة الأحزاب والحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بكل مكوناته العمل الحثيث على إنهاء الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، وبناء موقف سياسي موحد ووضع استراتيجية وطنية وبرنامج متكامل قادر على مواجهة التحديات التي تفرضها إسرائيل على الأرض. إن استعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام وبناء موقف سياسي فلسطيني موحد والعمل الدؤوب على توليد ضغط كفيل بتحقيق المصالحة الوطنية ودعم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة التعددية والديمقراطية والمشاركة السياسية وعزل كل القوى ذات المصالح المرتبطة

باستمرار وضع الانقسام في الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمل على رفض انتهاكات الحريات العامة المتصاعدة من جميع أطراف النزاع وبناء برنامج سياسي واقتصادي متكامل يجيب على الأسئلة التي يطرحها الجمهور الفلسطيني، سواء على مستوى الرأي العام الشعبي أم على صعيد القوى السياسية أم المؤسسات المدنية.

3- على كافة الأحزاب والفصائل والقوى السياسية الفلسطينية التوجه لتطوير استراتيجية فلسطينية موحدة وشاملة، من شأنها تعزيز الخطاب السياسي الفلسطيني ليكون الخطاب السائد، وصياغة برنامج وطني متفق عليه مع أهداف واضحة وأدوات للتنفيذ تفرض إيجاد معادلات سياسية جديدة ومبتكرة لتقويض المشروع الصهيوني بتعبيراته الأيديولوجية العنصرية وبمظاهره العدوانية لتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته التي تتجاوب مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتأكيد على استراتيجيات البناء والتطوير السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والثقافي.

4- السعي لدى الولايات المتحدة الأمريكية وأطراف الرباعية الدولية وروسيا الاتحادية والصين بخاصة إلى استصدار اعتراف رسمي بالدولة الفلسطينية المستقلة ووضعهم أمام مسؤولياتهم التاريخية؛ لفرض حل دولي ملزم لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية التي تضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

5-وضع المجتمع الدولي بمكوناته الاساسية لعقد مؤتمر دولي لإقرار حل للقضية الفلسطينية يستند إلى مرجعية القرارات الشرعية الدولية وإلى النتائج التي انتهت إليها المفاوضات السابقة بين أطراف النزاع مع ضمان تحويل قرارات المؤتمر إلى مجلس الأمن، واتخاذ ما يلزم لحمل الأطراف المتنازعة على احترام بنود التسوية كلها وتنفيذها.

6- وضع الأمة العربية والإسلامية أمام مسؤولياتها التاريخية والأخلاقية والدينية من فلسطين والأماكن المقدسة بصفتها أمانة في أعناقهم، ووقف جميع أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني

الذي لا يحترم عهوده ومواثيقه واتفاقياته وتعزيز كل ما هو ايجابي، والارتقاء لمستوى التحدي والتسلح بمرجعية عربية وإسلامية تلزم إسرائيل وأمريكا بحدود الدولة وسيادتها وأمنها وحق تقرير مصيرها ووقف مسلسل الانهيار الذي يتعرض له المشروع الوطني الفلسطيني.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

أبو زيد، زيد: **حل الدولة الواحدة يحفظ الحق المقدس في العودة...فليس في الأمر ما يدهش.**

الأشهب، نعيم، **قضايا سياسية فلسطينية**، دار الشوير للنشر، رام الله. ط1، 2001.

تاريخ فلسطين، بدون كاتب، وتاريخ.

الحمد، جواد وآخرون: **المدخل إلى القضية الفلسطينية.** ط2، عمان، 1997.

الخالدي، رجا: **حل الدولة الديمقراطية كمشروع سياسي نضالي.** المحاضرة التي ألقيت في مؤتمر حيفا الثاني من أجل حق العودة والدولة العلمانية الديمقراطية.

الخالدي، كمال: **فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين خيار سياسي مطروح،أم تطور تراكمي مقصود** موقع الأفق الاشتراكي

الدولة **الفلسطينية، وجهات نظر إسرائيلية وعربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط.1 بيروت 1999.

سعيد، ادوارد: **أوسلو 2 سلام بلا ارض.** دار المستقبل العربي، 1995.

شراب، يسري: **كتاب 5 ثنائية القومية فلسطين المحتلة.**

شفيق، منير: **من اتفاق أوسلو إلى الدولة ثنائية القومية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،1999.

صالح، محسن محمد: **فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** مركز الإعلام العربي ط1، 2003.

العارف، عارف: **نكبة فلسطين والفردوس المفقود**، دار الهدى للنشر، ط2، 1992.

عثمان عثمان وآخرون، **دراسات فلسطينية**. نابلس، 2011.

عنبتاي، خالد: **دولة جميع المواطنين، دولة ثنائية القومية**، الحوار المتمدن العدد 258-9-3-

فرسون، سميح: **فلسطين والفلسطينيون**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2003.

فلسطين والقضية الفلسطينية منشورات جامعة القدس مفتوحة عمان، 2010.

في **معنى الدولة اليهودية**، مجموعة من الباحثين إعداد وتحرير هنيدة غانم، أنطوان شلحت، إصدار مركز مدار رام الله 2011.

كوانت، وليم: **عملية السلام، الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي الاسرائيلي منذ عام 1967**، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1994.

الكيالي، عبد الحميد وآخرون: **إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015**م. مركز دراسات الشرق الأوسط. الطبعة الأولى.عمان. 2008م.

كيالي، ماجد: **الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية**

المجلس الوطني الفلسطيني، **الدولة الفلسطينية واقع وأفاق ممارسة الاستقلال والسيادة**، دار الكرمل للنشر والتوزيع عمان، 2000.

مصالحة، عمر: **السلام الموعود،الفلسطينيون من النزوع إلى التسوية**، دار الساقي، بيروت، ط1. 1994.

معهد كارنجي للسلام. ناثان جي براون، **هل يبني الفلسطينيون دولة**.2010

الموسوعة الفلسطينية، ج1، ط1، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1994.

موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، تحرير محمد شتيه، المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية.

نوفل، ممدوح: **قصة اتفاق أوسلو**، الأهلية للنشر والتوزيع عمان، ط1، 1995.

نوفل، ممدوح، **البحث عن الدولة**، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله ط1 2000.

التقارير والمجلات والقرارات

الاعتراضات الأربع عشر التي قدمتها حكومة شارون على خارطة الطريق.

تصريحات الرئيس الفلسطيني المختلفة والتي احتوتها اغلب خطاباته، (خطاب الرئيس في الأمم المتحدة سبتمبر 2011، خطاب الرئيس في الأمم المتحدة سبتمبر 2012)

التلويح الفلسطيني بحل دولة "تهديد أم يأس " 8-7-2010

جمال، أمل: ***الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية***، **مجلة الآداب**، ص15، 2009\12\11

جمال، امل: ***حل الدولة الواحدة، افاقه ومحدوديته***، **مجلة الآداب**، 2009.

خطة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية

زريق، رائف: ***الدولة اليهودية مرة أخرى***. **مجلة الدراسات الفلسطينية** عدد 84، خريف 2010.

الشريف، ماهر: ***كيف انزاح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد***. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 21، عدد 84.

قرار التقسيم لعام 1947 رقم (181).

مجلة تسامح، مركز رام الله لحقوق الإنسان العدد 29 السنة الثانية حزيران 2010.

مفهوم **الخطر الديمغرافي في الخطاب الإسرائيلي**، مركز مدار للدراسات الإسرائيلية.رام الله.2012/2/26م.

المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والسيادة الوطنية بيروت 1999.

نص ***رسالة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو*** بتاريخ 2012/4/15، **مجلة الدراسات الفلسطينية.** مجلد 32 عدد 91 صيف 2012.

نعيرات، رائد: ***التوجهات السياسية لحكومة نتنياهو 2009-2010 وأثرها على العملية السلمية*.مجلة جامعة الخليل للبحوث**، مجلد 6، عدد، 2 كانون الاول 2011.

الجرائد

جريدة الحياة.2009/6/5.خطاب الرئيس الامريكي باراك اوباما في جامعة القاهرة.

جريدة القدس.3/17 2012. قريع يدعو إلى حل الدولة الواحدة بدل حل الدولتين.

المراجع الأجنبية

Karin Aggestam, Reframing Arab-Israeli Conflict. israel Palestinian Negotiations (1988-1998K)

League of Arab States Sumit conference Resolution , Khartoum, 1 September, 1967. Documents on Palestine.

Provisional State council, **Proclamation of Israeli Independence**. Tel.aviv.14.may.1948. Documents oN Palestine.

Regan peace Plan،Clifornia , 1, September, 1982.Documents On Palestine.Vol.111.

US President harry s. Truman , statement recognizing the new Jewish State 14 May 1948. Documents on Palestine.

المراجع الالكترونية

استعادة زمام المبادرة،الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي تقرير من إعداد الفريق الفلسطيني للدراسة الإستراتيجية،آب 2008،ص35 www.palestinestrategygroup.ps

الأسطل كمال. إعلان الدولة الفلسطينية قضايا تحتاج إلى رؤية وحسم. مجلة رؤية. http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/homepage.html

أيوب، حسن: اتفاقيات أوسلو وإستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة (1993-2003). http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=istetan32

برنامج النقاط العشر http://www.yaf.ps/ya/main_documents_details.php?pid=53

بشارة،عزمي إسرائيل والخيار الاستراتيجي http:\ www. Palldf.net\forum.showthread.phppt=233242

البنك الدولي يؤكد جاهزية مؤسسات السلطة للدولة.. مركز الإعلام الفلسطيني. http://www.palestine-pmc

جمال، أمل. حل الدولة الواحدة آفاقة ومحدوديته.مجلة الآداب. http://www.adabmag.com/node/260

حل الدولة الواحدة موقع ويكبيديا الموسوعة الحرة http:\ar.wikipedia.org\wiki

حـــــول الحـــــل الاســـــتراتيجي للقضـــــية الفلســـــطينية، عيـــــداروس القصـــــير http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=177&CatId=&table=table_149

الخالدي، كمال فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين خيار سياسي مطروح أم تطـور تراكمـي مقصـــــــــــــور موقـــــــــــــع الأفـــــــــــــق الاشـــــــــــــتراكي http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=53&table=studies

خليل، سعادة: بعد واحد وستين عامـا علـى النكبـة حـل الدولـة الواحـدة يفـرض نفسـه http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=172424

الســـــــعدي،غازي،دولة فلســـــــطينية أم دولـــــــة ثنائيـــــــة القوميـــــــة Http://www.alarabeya.net/prent.asp?f=3475004622htm29-6-2011

شـفيق، منير،التبـرع بـالحلول للقضـية الفلسـطينية http: www. Mawazeen.com lindix.php?cid

عبد الفتاح،عوض،مأزق التسـوية وأفـاق الدولـة الواحـدة 1. hpp:www.avabs48.com display xcid =32did=64371

العـزي غسـان: نتنيـاهو وحـل الـدولتين.المركـز الفلسـطيني للتوثيـق والمعلومـات. http://www.malaf.info

عشراوي ترفض دعوة أبو علاء قريع لحل الدولة الواحدة paltoday.ps\ar\post\132817

عطا الله، العبسي، أكرم: هل تحولت فكـرة الـدولتين إلـى خرافة،وكالـة معـا الإخباريـة http:www.maannews.net arab print aspx?= 2750278

قـــــــرار 194. المعرفـــــــة، ملفـــــــات خاصـــــــة الجزيـــــــرة نـــــــت.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/687fa8cf-97ba-44c2-870a-068033ae29f5

قرار التقسيم –http://www.idsc.gov.ps/sites/nakba/nakba48/nakba1948-3.html

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر بتـــاريخ 22 نـــوفمبر 1967. Documents on Palestine Vol 11 PASSIA 2007 RAmaalah.P307

قـــــــــــــرارات المجلـــــــــــــس الـــــــــــــوطني الفلســـــــــــــطيني
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3237

قطامش، احمد مقاربة الدول الواحدة الديمقراطية مجتمعان منفصلان ومتشابكان، مركز منيـــب البرغـــوثي الثقـــافي
http://www.ajras.org/index.php?page=show_details&Id=9&table=studies

كيالي، ماجد، هل يشكل خيار الدولة ثنائية القومية بداية هجوم سياسي فلسطيني؟موقع منتـــديات القضية الفلسطينيhttp:wwwpalissua.com/vb/palestine63/issue8017 10

المبادرة العربية. الجزيرة نت. http://www.aljazeera.net

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات. ضغوط أمريكية وإسرائيلية لعرقلة الدولة غير العضو.
http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=53623&table=pa_documents&CatId=311

مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية http:/www.isratine.net /

مقـــــال عـــــلاء اللامـــــي –تـــــأملات فـــــي النمـــــوذج السويســـــري
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=28234

موقع أجراس العودة http://www.ajras.org

موقع الحوار 2009، http//.wwwalhewar.org/debat,show,art,aspz aid=165143

موقـــــــــــــــــع الـــــــــــــــــرأي Htt:/www.arraee.com/
modales.php?name=news8file=.Artticle8sid=12441

موقـــع الوحـــدة -http://www.alwihdah.com/identity-and-citizenship/religious
identity-and-national-identity/multiculturalism-in-contemporary-
experiences-5-7-case-of-south-africa. htm

موقع وزارة الخارجية السويسرية.http://www.swissinfo.ch/ara/index.html

الميثـــاق القـــومي الفلســـطيني، المـــادة الثانيـــة. مؤسســـة الدراســـات الفلســـطينية.
http://www.palestine-studies.org/gaza/behindscenes/28-5-1964b.pdf

الميثـــــــــاق الـــــــــوطني الفلســـــــــطيني، المـــــــــادة التاســـــــــعة.
http://www.palestineinarabic.com/Docs/other_doc/Palestinian_Nation
al_Charter_1968_A.pdf

نـــص إعـــلان المبـــادئ المعـــروف باتفاقيـــة أوســـلو: الهـــدف مـــن المفاوضـــات.
http://wbpalestine.com/conten

نـــــــص المبـــــــادرة العربيـــــــة للســـــــلام. علـــــــى موقـــــــع.
http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=105&CatId=78&table
=pa_documents

نص قرار التقسيم 181 – 11=http://plor-lb.net/_document.php?document_id\

نصر الله، تسير، ما هي الدولة ثنائية القومية -http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/324-article13

An- Najah National University
Faculty Of Graduates Studies

One State Model and its Impact on Palestinian _ Israeli Peace Process

By
Ameeneh Ramadan Taher Zaid

Supervised By
Dr. Ra'ed N'erat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2013

One State Model and its Impact on Palestinian _ Israeli Peace Process

By
Ameeneh Ramadan Taher Zaid
Supervised By
Dr. Ra'ed N'erat

Abstract

The thesis of one state solution and the impact of this on the peace process (the possibility and challenges), is to study the possibility of bulling up peace process from the dilemma it faces today, to such an extent that many people say it is not existing now. The reason of the thesis is to discuss the model of one state solution and to study the possibility of having alternatives to achieve peace between the Palestinians and the Israelis on the basis of one state solution by studying the possibilities which this solution offers; either by its acceptance from both sides, or by the solutions this model will give to overcome the obstacles the two states solution didn't succeed to find.

The thesis asked a central main question. **Is the model of one state solution capable to find answers to issues that the model of two states solution didn't find such as the refugees, the borders, the settlement, and Jerusalem?**

The thesis used the analytical diagnoses method such as describing the case which the policies and theories belong to the two states solution. Then, the thesis describes the one state solution such as its forms, its kinds. Then the thesis began analyzing the reasons, justifications and obstacles face the one state solution.

After that the thesis discussed the main obstacles that the two state solution created, and the ability of the one state model could find solutions for.

Then the thesis reached many conclusions, one of the most of them, is that even though the one state solution is the most realistic one, but Israel is not ready for any solution. Israel wants neither the one state solution, nor the two states solution. Israel wants negotiations just for negotiations without any commitments; just to gain time; to continue building settlements, expansion and controlling the Palestinian land to keep the situation status quo to strengthen occupation.

According to this, we have to go back to study the title of two states solution more deeply and clearly from all political sides connected to this title which leads to the conclusion that the independent Palestinian state has no place; Israel doesn't like to withdraw from all territories of West Bank and East Jerusalem

Israel refuses to talk about the right of return of Palestinians, due to the reasons that Israel considers this will destroy the project of Jewish state which Israel tries to imply.

The dynamic developments in the Israeli community, especially the high rise of the right, religious and national forces, prevents Israel from looking on real solutions, but it goes towards enforcing occupation more than finding political solutions for the conflict.

The thesis says that in spite of Israeli obstacles, the Palestinian political division between movement of Fateh and Hamas doest help any possibility for a solution to the Palestinian issue in the near future.

The thesis concludes many recommendations, most important of them are:

The Palestinian Authority has to declare clearly the failure of Palestinian Israeli negotiations as Israel denies and doesn't recognize all the previous agreements which signed by both of them under international umbrella due to international and American unlimited support to the Israeli policies, against the legitimate right of the Palestinians to have their own independent state.

All political parties, movements and NGOs have to work on putting an end to the division between Fateh and Hamas, by an agreement on national strategy and a comprehensive program capable to face challenges imposed by Israel on ground.

To work on isolating all forces and individuals who are benefited from division between West Bank and Gaza, to develop a unified, comprehensive Palestinian strategy leads to unified political speech concludes to national program with objectives and tools impose creative political theories to refute the Zionist project with its hostile implications to enable the Palestinian people to build their state on expectation of political, social and economical developments, to insure the strategy of construction, political, economical, technological and cultural development. To put

Arabic and Islamic nations on their historical, ethical and religious responsibilities in Palestine.

To stop all forms of normalization with Zionist enemy who doesn't respect his promises protocols or agreements.